



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم إدارة الأعمال

# تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم: الدور الوسيط للملاء المالية في المصارف التجارية

دراسة تحليلية على عينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق  
المالية للمدة من (2005-2022)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال

كُتبت بواسطة الطالبة

فاطمة أحمد طاهر

بإشراف

الأستاذ الدكتور

علي أحمد فارس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ  
لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ أَنْ اللَّهُ  
بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا }

سورة الطلاق: 2-3



### أقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الرسالة الموسومة (أثر تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم: الدور الوسيط للملاءة المالية في المصارف التجارية) التي تقدمت بها طالبة الماجستير (فاطمة أحمد طاهر عبد السادة) وقد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم إدارة الأعمال.

المشرف

أ. د. علي أحمد فارس

٢٠٢٤ / /

توصية رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءً على توصية الدكتور المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ الدكتور

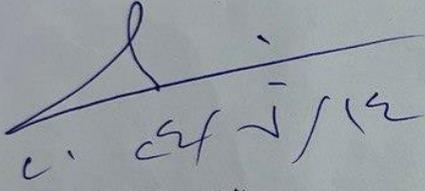
أ. د. محمود فهد عبد علي

رئيس قسم إدارة الأعمال

٢٠٢٤ / /

## إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم: الدور الوسيط للملاءة المالية في المصارف التجارية) للطالبة فاطمة أحمد طاهر/قسم إدارة الاعمال قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى غدت خالية من الأخطاء اللغوية والأسلوبية ولأجله وقعت.



الخبير اللغوي

م. د. محمد سلام مظهر العامري

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على ترشيح السيد المشرف والسيد رئيس القسم، وكذلك التوصية العلمية للمقومين العلمي واللغوي  
لرسالة الماجستير - قسم ادارة الاعمال للطالبة / فاطمة احمد طاهر) الموسومة بـ (اثر تنوع محفظة  
القروض في عوائد الأسهم: الدور الوسيط للملاءة المالية في المصارف التجارية) واستنادا للصلاحيات  
المخولة لنا ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

الاستاذ الدكتور  
علي أحمد فارس  
رئيس لجنة الدراسات العليا  
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

٢٠٢٤ / /

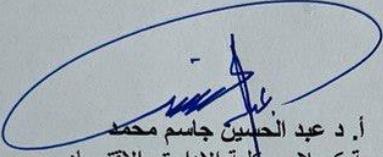
مصادقة مجلس الكلية  
صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

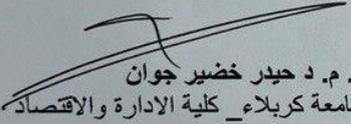
أ.م.د.  
هاشم الحسيني  
عميد كلية الادارة والاقتصاد

٢٠٢٤ / /

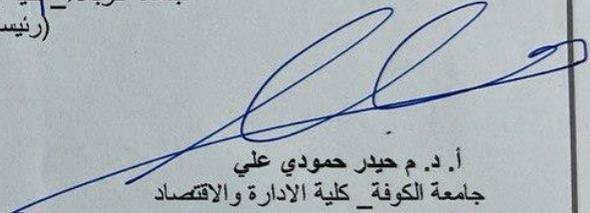
### أقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة نشهد بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (أثر تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم: الدور الوسيط للملاءة المالية للمصارف التجارية) والمقدمة من قبل الطالبة (فاطمة أحمد طاهر عبد السادة) وقد ناقشنا الطالبة في محتويات الرسالة ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال بتقدير ( )

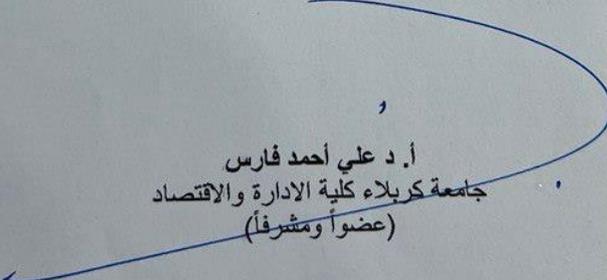
  
أ. د عبد الحنين جاسم محمد  
جامعة كربلاء\_ كلية الادارة والاقتصاد  
(رئيساً)

  
أ. م. د حيدر خضير جوان  
جامعة كربلاء\_ كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

  
أ. د. م حيدر حمودي علي  
جامعة الكوفة\_ كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

  
أ. د علي أحمد فارس  
جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد  
(عضواً ومشرفاً)

## الإهداء

إلى المعلم الأول الذي اثار بضياء هدايه بصائرنا واخراجنا من ظلمات الجهل إلى نور العلم ....  
سيدنا محمد (ﷺ).

إلى سيدي ومولاي الذي كلما تعثرت ذكرت أسمه ونهضت ..... أبا عبد الله الحسين (عليه  
السلام)

إلى روح غالية فارقتني وأنا لازلت متعلقة بها إلى من فقدنا بفقدانهم الحياة ..... اخي الشهيد  
ابي نرجس (رحمه الله).

إلى الدماء الزكية الطاهرة إلى من ضحوا من أجل الوطن .... (شهادتنا الابرار).

إلى من احمل أسمه بكل عز وافتخار لمن مهد لنا الطريق ببذل شبابه وتعبه... أبي الغالي.

إلى المرأة التي صنعت مني فتاة طموحة وغذتني من نهج محمد واله... أمي الحنونة.

إلى رمز الوفاء وشمعة حياتي الرجل الذي شجعني للوصول ورفيق دربي .... زوجي العزيز.

إلى الكتف الذي لا يميل والظل الذي احتمي به إلى القلوب النابضة بصدق وحب الاعمدة الثابتة  
في الحياة .... إخواني وأختي.

إلى فلذات كبدي أولادي .... زهراء وحسين

إلى من راهنوا على نجاحي ويذكرون بمدى قوتي واستطاعتي .... رفيقاتي

## الباحث

## شكر وتقدير

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللنا بإنجاز هذا البحث نحمد الله عز وجل على النعمة التي من بها علينا فهو العلي القدير

أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور (علي احمد فارس) لما قدمه من جهد ونصح ومعرفة طيلة أنجاز هذا البحث فلو لا الله ثم وجوده لما أحسنا بمتعة العمل وحلاوة البحث فقد كان دائما حاضرا لإرشادي وتصحيح اخطائي فضلا عن دعمه المعنوي، أسأل الله أن يجزيه خيرا، كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة وتفضلهم بقبول قراءة ومناقشة هذه الرسالة جزاهم الله خير الجزاء.

وشكري وتقديري للأساتذة المقيمين العلميين والمدقق اللغوي على جهودهم في إظهار هذه الرسالة بشكلها اللائق علميا ولغويا، كما اتقدم بالشكر لكل من ساهم في أنجاز هذا العمل من إدارة وأساتذة (جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد) واخص بالشكر عميد كلية الإدارة والاقتصاد الدكتور (هاشم جبار الموسوي) ورئيس قسم إدارة الاعمال الدكتور (محمود فهد عبد علي) وأساتذتي في قسم إدارة الاعمال كافة وكل الشكر إلى العاملين في قسم الدراسات العليا داعيا المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل شاهدا لهم لا عليهم وأن يرفع درجاتهم في الدارين.

أشكر كل اولئك الذين تركوا بصمة جميلة في قلبي ايام الدراسة أساتذتي وزملائي، كما أتقدم بالشكر لزميلاتي

العزيزات جميعا وبالأخص (نور، وفاء) على دعمهم المعنوي ومساعدتهم في اتمام هذا البحث، وكل الشكر والتقدير إلى (دكتورة شيما شاكرا) لما أبدته لي من جهد ووقت رفع الله قدرها ووفقها في مسيرتها العلمية.

أن اعداد هذا البحث كان تجريبه مفيدة وممتعة بالنسبة لي فقد اكتسبت عبر مهارات جديدة كما تغلبت على العديد من التحديات والصعوبات التي أظهرت في طريقي بفضل الله ثم بفضل دعم كل من ساندني في هذه المسيرة واسأل الله يجعل هذا البحث خيرا لي ولأمتي.

## الباحث

## المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس تنوع محفظة القروض كمتغير مستقل عبر استخدام مؤشر (هيرشمان-هيرفندال) وتأثيره في عوائد الأسهم كمتغير تابع والدور الوسيط بينهما الملاءة المالية إذ استخدم مؤشرات بازل III وهما (نسب تغطية السيولة، نسب كفاية رأس المال). وقد تم إجراء هذه الدراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية وهي (8) مصارف مدرجة في سوق العراق الأوراق المالية، للمدة من عام (2005-2022)، وتم الاعتماد على البيانات السنوية الظاهرة في القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة، إذ تجسدت مشكلة الدراسة معرفة مدى تنوع القروض في المصارف عينة الدراسة، وهل تمتلك المصارف عينة الدراسة الملاءة المالية اللازمة لتحقيق الأداء المتميز، وقد تم اختبار وتحليل فرضيات الدراسة إحصائياً باستخدام البرامج والمقاييس الإحصائية ( EViews ,Exell, Spss, Panel Data ,V.12) من أجل الوصول إلى هدف الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها أن هناك علاقة تأثير سلبية لتنوع محفظة القروض في العائد ولقد كانت علاقة التأثير غير المباشر إيجابية لمؤشرات الملاءة المالية التي كانت النتائج لديها معنوية جميعها، وهذا يدل على أن التركيز في منح القروض يؤدي بالغالb إلى ارتفاع في عوائد الأسهم، فضلا عن التأثير كان إيجابي لتنوع محفظة القروض عبر مؤشرات الملاءة المالية التي كانت نتائج إيجابية ومعنوية إحصائياً، وهذا يدل على أن تنوع محفظة القروض يؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم.

**الكلمات المفتاحية:** (تنوع محفظة القروض، عائد السهم، الملاءة المالية، بازل III ، السيولة)

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص
هـ	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ز-ح	قائمة الأشكال
2-1	المقدمة
<b>الفصل الأول : الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة</b>	
7-3	المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة
12-8	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
<b>الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة</b>	
30-12	المبحث الأول : تنوع محفظة القروض
44-31	المبحث الثاني : عائد الأسهم
62-45	المبحث الثالث: الملاءة المالية
<b>الفصل الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة</b>	
65 -63	المبحث الأول :وصف متغيرات الدراسة
94-66	المبحث الثاني: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة
106-95	المبحث الثالث :الجانب الاحصائي لاختبار الفرضيات
<b>الفصل الرابع كالاتنتاجات والتوصيات</b>	
108-107	المبحث الأول : الاستنتاجات
109	المبحث الثاني :التوصيات
122-110	المصادر و المراجع
II-I	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الصفحة	رقم الجدول
4-3	الدراسات العربية الخاصة بمتغيرات الدراسة	1
6-5	الدراسات الأجنبية الخاصة بمتغيرات الدراسة	2
11	المصارف التجارية العراقية المختارة كعينة للدراسة	3
12-11	المؤشرات المالية المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة ورموزها	4
68-67	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2005-2022)	5
72-71	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف التجاري للمدة من (2005-2022)	6
75	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الشرق الأوسط للمدة من (2005-2022)	7
80-79	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف المتحدة التجاري للمدة من (2005-2022)	8
84-83	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الأهلي التجاري للمدة من (2005-2022)	9
88-87	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف سومر التجاري للمدة من (2005-2022)	10
92-91	النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري للمدة من (2005-2022)	11
97	تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر أنموذج الانحدار التجميعي	12
97	تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر أنموذج التأثيرات الثابتة	13
98	تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر أنموذج التأثيرات العشوائية	14
99	اختبار Hausman	15
100	تأثير الملاءة المالية في عوائد الأسهم عبر أنموذج الانحدار التجميعي	16
101-100	تأثير الملاءة المالية في عوائد الأسهم عبر أنموذج التأثيرات الثابتة	17
102-101	تأثير الملاءة المالية في عوائد الأسهم عبر أنموذج التأثيرات العشوائية	18
103	اختبار Hausman	19
103	التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة السيولة	20
105	التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة كفاية رأس المال	21
106	التأثير الكلي لتنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر الملاءة المالية	22

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	أهداف محفظة القروض المصرفية	1
27	تأثير تنوع ماركويتز على مخاطر المحفظة	2
52	مكونات رأس المال	3
69	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف بغداد للمدة (2005-2022)	4
70	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف بغداد التجاري للمدة (2005-2022)	5
71	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف بغداد التجاري للمدة (2005-2022)	6
73	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)	7
73	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)	8
74	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)	9
77	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2005-2022)	10
78	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2005-2022)	11
79	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2005-2022)	12
81	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف المتحدة للمدة (2005-2022)	13
82	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف المتحدة للمدة (2005-2022)	14
83	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف المتحدة للمدة (2005-2022)	15
85	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف الأهلي للمدة (2005-2022)	16
86	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف الأهلي للمدة (2005-2022)	17
87	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الأهلي للمدة (2005-2022)	18
89	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف سومر للمدة (2005-2022)	19
90	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف سومر للمدة (2005-2022)	20
91	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف سومر للمدة (2005-2022)	21
93	يوضح حجم التنوع في محفظة القروض لمصرف الخليج للمدة (2005-2022)	22
94	يوضح حجم مؤشر عائد السهم لمصرف الخليج للمدة (2005-2022)	23

95	يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الخليج للمدة (2005-2022)	24
104	يوضح مسارات التأثير المباشر وغير مباشر بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة السيولة	25
105	يوضح مسارات التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة كفاية رأس المال	26
106	يوضح مسارات التأثير الكلي لنسب الملاءة المالية على تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم	27

الأسواق المالية هي وسائل حاسمة لتمكين المستثمرين للاستثمار في الأوراق المالية المعروضة أو المتداولة للعديد من الشركات المساهمة لغرض تحقيق الأرباح، وفي المقابل فإن المستثمرين يفضلون الحصول على عائد مرتفع على استثماراتهم مع مراعاة الموازنة بين المخاطر والعائدات وبالتالي تعظيم الأرباح أكثر وتسعى الشركات على وجه التحديد، بما في ذلك المصارف، وإدارة بياناتها المالية والسيطرة على هيكل رأس المال بكفاءة للإعلان عن عائد مناسب لكل سهم وهكذا يسعى المستثمرون لفرص استثمارية وعوائد أكبر من تكلفة الاستثمار فيها، بما في ذلك استثمارات الأسهم، مع العلم أن القطاع المصرفي له علاقة بين سياسات الدولة النقدية والمالية، ويجب الاهتمام بهذا القطاع، علاوة على ذلك، ينبغي إدارتها بفعالية، لأن هذا القطاع له دور حيوي في توفير الخدمات المصرفية لمختلف الأنشطة الاقتصادية (Afrino& Masdupi,2019:231)

أن تتنوع محفظة القروض هي من الموجودات التي تولد عوائد وذلك عبر المدفوعات الناتجة عن تسديدات القروض، أو هي مجموعة من القروض المتنوعة التي يعتمد عليها المصرف بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن مع مستوى مقبول من المخاطرة إذ يعد هذا التنوع الأمثل لضمان سلامة المصرف واستدامته في سوق المالية، وتشير الملاءة إلى العلاقة بين الأموال المقترضة وأموال المالك في المصرف (هيكل رأس المال) هو أحد المبادئ الأساسية التي توجه العمليات المصرفية وجانب أساسي منها الإدارة المصرفية.

وبالتالي تأثير محفظة القروض على عوائد الأسهم في وجود الملاءة كمتغير وسيط هو واحد من القضايا المهمة التي تواجه القطاع المصرفي من ناحية، لقد جذبت الملاءة المالية انتباه المساهمين وأصحاب المصلحة من ناحية أخرى، فهو واحد من المؤشرات الهامة التي تعكس قوة وكفاءة الإدارة المصرفية

وهناك العديد من المصارف التي تركز أنشطة قروضها لقطاعات معينة، وعدم استقرار عوائد الأسهم مما يؤثر سلباً على المستثمرين، وغالباً ما يكون عدم قدرة المصرف على توظيف مؤشرات الملاءة المالية لتحقيق الأداء المتميز، وبما أن تنوع محفظة القروض واحد من أهم الموجودات المصرفية أصبح هذا الموضوع ذات أهمية قصوى لقياس أداء المصارف، ومن أجل الوصول إلى نتائج والخروج بتوصيات تفيد المصارف في اتخاذ القرارات الملائمة لزيادة عوائد أسهمها.

هذا فأن البحث يستهدف اجراء تحليلي لعينة من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وقياس مدى تنوع محفظة قروضها وكيف يؤثر على عوائد الأسهم عبر الدور الوسيط الملائة المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمه إلى اربعة فصول يتضمن الفصل الأول الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة إذ احتوى المبحث الأول على بعض الدراسات السابقة والمبحث الثاني تضمن منهجية الدراسة، أما الفصل الثاني تناول الإطار النظري إذ تناول المبحث الأول تنوع محفظة القروض اما المبحث الثاني تناول عوائد الأسهم والمبحث الثالث على الملائة المالية، أما الفصل الثالث كان يخص الجانب التطبيقي تضمن المبحث الأول التحليل المالي في حين تناول المبحث الثاني الجانب الاحصائي لمتغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي على ضوئها تم صياغة التوصيات في الفصل الرابع والأخير لهذه الدراسة.



## الفصل الأول

الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة

المبحث الأول: بعض الدراسات السابقة

المبحث الثاني: منهجية الدراسة



## المبحث الأول

## الدراسات السابقة

أولاً: بعض الدراسات العربية الخاصة بمتغيرات الدراسة

## الجدول (1) الدراسات العربية الخاصة بمتغيرات الدراسة

أ-دراسة فائق 2015	
عنوان الدراسة	أثر تنوع محفظة القروض على العائد والمخاطرة.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تنوع محفظة القروض على عائد ومخاطرة المحفظة، فضلاً عن التعرف على أكثر المصارف مثالية في تنوع محفظة القروض
مقاييس الدراسة	اعتمدت الباحثة على المؤشرات المالية (مؤشر هيرشمان-هيرفندال، مؤشر شانون، مؤشر المسافة المطلقة)
عينة الدراسة وأفقها الزمني	شملت (6) مصارف تجارية عاملة في القطاع المصرفي السوري، ولمدة (4) سنوات من عام ٢٠٠٩ ولغاية عام ٢٠١٢
نتائج الدراسة	خلصت الدراسة إلى وجود أثر لتنوع محفظة القروض ذا دلالة معنوية على عائد المحفظة لاثنتين من المصارف عينة الدراسة، في حين لا يوجد أثر لتنوع محفظة القروض على عائد محفظة قروض المصارف الأربعة المتبقية عينة الدراسة، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتنوع محفظة القروض على مخاطر المحفظة في نصف المصارف عينة الدراسة، في حين لا يوجد أثر معنوي لتنوع محفظة القروض على مخاطر محفظة قروض المصارف الثلاثة المتبقية في عينة الدراسة، فضلاً عن أن التنوع في محفظة القروض لا يؤثر معنوياً على عائد ومخاطرة المحفظة في عينة الدراسة مجتمعة.
ب-دراسة حمود 2019	
عنوان الدراسة	تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير تركيز وتنوع محفظة القروض

في عائد ومخاطرة كل مصرف من المصارف عينة الدراسة وفي المصارف المجتمعة	
اعتمد الباحث على المؤشرات المالية (مؤشر هيرشمان-هيرفندال، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد حق الملكية، معدل العائد على الودائع)	مقاييس الدراسة
عينة الدراسة (10) مصارف ولمدة (12) اثني عشر سنة من سنة (2006) إلى سنة (2017) حيث أصبحت المشاهدات الخاصة لكل مصرف عينة الدراسة (120) مئة وعشرون مشاهدة	عينة الدراسة وأفقها الزمني
توصلت الدراسة أن الإفراط في التركيز لمنح القروض يؤدي إلى زيادة في المخاطرة المصرفية وانخفاض في العوائد المصرفية	نتائج الدراسة
ج-دراسة العرود 2013	
الملاءة المالية ومدى تأثيرها في القيمة السوقية لسعر السهم	عنوان الدراسة
بحث طبيعة العلاقة بين الملاءة المالية والقيمة السوقية لسعر السهم لتقييم أداء الملاءة المالية طويلة الأجل والملاءة قصيرة الأجل وتقييم الاستثمار بالأسهم.	هدف الدراسة
تم استخدام المؤشرات المالية (نسب الملاءة قصيرة الأجل، نسب الملاءة طويلة الأجل) فضلا عن المعالجات الإحصائية	مقاييس الدراسة
مجموعة من المصارف المدرجة في سوق المالية والمتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية وعددها (14) مصرفا في المدة (2001-2010)	عينة الدراسة وأفقها الزمني
أن المصارف محل الدراسة تتمتع بملاءة مالية جيدة تستطيع الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل وتعد مجالا جيدا للمستثمرين والمحللين الماليين والمهتمين بسعر السهم السوقي للبنوك التجارية .	نتائج الدراسة

ثانيا: الدراسات الأجنبية الخاصة بمتغيرات الدراسة

الجدول (2) الدراسات الاجنبية الخاصة بمتغيرات الدراسة

A- دراسة (Tabak et.,al:2011):	
The effects of loan portfolio concentration on ) Brazilian banks' return and risk) تأثير تركيز محفظة القروض على عائد ومخاطرة المصارف البرازيلية .	عنوان الدراسة
أجراء تحليل تجريبي لما إذا كان تركيز محفظة الائتمان على مستوى المصرف يؤدي إلى أداء أفضل ويسهم بتقليل المخاطر المصرفية	هدف الدراسة
تم استخدام مؤشر هيرشمان-هيرفندال ومؤشر SE	مقاييس الدراسة
تم استخدام البيانات الشهرية لعينة مكونة من (٩٦) مصرفاً تجارياً من المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي البرازيلي ولفترة مكونة من (٧٤) شهراً امتدت من عام (٢٠٠٣) إلى عام (2009).	عينة الدراسة وأفقها الزمني
إن تركيز محفظة القروض في المصارف عينة الدراسة يؤدي إلى المزيد من العوائد ويقلل أيضاً من مخاطر التخلف عن السداد المخاطر الائتمانية، إذ أن تأثير التركيز على عائد المصرف يتناقص	نتائج الدراسة
B- دراسة (Ojah, al.et (2019)	
Capital Solvency and Its Impact on the Stock Prices of Banks Listed on Iraq Stock Exchange - Applying to National Bank of Iraq الملاءة المالية وأثرها على أسعار الأسهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية- تطبيق على مصرف العراق الوطني.	عنوان الدراسة
بيان متطلبات بازل III كمؤشرات مالية فاعلة على أسعار الأسهم وقناعة المستثمرين بالاستثمار في المصارف	هدف الدراسة
تم استخدام المؤشرات المالية (مؤشرات بازل III، مقاييس عوائد الأسهم)	مقاييس الدراسة
تمثل مجتمع البحث مصرف العراق الوطني للمدة من (2014- (2017	عينة الدراسة وأفقها الزمني
إن متطلبات بازل III ضرورة لتعزيز الملاءة المالية وسيولة	نتائج الدراسة

المصرف إذ تم اعتمادها بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل سوق. وإن هناك علاقة مباشرة بين مؤشرات الملاءة وعوائد الأسهم.	
C- دراسة (Dalgaard 2009)	
Liquidity and stock returns: Evidence from Denmark	عنوان الدراسة
السيولة وعوائد الاسهم :ادلة من الدنمارك	
معرفة العلاقة بين سيولة الأسهم وعوائد الأسهم	هدف الدراسة
تم استخدام تحليل الارتباط بين مخاطر السيولة وعوائد الأسهم	مقاييس الدراسة
تمثل مجتمع الدراسة عينة من الشركات المساهمة الغير مالية المدرجة في سوق بورصة الدنمارك في الفترة (1991-2008)	عينة الدراسة وأفقها الزمني
إن هناك ادلة قوية لزيادة العائد بسبب ضعف السيولة ولا زيادة للعائد بسبب مخاطرة السيولة .	نتائج الدراسة
D-دراسة(Zaher2023)	
The Impact of Loan Portfolio Returns on Stock Returns: The Moderating Role of Solvency	عنوان الدراسة
أثر تنوع محفظة القروض على عوائد الأسهم: الدور المعدل للملاءة المالية	
اختبار تأثير عوائد محفظة القروض على عوائد اسهم القطاع المصرفي الأردني في ظل وجود الملاءة المالية كمتغير معتدل.	هدف الدراسة
مؤشر عوائد محفظة القروض ،نسب الملاءة المالية(نسبة الديون، نسبة حقوق الملكية) وعائد السهم (نسبة عائد المخزون)	مقاييس الدراسة
يتكون مجتمع من جميع المصارف الأردنية التجارية الثلاثة عشر للمدة(2013-2020)	عينة الدراسة وأفقها الزمني
وجود تأثير معنوي لعوائد محفظة القروض على عوائد الأسهم وأن دور الملاءة المالية كمتغير معتدل في تحسين أداء المصارف خاصة في محافظ القروض وهذا ينعكس على قدرتها في سداد التزاماتها المالية مما يزيد من مستثمريها.	نتائج الدراسة

ثالثاً: أوجه الإفادة من الدراسات السابقة

- 1- الدراسات السابقة ساعدت الباحث في حصوله على معرفة واسعة ومفصلة عن متغيرات الدراسة الحالية ولا سيما في تحديد المشكلة والأهداف وكذلك إتباع الاجراءات المناسبة في اختيار العينة ومجتمع الدراسة.
- 2- إطلاع الباحث على فقرات الدراسات السابقة توضحت الإفادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على مختلف آراء الباحثين والكتاب فيها.
- 3- توصل الباحث لمعرفة الادوات الإحصائية المستخدمة واختيار أفضل الادوات وأكثرها ملائمة وفرضيات الدراسة الحالية.
- 4- استطاع الباحث الإفادة من الجانب التحليلي لتلك الدراسات لتحديد نوع العينة المناسب للدراسة الحالية.

#### رابعاً: مميزات الدراسة الحالية

- 1- تعد متغيرات الدراسة من الموضوعات المهمة والتي لا بد التركيز عليها في بيئة الأعمال المصرفية.
- 2- اعتمدت الدراسة الحالية مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI ومؤشر العائد السهمي R فضلاً عن أهم مؤشرات مقررات بازل III وهي مؤشر السيولة، مؤشر كفاية رأس المال (CAR، LCR).
- 3- اعتماد المقاييس العالمية للمتغيرات الثلاثة بالرجوع إلى إطاريح ومصادر أجنبية.
- 4- عملت الدراسة الحالية على تقديم إطاراً معرفياً ليكون امتداداً للدراسات السابقة في مجال تنوع محفظة القروض والعائد والملاءة المالية وذلك بالاعتماد على أحدث المصادر وحسب استطاعة الباحث في الحصول عليها.
- 5- اعتمدت الدراسة على المؤشرات المالية وهي (مؤشر هيرشمان-هيرفندال، مؤشر العائد السهمي، مؤشر تغطية السيولة، مؤشر تغطية كفاية رأس المال).

## المبحث الثاني

## منهجية الدراسة

## توطئة

تعد منهجية البحث العلمي خارطة طريق للدراسة الحالية، فهي توضح خطة الدراسة ورؤيته عن المشكلة التي شخصها للدراسة وكيفية الاجابة عليها عبر فهم الظاهرة التي تم دراستها وتشخيص أهداف الدراسة التي تسعى الوصول إليها والعلاقة بين متغيراتها فضلا عن الفرضيات والمخطط الفرضي للدراسة التي ستعتمدها الدراسة، ولأهمية ما سبق خصص هذا المبحث للمنهجية المتبعة لأعداد الدراسة بمؤشراتها وتفصيلاتها المختلفة لموضوع الدراسة الحالية متضمنا الفقرات الآتية:

## أولا- مشكلة الدراسة

القطاع المصرفي حلقة مهمة من حلقات تطور النظام المالي ويعد من القطاعات الخدمية المهمة في أي بلد وذلك لتلبية الأعمال المختلفة كجذب الودائع والقروض والاستثمارات وغيرها مما يعزز من قدراته التنافسية ومن ثقة الزبائن وتطوير الخدمة المقدمة من المصارف، وتمثل استراتيجيتي التنوع والتركيز في محفظة القروض المصرفية اثنتين من أهم الاستراتيجيات المالية الحديثة التي تستخدمها المصارف من أجل تحقيق أعلى العوائد من القروض وعند مستويات معينة من السيولة وكفاية رأس المال، وبعد الازمة المالية سنة 2008 م التي واجهتها المصارف التي تمثل تحديا جديدا مما يتطلب منها خلق بيئة مصرفية مالية قادرة على مواجهة التزاماتها وتجنب المخاطر وإدارة المحفظة بطريقة سليمة للحفاظ على سلامة المصرف وسلامة الاقتصاد ومن هنا نشأت مشكلة البحث التي تعبر عن تذبذب عوائد الأسهم وعدم استقرارها مما يؤثر سلبياً على المستثمرين وعلى سمعة المصارف عينة الدراسة والنتيجة غالباً عن عدم قدرة المصرف على تنوع محفظة قروضه وضعف قدرته في توظيف مؤشرات الملاءة المالية ويمكن عرض مشكلة الدراسة عبر التساؤلات الآتية:

1- ما مدى تنوع القروض في المصارف عينة الدراسة؟

2- هل تمتلك المصارف عينة الدراسة الملاءة المالية؟

3- هل تعاني المصارف من انخفاض العوائد على أسهم؟

4- هل يؤثر تنوع القروض في عوائد الأسهم؟

5- هل تتوسط الملاءة المالية العلاقة بين تنوع القروض وعوائد الأسهم؟

### ثانيا- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في الاعتبارات الآتية:

1- تضمنت الدراسة قطاع مهم من مكونات الاقتصاد وهو القطاع المصرفي الذي يمول القطاعات الاقتصادية كلها ويساهم في البناء الاقتصادي.

2- تقدم الدراسة تحليلا واقعيا لمستوى تنوع القروض باستخدام نماذج رياضية.

3- تهتم الدراسة بواحد من أهم المؤشرات لقياس اداء المصارف وهي مؤشرات بازل III (LCR,CAR).

4- العمل على بناء صورة متكاملة عن تأثير تنوع عمليات الإقراض في تحسين عوائد الأسهم ضمن إطار يربط بين المتغيرين بتوسط الملاءة المالية.

### ثالثا: أهداف الدراسة

1- تحليل او قياس مدى تنوع محفظة القروض في المصارف العراقية عينة الدراسة.

2- التعرف على مدى تأثير تنوع محفظة القروض في العائد كل مصرف من المصارف العراقية عينة الدراسة.

3- بيان العلاقة بين تنوع محفظة القروض والملاءة المالية للمصارف عينة الدراسة.

4- تحليل مستوى الملاءة المالية عبر قياس مؤشراتها.

5- قياس وتحليل مستوى التذبذب في عوائد الأسهم للمصارف عينة الدراسة.

6-بيان مدى توسط مؤشرات الملاءة المالية العلاقة بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم.

### رابعا: فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت مجموعة من الفرضيات الرئيسية الآتية: -

**الفرضية الأولى:** تعمل المصارف عينة الدراسة على تنوع محفظة قروضها.

**الفرضية الثانية:** تعاني المصارف عينة الدراسة من انخفاض في عوائد الأسهم.

**الفرضية الثالثة:** تمتلك المصارف عينة الدراسة الملاءة المالية الكافية لتحقيق أهدافها.

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض في مؤشرات عوائد الأسهم.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض في مؤشرات الملاءة المالية في مصارف عينة الدراسة.

**الفرضية السادسة:** لا يوجد للملاءة المالية تأثير معنوي في عوائد الأسهم.

**الفرضية السابعة:** تتوسط الملاءة المالية العلاقة بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم.

#### خامسا: حدود الدراسة

**1- الحدود الزمنية:** حيث تمثلت المدة من سنة 2005 إلى 2022.

**2-الحدود المكانية:** تم اختيار عينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق، المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لإجراء الجانب التطبيقي للدراسة.

#### سادسا: مجتمع وعينة الدراسة

##### 1-مجتمع الدراسة

أكدت الدراسات العلمية الرصينة أهمية إجراء دراسات متأنية مع تحديد دقيق لأهدافها وتوصيف واقع المجتمع المعني، إذ يشمل مجتمع الدراسة مجموعة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، والتي تدرج في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تبلغ عددها (24) مصرفا تجاريا، وذلك استنادا إلى الإحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي، وتم اختيار العينة الدراسية من بين المصارف التجارية التي تتميز بكونها لديها نشاط إقراضي، والتي تم تأسيسها منذ فترة زمنية طويلة نسبيا، مما يوفر سلسلة زمنية كافية للتحليل للدراسة.

##### 2-عينة الدراسة

تم اختيار الباحث لعينة الدراسة المكونة من (7) مصارف من إجمالي المصارف التجارية العراقية البالغ عددها أربعة وعشرون مصرفا الظاهرة في الجدول (1) والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حيث بلغت نسبة مشاهدات الدراسة (126) مشاهدة.

الجدول (3) المصارف التجارية العراقية المختارة كعينة للدراسة (المبالغ بالدينار العراقي)

التسلسل	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال عند التأسيس
1	مصرف بغداد	1992	100000000
2	مصرف التجاري	1992	150000000
3	مصرف الشرق الأوسط	1993	400000000
4	مصرف المتحدة	1994	300000000
5	مصرف الأهلي العراقي	1995	250000000
6	مصرف سومر	1999	250000000
7	مصرف الخليج التجاري	1999	600000000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية لعينة الدراسة

#### سابعا: أسباب اختيار العينة

- 1- توفر بياناتها في المدة المبحوثة.
- 2- استمرار تداولها في المدة المذكورة.
- 3- قدم تأسيسها وامتلاكها للخبرة اللازمة للعمل في السوق المالية.

#### ثامنا: الوسائل المالية والإحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية ذات صلة بالدراسة وقد تطرق اليها الباحث في الجانب النظري من الدراسة وهي كما موضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (4) الوسائل المالية المستخدمة في الدراسة

صيغة المعادلة	المتغير	المؤشر
هيرشمان-هيرفندال=مجموع مربع التعرضات الائتمانية لكل قطاع	تنوع	مؤشر
	محفظة	(هيرفندال-
	القرو	هيرشمان)
$HHI_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2$ <p>( Adzobu,et.al,2017:3)</p>		

	ض	
العائد السهمي = (سعر السهم الحالي - سعر السهم السابق) / سعر السهم السابق		
$OR = (P1 - P0) / P$ (Zaher, 2023: 102)	عائد	مؤشر عائد السهم
$(CAR) = \frac{(Tier-I + Tier-II)}{Risk\ Weighted\ Assets (RWA)}$ كفاية رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند / الموجودات المرجحة بالمخاطر (Rao, 2009: 2)	الملاءة المالية	مؤشر كفاية رأس المال
$LCR = \frac{Stock\ of\ unencumbered\ high-quality\ liquid\ assets}{Total\ net\ cash\ outflows\ over\ the\ next\ 30\ calendar\ days}$ $\geq 100$ نسبة السيولة = الموجودات السائلة / المطلوبات المصرفية ذات الاستحقاق لمدة 30 يوما (Birovljev et.al, 2012: 144)	الملاءة المالية	مؤشر السيولة

ب- الوسائل الإحصائية المستخدمة: تم الاعتماد على مجموعة أساليب إحصائية وهي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، تحليل الانحدار باستخدام (Panel data) واختبار (Hausman) وتحليل المسار باستخدام برنامج (EViews V.12) وبرنامج (Amos V.24) والبرامج الإحصائية (Excel، Spss)



## الفصل الثاني

### الإطار النظري

المبحث الأول: تنوع محفظة القروض

المبحث الثاني: عوائد الأسهم

المبحث الثالث: الملاءة المالية



## المبحث الأول تنوع محفظة القروض

### توطئة

تنوع محفظة القروض هو إجراء استراتيجي يهدف إلى توزيع القروض الممنوحة على مجموعة متنوعة من المستعرضين، مثل الأفراد والشركات الصغيرة والكبيرة، وذلك بهدف تقليل المخاطر وزيادة العوائد، أن تحقيق تنوع في محفظة القروض يمكن أن يكون له العديد من الفوائد، بما في ذلك تقليل التعرض لخطر عدم سداد الديون بالكامل إذا ما تعثر أحد المقترضين، وتحقيق توازن بين المخاطر والعوائد المحتملة

### أولاً- المفهوم والتطور التاريخي للمحفظة

ظهرت فكرة المحفظة عام ١٩٣٨م على يد الاقتصادي جون ويليامز، والذي أكد على أهمية تنوع الاستثمار لتقليل المخاطر وفي عام ١٩٥٢م قام الاقتصادي ماركويتز بتطوير نظرية المحفظة الحديثة التي استندت إلى مفهوم تحليل وتقييم العائد المتوقع للأوراق المالية إذ تعتمد نظرية المحفظة الحديثة على أن المستثمر لا يجب أن يضع كل أمواله في استثمار واحد فقط ( لاتضع البيض في سلة واحدة) بل يجب توزيعها على أصول مختلفة ذات مستويات مختلفة من المخاطر وتتمثل الفكرة الرئيسية في أن المستثمر يسعى لتحقيق أقصى عائد ممكن لمستوى المخاطرة المقبولة، وذلك عبر تحليل وتقييم المحافظ المختلفة واختيار التوزيع الأمثل للأصول (حمود، 2019:4) ظهرت العديد من النماذج والنظريات بعد ذلك، ومن بينها نظرية هاري ماركويتز الذي يعد رائدًا في المساهمات النظرية بمجال الاقتصاد المالي وتمويل الشركات ، نشر مقالته البارزة "اختيار المحفظة" في عام ١٩٥٢م، وهي تُعد الأساس لنظرية المحفظة الحديثة ((Mangram,2013:59) ثم قام ماركويتز بتأليف كتاب بعنوان "اختيار المحفظة والتنوع الكفوء"، حيث أبرز أهمية التباين بين مكونات المحفظة ووضع الحد الكفوء لتسهيل اختيار المستثمرين لمحافظهم المثلى، مع التركيز على توازن بين العائد والمخاطرة، وضرورة احتساب معاملات الارتباط بين عوائد الأوراق المالية في المحفظة (Elton&Gruber,2014:174) بعد ذلك، ظهر رواد الفكر المالي المهمون مثل Tremor عام ١٩٩١ و Sharp عام ١٩٦٣ و Mossin عام ١٩٦٦ و Linter عام ١٩٩٩ و Black عام ١٩٧٢ (Haugen 20002:2)، الذين عملوا جميعًا على تبسيط أفكار ماركويتز وطوروا مفهوم المحفظة الاستثمارية وعالجوا الأخطاء التي كانت موجودة فيها، بالرغم من ذلك هناك مشكلات أخرى تواجه المستثمرين المتخصصين في هذه الأداة المالية المهمة، ومن ثم تم تقسيم الأنماط التي

تناقش مفهوم المحفظة إلى مدرستين: المدرسة التقليدية (Traditional School) والمدرسة الحديثة (Modern School) إذ يعتمد التقسيم على الافتراضات التي تم اعتمادها من قبل كل نموذج عند ظهوره لأول مرة (حمود، 2019:4) إذ حصل ماركويتز على جائزة نوبل عام (1990) بسبب مساهمته القيمة في نظرية محفظة الحديثة (Benninga,2008:236).

عرفت المحفظة الاستثمارية على أنها مجموعة من الموجودات التي تدار بهدف تحقيق العائد المطلوب من قبل المستثمرين مع مراعاة القيود المفروضة عليهم فيما يتعلق بالمخاطرة وتوزيع الموجودات (Amenc&Le sounrd,2003:6) أو أنها مجموعة من الموجودات المتنوعة، والهدف منها هو تحقيق أقصى عائد متوقع للمستثمر في المستقبل وتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن (Hirschey,2001:525) كما عرفت أيضا على أنها مجموعة متنوعة من الموجودات المالية وغير المالية التي يحتفظ بها المستثمر (Cecchetti&schoenholtz,2015:56).

بعد التعرف على المحفظة الاستثمارية بشكل عام، لابد من التطرق إلى تنوع محفظة القروض المصرفية على وجه الخصوص إذ يعرف التنوع على أنه مزيج من مصادر الدخل المصارف (Ross et.al,2009:2218) وعرف الإقراض على أنه هو النشاط التجاري الرئيسي لمعظم المصارف التجارية حيث تعد محفظة القروض عادة أكبر الأصول ومصدر الإيرادات البارز وتختلف شروط القروض وأنواع الفوائد التي يتم تطبيقها حسب الجهة المقرضة والمقرضة وأن المصارف والمؤسسات المالية هي التي تقدم القروض للأفراد والشركات (pfingsten & Behr، 2007:5) تعد محفظة القروض أحد أهم استثمارات القطاع المصرفي إذ تشمل مجموعة متنوعة من القروض بأنواعها وتواريخ استحقاقها ويقوم المصرف بإدارتها بكفاءة حرصًا على اختيار تشكيلة قروض ناجحة، مما يسهم في تقليل المخاطر دون التأثير على العائد المتوقع من هذا الاستثمار (رزق، 2006:5) أن صندوق الاستثمار هو أداة معقدة تتألف من محفظة تحتوي على موجودات مالية متنوعة، ويديرها فرد مسؤول يعرف بمدير المحفظة، تتباين المحافظ الاستثمارية في تنوع استثماراتها، إذ يمكن أن تتضمن موجودات حقيقية مثل العقارات والذهب، وموجودات مالية (محمد عمرو، 372010).

محفظة القروض على أنها ( Mokaya&Jagongo،2014:88 ) مجموعة متنوعة من القروض التي يعتمد عليها المصرف بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن مع مستوى مقبول من المخاطرة تسعى الإدارة الكفوءة للمصرف إلى تنوع محفظتها الائتمانية بشكل فعال، حيث تشمل هذه المحفظة مجموعة محددة من القروض المتنوعة من حيث النوع وتواريخ الاستحقاق ويتم الاحتفاظ بهذه

القروض وإدارتها بعناية عبر الحفاظ على اختيار القروض الملائمة، مما يمكن المصرف من تقليل المخاطر دون التخلي عن العائد المتوقع من هذه الاستثمارات ، يعتبر هذا التنوع الأمثل أمرًا أساسيًا وضروريًا لضمان سلامة المصرف واستدامته في السوق المالية .

عرفت على أنها سلة قروض تتألف من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية، والتي يتم اختيارها من قبل المصرف بناءً على التوازن المطلوب بين العائد الإجمالي ومستوى المخاطرة المتوقع، حيث يتم توزيع المبالغ الممنوحة على المحفظة الاستثمارية بشكل يعكس الدور الكبير الذي يلعبه كل منها في تحقيق العائد الإجمالي للمحفظة وفي تقليل مستوى المخاطرة للحد الأدنى الممكن (فائق، 2015:30)

أن تنوع محفظة القروض هي مجموعة من الموجودات التي تولد عوائد متكررة وذلك عبر المدفوعات الناتجة عن تسديدات القروض (John،2017:1) أن تنوع المحفظة يعتبر استراتيجية استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر المالية عبر توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الموجودات المالية، ويتمثل الهدف في تحقيق التوازن بين الاستثمار في موجودات مختلفة مثل الأسهم، والسندات، والعقارات، والسلع، والنقد، وغيرها. فهذا التنوع يساعد في تقليل المخاطر المحتملة، إذ يمكن أن يكون أداء الموجودات متبايناً في ظروف اقتصادية مختلفة (2020:304)، (Bhat&Ahmad)

وتهدف تنوع محفظة القروض المصرفية إلى: -

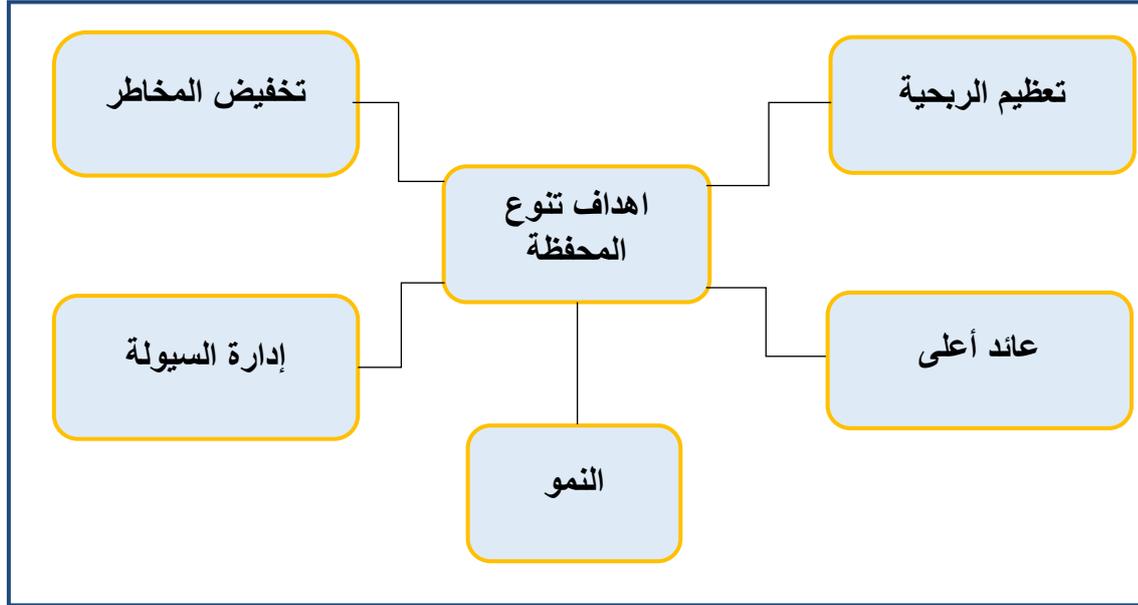
1-كسب أعلى عائد ممكن على رأس المال المستثمر في ظل مستوى مقبول من المخاطر. (Greg,2009:199)

2-تحقيق أقصى قدر من الربحية إذ تعد المحفز الرئيسي والأكثر استثمار أموال المصرف، ويكمن نجاح المحفظة في تحقيق أرباح مرتفعة ومستدامة، وهو ما يمنحها الهوية الناجحة ويتم تحقيق ذلك عبر تطبيق سياسات وأسس فعّالة لتسعير القروض في المصرف، مما يؤدي إلى تحقيق نسب ربحية مقبولة ومستدامة تعكس قوة واستقرار المحفظة وتزيد من جاذبيتها للزبائن والمستثمرين (Greg,2009:199)

3-تستخدم المحافظ المالية كمصدر رئيسي للسيولة في معظم المؤسسات المالية، بهدف التقليل من مخاطر النقدية وضمان استقرار الأموال (Dang,2020:107).

4- تعظيم نمو رأس المال يعد هدف رئيسي لكل مصرف ناجح، إذ يكمن النجاح الاستثماري في تحقيق هذا الهدف، أن الإيداع يعد المؤشر الجوهري الذي يبرز قيمة رأس المال ويعززها (Huynh& Dang,2022:3).

5- تحقيق احتياجات الائتمان المشروعة وتشجيع على الاستثمار في المشاريع الناشئة ودعم القطاعات الاقتصادية الحيوية (Huynh& Dang,2022:3).



الشكل (1) أهداف محفظة القروض المصرفية

المصدر: اعداد الباحث

#### ثانيا- أهمية تنوع محفظة القروض المصرفية

تنشأ أهمية محفظة القروض من أهمية مكوناتها، حيث يمثل الإقراض النشاط التجاري الرئيسي لمعظم المصارف التجارية، وعادة ما تكون محفظة القروض هي أكبر الموجودات ومصدر الدخل الرئيسي في المصارف وبذلك فهي تعد واحدة من أكبر مصادر المخاطر على أمن وسلامة المصرف، سواء كان ذلك بسبب معايير انتمائية متساهلة أم ضعف إدارة مخاطر المحافظ المصرفية أم ضعف في الاقتصاد.

تاريخياً كانت مشكلات محفظة القروض السبب الرئيسي لخسائر وإخفاقات المصارف لذا، تعد الإدارة الكفوة لمحفظة القروض ووظيفة الائتمان أمراً حاسماً لضمان أمن واستقرار المصارف، إذ تقوم محفظة القروض بدورها كأداة استثمارية تعمل على تحقيق التوازن بين المخاطر والعائدات في

أي عملية استثمارية، فضلا عن تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في تقليل المخاطر وتعظيم العائد عبر تنوع المحفظة بشكل فعال (حمود،:52019) أن تنوع محفظة القروض ذي أهمية كبيرة لأن أي خسارة محتملة في قسم من المحفظة يمكن أن تتعوض بواسطة الأرباح من الأقسام الأخرى وهذا يقلل من المخاطر المالية (Acharya&Hasan,2002:3). وبين (Bhat&Ahmed,2020:304) أن تنوع محفظة القروض يمكن عبرها تحقيق التوازن بين العائد المالي والمخاطر، فأن التركيز على نوع واحد من القروض قد تواجه صعوبات في تحقيق التوازن الأمثل بين العائد والمخاطرة لذلك يمكن أن تتكيف المحفظة المتنوعة

بشكل أفضل مع متقلبات في السوق والظروف الاقتصادية المتغيرة ويمكن توضيح أهمية محفظة القروض كما يلي: -

- 1- أن التنوع الأمثل له تأثير إيجابي إذ يقلل من المخاطر فأن هذا يمكن المصارف من تخفيف جهود المراقبة التي تبذلها وبالتالي تخفيض تكاليف التشغيل (Ross et.al,2009:2220).
- 2- أن المصارف التي لديها تنوع بشكل جيد تحقق عوائد أعلى من المصارف التي لديها القليل من التنوع (Behr et.al,2007:19).
- 3- أن التنوع الأمثل للقروض مهم في مواجهة تأثير الانخفاض المستمر في هوامش أسعار الفائدة على القروض (Ross et.al,2009:2220).
- 4- أن التنوع يقلل من تكاليف مراقبة المصارف ويجب أن تكون المصارف متنوعة قدر الإمكان (Behr et.al,2009:12).
- 5- يبرز تنوع المحفظة أهميتها في تحديد وإدارة المخاطر المترتبة على عمليات الإقراض والسيطرة عليها، إذ توفر للإدارة نشاطا إشرافيا ورقابيا أساسيا (Bhat et.al ,2020:304).

### ثالثا- أنواع القروض

عرفت القروض على أنها مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تتفق عليها المصارف والمقترضون، بهدف الحصول على النقد اللازم فوراً وتلتزم بسداد هذا المبلغ في المستقبل وفقاً لشروط محددة موجودة في الاتفاقية الائتمانية (Kapoor at.el.118 :2009) وهو مبلغ من المال يقرض لشخص أو مؤسسة بشرط أن يُعيد المبلغ المُستعار في وقت لاحق، عادة مع دفع فائدة مُحدّدة،

يتفق الطرفين على شروط القرض بما في ذلك معدل الفائدة وجدول السداد قبل تقديم المبلغ (هندي، 2003:81).

وتعرف أيضا على أنها المبالغ المالية التي يُقرضها الزبائن من قبل المصارف والتي يتعين تسديد رأس المال مع الفائدة على شكل أقساط منتظمة وفقاً لمدد زمنية محددة (2003:230)، (Cornett & Saunders) فالقروض تعد واحدة من أقل الموجودات السيولة في المصارف، إذ لا يمكن تحويلها إلى نقد عاجل إلا عند استحقاقها على سبيل المثال، إذا قرر مصرف ما منح قرضاً لمدة سنة، فإنه لا يمكن سحب المبلغ الإجمالي للقرض إلا بعد انقضاء المدة (Mishkin، 2007: 223).

يمكن دراسة أصناف قروض المصارف من زوايا متعددة، إذ يمكن تصنيفها وفقاً لتواريخ الاستحقاق والنشاط المرتبط بها، وكذلك حسب الغرض الذي تُمنح من أجله، وحسب الضمانات المطلوبة للحصول عليها، وحسب القطاع الاقتصادي الذي تخصص له. فيما يلي شرح مفصل لأنواع القروض المصرفية المختلفة.

### 1- تنوع القروض حسب تاريخ الاستحقاق

#### أ-قروض قصيرة الأجل

هذا النوع من القروض هو الأكثر شيوعاً في القطاع المصرفي، إذ تكون أجال استحقاقها سنة أو أقل يعتبر تنوع القروض أمراً هاماً حالياً، إذ تساهم هذه القروض عادة في سد العجز في رأس المال العامل للمصارف أو تمويل نفقاتها الجارية نظراً لقصر أجال استحقاقها فإن أسعار الفائدة تكون منخفضة عادة، ويكون هذا النوع من التسهيلات غالباً بدون ضمان (2009:478)، (Shapiro&Sarin)

#### ب-قروض متوسطة الأجل

هي تلك القروض التي تتراوح مدة استحقاقها من السنة الواحدة إلى خمس سنوات (الحسيني والدوري، 2000:83)، وتستخدم هذه القروض لتوسيع الصناعات وتجديدها، وكذلك لتمويل عمليات الصادرات، ويمكن أيضا استخدامها لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة. ومن المتوقع أن يسدد المقترض هذه القروض عبر الأرباح والعوائد التي تنشأ عن العمليات الجارية. وبالتالي، تكون أسعار

الفائدة على هذه القروض أقل من الفائدة المقرضة على القروض طويلة الأمد وأعلى من الفائدة المقرضة على القروض قصيرة الأجل (عبد الله والطراد، 2011: 168).

### ج-قروض طويلة الأجل

يقصد بها القروض التي يتم سدادها على مدى سنوات عديدة، عادة تتراوح بين 10 إلى 30 عاماً، وتستخدم هذه القروض لتمويل مشاريع كبيرة وإقامة أعمال تجارية، الفائدة عادة ما تكون ثابتة أو قابلة للتعديل على فترات طويلة من الزمن، وتكون أقساط هذه القروض منخفضة نسبياً مقارنة بالقروض ذات الأجل القصير، لكن إجمالي المبلغ المدفوع كفائدة يكون أعلى بسبب المدة الزمنية الطويلة للقرض (العلاق، 2006: 93) يحدد النسب الرئيسية لقروض المحفظة بواسطة عدة عوامل، بما في ذلك طبيعة المنطقة التي يُقَدَّم فيها المصرف خدماته، وحجم رأس المال المتاح، فضلاً عن التوقعات المتعلقة بالأرباح المُرتَقَّبة من كل قرض مُقارنة بالقروض الأخرى (2013:556)، (Rose&Hudgin)

### 2-تنوع القروض من حيث الضمان

#### أ-القروض المضمونة

- القروض المضمونة بضمانات عينية هذا النوع من القروض يتطلب من المقترض تقديم ضمانات عينية للمصرف الذي يمنح القرض، ويكون هذا الضمان عادة عبارة عن موجودات ثابتة مثل المباني والأراضي والآلات، أو موجودات قابلة للتسييل مثل الأوراق المالية في حال عدم قدرة المقترض على سداد المبلغ المستدان، ويحق للمصرف التصرف بالضمان المقدم من قبل المقترض (Besley &Brigham,2006:568).
- القروض مضمونة بضمانات شخصية يعني أن يقوم طرف ثالث طبيعي معنوي بضمان السداد، وذلك بأن يوقع على عقد القرض مع المدين، وفي حالة عجز الأخير عن السداد يكون الضامن مسؤولاً عن الوفاء بالقرض (كنجو، 2009:128).

#### ب-القروض الغير مضمونة

يتم منح هذه القروض بناءً على الجدارة الائتمانية للمقترض دون استخدام الملكية كضمان، بشرط ارتفاع درجة الائتمان للمقترض وتتميز هذه القروض بأن معدل الفائدة عليها تفوق على القروض بضمان، ويقدم المصرف القرض للزبون دون الحاجة لضمانات شخصية أو عينية، ويرجع ذلك إلى أن طلب المصرف للضمان يتم بعد تحقق للزبون من شروط الجدارة الائتمانية، إذ يكفي المصرف بالوعد بالوفاء في الموعد المتفق عليه استناداً إلى سمعته الطيبة ومركزه المالي، والثقة في قدرته على الالتزام.

ويرى (Klappr، 2001: 2544) في البلدان المتقدمة قد تزيد نسبة تقديم القروض بدون ضمانات بعد التحقق من نمو الاستثمار في القطاع المستفيد واحتواء المخاطر المحتملة. ويبين (الشماع و خليل، 2005: 493) بعض المصارف تفضل منح القروض بدون ضمانات للشركات الكبيرة لعدة أسباب:

- 1- تنتشر الشركات معلوماتها المالية وأرباحها المستمرة.
- 2- تمتاز هذه الشركات بازدياد فرصها في الحصول على التمويل من مصادر متعددة مثل شركات التأمين والمصارف الأخرى.

### 3- تنوع القروض من حيث نوعية النشاط الذي يمارسه المقترض

#### أ- القروض الصناعية

تعني القروض التي تمنح لذي الحرف والمهن، وتكون لأجل متوسطة أو طويلة بناءً على دورة الإنتاج الصناعي للجهة المستفيدة، وتستخدم هذه القروض أيضاً لدعم الشركات في تمويل شراء المخزون وتلبية احتياجات العمل وسداد الضرائب (Rose & Hudgins, 2000: 514).

#### ب- القروض التجارية

تمنح هذه القروض لتمويل الأنشطة التجارية، إذ تشكل نسبة مهمة ضمن أنشطة الاقتراض للمصرف، وعادة ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل، أي أنها تستمر لأقل من سنة واحدة. وتستخدم هذه القروض بشكل رئيسي لدعم التجارة، سواء كانت داخلية أم خارجية، وتوزع بين قروض لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير وقروض أخرى لدعم رأس المال العامل بمستوى عالٍ من الكفاءة والجودة (Quiry et.al, 2009: 518)

#### ج- القروض الزراعية

تمنح هذه القروض عادة للصناعيين ذي المهارات والحرفيين، وغالباً ما تمنح لفترات زمنية متوسطة أو طويلة، ويتم تحديدها وفقاً لدورة الإنتاجية للجهة المقترضة. وبشكل مشابه، تقدم هذه القروض للشركات لتمويل شراء المخزون، وتلبية الاحتياجات الوظيفية، وسداد الضرائب (514: Rose&Hudgins، 2008).

#### ح- القروض العقارية

عادةً، يُمنح هذا النوع من القروض لتمويل المشروعات وشراء الأراضي والمساكن للأفراد تكون مدة هذه القروض طويلة الأجل، تصل إلى أكثر من ثلاثين سنة، مما يزيد من مخاطرها وغالباً ما تكون هذه القروض مضمونة بوثائق العقارات التي تم بناؤها أو شراءها (514: 2008، Rose&Hudgins).

#### د- قروض المؤسسات المالية

تقدم المصارف الكبيرة القروض الضخمة إلى المؤسسات المالية مثل شركات الاستثمار والادخار والمصارف المتخصصة (الشماع و خليل، 2005: 622).

#### و- قروض الأفراد المستهلكين

وتمنح المصارف قروض قصيرة الأجل ومنخفضة المبالغ للأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات... الخ. على أن يتم ردها على دفعات شهرية (دحاوي، 2014: 15).

#### ي- قروض حين الطلب

يمنحها المصرف للوسطاء الماليين وتكون مرهونة بالأوراق المالية التي سيتم شراؤها وغير محددة بأجل استحقاق معين، وبإمكان المصرف أن يطلب القرض متى شاء كما يمكن الغاؤها في أي وقت (الشماع و خليل، 2005: 622).

#### رابعاً- معايير منح القروض

هناك نوعين من المعايير لمنح القروض وهما:

##### 1-معايير خاصة بالزبون

##### أ. الشخصية

عند منح الائتمان، يتم النظر في شخصية الزبون كأساس أولي. فأن شخصية الزبون هي العامل الأكثر تأثيراً على المخاطر التي يتعرض لها المصارف. إذ يتم التركيز بشكل رئيسي على تحليل

شخصية الزبون إذا كان يتمتع بشخصية نزيهة وأمانة ولديه سمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزم بالتزاماته، فيمكنه أن يقنع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له (Michael,2011:6).

#### ب. القدرة

يعني قدرة الزبون على تحقيق الدخل وسداد القرض ودفع الفوائد والمصاريف والعمولات هي مؤشر مهم يؤثر في المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، إذ يجب على المصرف دراسة تفاصيل الموقف المالي للزبون والخبرة السابقة والمعاملات المصرفية السابقة، سواء مع المصرف نفسه أو مع مصارف أخرى، تكون النتائج الإيجابية لهذه الدراسة عاملاً مطمئناً لصانعي القرار المتعلقة بتمكين الزبون المقترض من القدرة على سداد التزاماته وفقاً للشروط المقترحة للقرض والجدول الزمني المحدد للسداد (Rose,2005:533).

#### ج. التدفق النقدي

قدرة الزبون على سداد الديون هي القدرة البنكية على تحليل تدفقات النقد ومصادر دفع الدين، وبالتأكيد يتعين على العميل المقترض أن يملك مصادر دخل واضحة وبصفة عامة، يعتمد الزبائن المقترضون على ثلاثة مصادر فقط لتسديد ديونهم، وهي: تدفقات النقد الناتجة عن الدخل أو المبيعات، وبيع الموجودات أو استغلالها، وأموال الاقتراض التي يحصلون عليها عبر إصدار الأسهم والسندات (حمود، 2019:12).

#### د. الظروف المحيطة

يجب على متخذ القرارات المتعلقة بالائتمان أن ينظر في تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالنشاط أو المشروع الذي يتم تمويله بالنسبة للظروف العامة، فأنها تتضمن الوضع الاقتصادي العام للمجتمع والإطار القانوني والتشريعي الذي يعمل تحته المصرف، بما في ذلك التشريعات النقدية والجمركية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما في ذلك التصدير والاستيراد، إذ تؤثر الظروف العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

أما الظروف الخاصة فتتعلق بالنشاط الخاص الذي يقوم به الزبون، مثل حصة السوق للمنتجات أو الخدمات التي يقدمها المشروع، وشكل المنافسة التي يواجهها، ودورة حياة المنتج أو الخدمة المقدمة، وموقع المشروع في دورة حياته، سواء كان في مرحلة الإطلاق أو النمو أو الاستقرار أو الانحدار (Jessup,2000:468).

#### هـ. الرقابة أو السيطرة

يتم التركيز في عنصر المراقبة على التغييرات في القوانين والتنظيمات التي تؤثر بشكل عكسي على المقترضين، وأن يكون طلب القرض يتوافق مع قواعد ومعايير السلطات التنظيمية لنوعية القرض (Rose&Hudgins,2002:532).

و. الضمان

هو مجموعة من الموجودات التي يقدمها المقترض كضمان للحصول على قرض من المصرف، حيث يتحكم المصرف في الموجودات المرهونة حتى يتم سداد المبلغ والفائدة المستحقة. وفي حالة عجز المقترض عن السداد، فإن الموجود المرهون سيصبح ملك للمصرف، كما يمكن أن يقدم أيضاً ضامن ذي خبرة وسمعة مالية قوية لتأمين المبلغ الذي يمكن أن يتم إقراضه (الدغيم واخرون،2006:196).

## 2-معايير خاصة بالمصرف

أ. مستوى السيولة الحالي للمصرف وقدرته على الاستثمار فيها، وهذا يعني قدرة المصرف على تلبية التزاماته المتكونة من سحب الودائع من المودعين وتقديم القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع

ب. استراتيجية المصرف في اتخاذ القرارات الائتمانية والطريقة التي يعمل بها في هذا الصدد.

ج. هدف المصرف العام الذي يسعى إلى تحقيقه في المستقبل القريب.

د. قدرات المصرف بشكل عام، بما في ذلك الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بوظيفة الائتمان، فضلا عن التقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في المصرف والمعدات الإلكترونية الحديثة التي يمتلكها(حمود،2019:13).

## خامسا- الاعتبارات الأساسية المؤثرة في تكوين محفظة القروض

1. متطلبات السيولة تشكل التحدي الرئيسي للمستثمرين، الذين يولون اهتماما خاصا للسيولة، إذ تحتل أدونات الخزانة المرتبة الأولى بين الموجودات السائلة، بينما تظهر الموجودات المادية بشكل عام كأقل سيولة، ويجدر بالمستثمرين مراعاة هذه الجوانب لضمان توفير السيولة الكافية لتلبية التزاماتهم والتعامل مع الأعباء الطارئة، دون التخلي عن خطتهم الاستثمارية (Rilly&Brown,2012:45).

2. ترتبط الإيرادات المادية في محفظة القروض بالأفق الزمني للاستثمار، ورغم أن زيادة فترة الاستثمار قد تزيد من مخاطر الاستحقاق للدائنين ومخاطر التضخم، إلا أن هذه العلاقة ليست مثالية (Brentani,2004:3).

3. تأثير القرارات الاستثمارية يكون مباشراً بسبب الضرائب، إذ يقدر أداء الاستراتيجية الاستثمارية بالنظر إلى عوامل ضريبية متعددة، بما في ذلك الضرائب الشخصية وتلك المفروضة على المشاريع الاستثمارية وبالتالي، تلعب القضايا الضريبية دوراً حيوياً في توجيه الاستراتيجيات الاستثمارية (Bodie,et.al,2014:2).

4. يجب على المستثمرين مراعاة اللوائح والقوانين في الدول التي يعملون فيها، حيث يمكن أن تؤثر هذه اللوائح على أسعار الفائدة على القروض، مما يؤثر بشكل كبير على سيولة المستثمرين ومشروعاتهم الاستثمارية (Maginn,et.al,2007:315).

5. نظراً لعدم وجود اتفاق حول تحديد تكاليف المعاملات، يعتبر تحديد تكلفتها بشكل عام كفارق بين المبلغ الذي يدفعه المستثمر، بما في ذلك العمولة وبين السعر الحالي للسوق المعروف بصياغة أخرى، يشمل هذا الفارق إجمالي الضرائب والعمولات التي تدمج مع الصفقة بمعنى آخر، لذلك يأخذ المستثمرون في الاعتبار التكاليف الإضافية المرتبطة بالمعاملات المالية، بما في ذلك الضرائب والعمولات، والتي يتم دمجها في الصفقة، قد يؤثر هذا الفارق على العائد المتوقع من الاستثمار ويؤثر على القرارات المالية للمستثمرين (Solnik&Mcleavey,2009:214).

ويترتب على التنوع في محفظة القروض تكاليف إضافية فعندما يتم استثمار في قطاعات جديدة لتحقيق محفظة متنوعة أكثر، قد يتطلب ذلك أنفاق مزيد من الوقت والجهد في تحليل وفهم هذه القطاعات الجديدة، فضلا عن تكاليف البحث والتقييم (Bebczuk&Galindo,2005:3) بالنسبة للمصارف، تتألف التكاليف الرئيسية المرتبطة بالتنوع من تكاليف المراقبة وتكاليف الاستثمار المتعلقة بالاستراتيجيات المختلفة للتنوع. ومن بين الاستراتيجيات التي يمكن للمصارف اعتمادها هي التنوع الجغرافي، والتنوع القطاعي، والتنوع الصناعي (Boateng,2011:24) يتطلب وضع حدود وقيود على تنوع محفظة القروض، حيث قد تقوم بعض المصارف ذات الخبرة والكفاءة الإدارية المحدودة بزيادة تنوع محافظها بهدف تقليل المخاطر إلى أدنى حد، وهو ما يتعارض مع مبدأ التنوع الكفوء، ينبغي أن يكون هناك توازن أمثل في تنوع المحفظة لضمان تحقيق أدنى مستوى من المخاطر وعائد مستدام، حيث يمكن أن يؤدي تجاوز التنوع المناسب إلى تشتت المحفظة وزيادة التذبذب في العوائد (حمود،2019:35).

#### سادسا-إدارة محفظة قروض المصرفية

وعند إدارة محفظة القروض يجب الأخذ بالاعتبار أسس عديدة ومن أهمها (Greg,2009:5):

- 1- النظر بعناية في القرارات المتعلقة بإدارة محفظة القروض، مع التركيز على التحفظ والتفكير العقلاني لتجنب المخاطر العالية.
- 2- إعداد قائمة بمجموعة من القروض كبداية متاحة للاستثمار، يجب وضع أولويات لكل منها بناءً على عدة عوامل تشمل معدلات الفائدة المتاحة لكل قرض، مدة القرض، المخاطر المرتبطة بكل قرض، والعائد المتوقع من كل قرض.
- 3- يجب مراقبة ومتابعة طلبات القروض بشكل دائم، فضلاً عن متابعة التقلبات في أسعار الفائدة وقيمة العروض التي تشكل جزءاً من المحفظة.
- 4- التوجه نحو الحصول على مساعدة من خبراء ومتخصصين في مجال إدارة محافظ القروض يعزز الكفاءة والفعالية في هذه العمليات.

### سابعا-الاستراتيجيات الاستثمارية المستخدمة في إدارة محفظة القروض

من الممكن التمييز بين استراتيجيتين استثماريتين يمكن للمصرف اعتماد إحداهما في مجال الاستثمار، وتشمل ذلك الاستراتيجية العامة للاستثمار والتي تتضمن محفظة القروض المصرفية.

#### 1) الاستراتيجية الاستثمارية المتحفظة

تتمثل استراتيجية المصارف في زيادة حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة بنسبة أكبر مقارنة بالاستثمار في الموجودات الثابتة، مما يعني زيادة الاهتمام بالاستثمارات القصيرة الأجل مقارنةً بالاستثمارات الطويلة الأجل (Onwumere,et.al,2012:195). أن توجيه الاستثمار نحو الموجودات ذات سيولة منخفضة تعتبر خطوة استراتيجية إذ يتم تخصيص نسبة كبيرة من الأموال لهذه الموجودات لتحقيق استقرار وتقليل المخاطر، بينما تخصص الموجودات ذات سيولة أقل لزيادة العائد المالي على المدى الطويل (Kwenda&Holden,2014:570) لذلك فإن بعض المصارف تهدف إلى تبني استراتيجية قروض متوازنة، مع الأخذ في الاعتبار المرونة، فهي تحدد الزبائن الذين يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد لمنحهم القروض في الوقت نفسه، يجب على البنوك أن لا تكون محفظتها ضيقة جداً، حتى تتمكن من استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة (Mishkin,2001:229) إذ تميل المصارف غالباً إلى اعتماد الاستراتيجية المتحفظة، في فترة التقلبات العالية في الأعمال، في حين تميل إلى الاستراتيجية الهجومية في وقت انخفاض التقلبات (Kungu,et.al.2014:28).

#### 2) الاستراتيجية الاستثمارية الهجومية

يسعى المدراء في المصرف إلى تحقيق عوائد مرتفعة عبر اتباع استراتيجية تركز على الاستثمار بالحد الأدنى من الموجودات المتداولة. وفقاً لهذه الاستراتيجية، يفضل للمصرف التركيز على توفير القروض طويلة الأجل، وعلى الرغم من المخاطر العالية المرتبطة بهذه الاستراتيجية، إلا أنها تحقق معدل عائد أعلى لتعويض المخاطر العالية (Sohail,et.al,2016:40) هذه الاستراتيجية تركز على التعامل مع الموجودات المتداولة لتسهيل سير الأعمال، مما يؤدي إلى استخدام مستوى أدنى من الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل مقارنةً بتلك الطويلة الأجل، وفي الوقت نفسه تزيد من المخاطر، مع زيادة العائد المطلوب لتعويض هذه المخاطر (kungu,et.al,2014:28)

### ثامنا- أساليب التنوع في محفظة القروض

عند تشكيل توليفة القروض يتعين تنوعها بأسلوب ناجح يأخذ بعين الاعتبار التركيز على أهداف المحفظة يضمن تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطر وتذكر من هذه الأساليب:

#### 1- أسلوب التنوع الساذج (البسيط)

يقوم أسلوب التنوع الساذج على فكرة أساسية هي أنه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تضمها المحفظة، انخفضت المخاطر التي يتعرض لها العائد إلا أنه يؤدي إلى خفض المخاطر الغير منتظمة، بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر العامة (المنتظمة) إذ يمكن التخلص كلياً من المخاطر الخاصة (الغير منتظمة) بازدياد عدد الموجودات الداخلة في المحفظة، وقد يأخذ التنوع الساذج صورة تتمثل في وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة في نوع معين من القروض، كان يقرر المصرف ألا يزيد حجم القروض المتاحة لقطاع الأفراد عن حد معين من مجموع مخصصات المحفظة (Giorgi,Mahmoud,2016:2) لقد بين (Lhabitant,2017:91) أن تخصيص وزن متساوي لمجموعة معينة من الموجودات، بغض النظر عن الخصائص الفردية للخيارات الاستثمارية الأساسية، وغالباً ما يشار إليها باسم استراتيجية الأوزان المتساوية ( $w_i = 1 / N$  لكل  $i$ ).

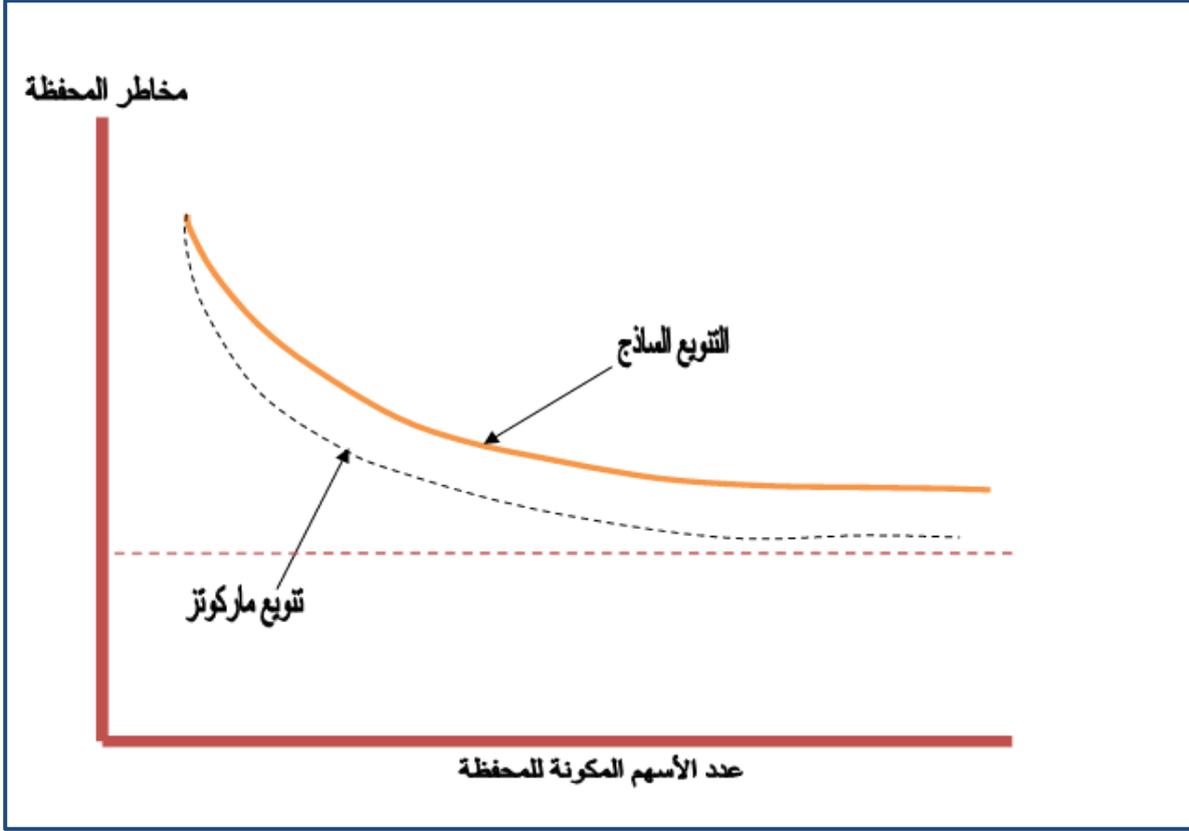
ينتقد نمط التنوع الساذج بسبب انخفاض المنافع المتوقعة منه رغم تخفيض تكاليف المعاملات، كما أنه يتجاهل الروابط بين المحفظة المكونة وعدم مراعاة العلاقة بين المخاطر والعوائد (Andersen&Musajev,2010:4).

#### 2- تنوع ماركويتز

يستند هذا الأسلوب إلى نظرية التنوع الكفوء التي قدمها ماركويتز إذ يشدد على أهمية اختيار الاستثمارات بعناية في المحفظة الاستثمارية بناء على درجة الارتباط بين عوائد هذه الاستثمارات، كلما كان معامل الارتباط بين العوائد المختلفة منخفضاً، زادت المحفظة الاستثمارية على التنوع وانخفضت المخاطر المرتبطة بالعائد. وعند تطبيق هذه النظرية على محفظة القروض، يجب على المصرف اختيار مجموعة من القروض تكون معاملات الارتباط بين عوائدها أدنى قدر ممكن، وكلما أنخفض هذا المعامل إلى الواحد السالب (1) زاد المصرف من قدرته على تقليل المخاطر المرتبطة بالمحفظة إلى أدنى حد ممكن (عثمان، 2008:321).

أن نظرية التي اقترحها ماركويتز في عام 1952 تشير إلى أن المحفظة تعتبر متنوعة بشكل جيد إذا لم تكن هناك محفظة أخرى ن وفي الوقت نفسه تحتوي على مخاطر أقل أو عائد متوقع أعلى (Behr et.al,2007:5). وبصيغة أخرى إذا لم تكن هناك محفظة أخرى تحمل مخاطر أقل وعائد متساوٍ على الأقل، أو محفظة تحمل عائداً متوقعاً أعلى، فإن المحفظة تعد فعالة في التنوع وإدارة المخاطر بشكل كفوء (Kamp,et.al,2005:5). وأن الهدف من التنوع هو تحقيق أقصى عائد ممكن وحمايته من التقلبات، وذلك عن طريق استثمار الأموال في مجموعة متنوعة من الموجودات إذ يمكن لكل من هذه الموجودات أن تتفاعل بشكل مختلف مع نفس الأحداث على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الأخبار إلى خسائر في قيمة الأسهم إلى حد ما، في حين يمكن أن تكون لها تأثير إيجابي على بعض السلع مثل الذهب (Mangram,2013:66).

الشكل رقم (1) يوضح أن وجود معامل التباين المشترك (COV) يعكس العلاقة بين العوائد التي تتكون المحفظة منها، ويُظهر التباين المشترك مدى واتجاه التباين بين عوائد الاستثمار. وبالتالي، فإن التنوع الكفوء لماركويتز يمكن أن يخفف مخاطر المحفظة بكفاءة أعلى من التنوع الساذج (حمود، 2019:32).



الشكل (2) تأثير تنوع ماركويتز على مخاطر المحفظة

المصدر- حمود، 2019 "تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج(هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف"

### 3-أسلوب تنوع تواريخ الاستحقاق

قد يواجه مدير المحفظة حقيقة علمية مهمة، وهي أن تقلب أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى تقلب أكبر في قيمة القروض طويلة الأجل بالمقارنة مع القروض قصيرة الأجل. وترتبط درجة المخاطرة بشكل كبير بتاريخ الاستحقاق، إذ يزداد احتمال التغير في معدلات الفائدة كلما زادت المدة. هذا التغير يؤثر بشكل كبير على تذبذب عائد المحفظة، ولذا تسعى العديد من المصارف التجارية إلى هيكله استحقاقات موجودات المحفظة للتصدي لتلك التغيرات في معدلات الفائدة (باسماعيل، 2019: 23).

### تاسعا- التنوع في محفظة القروض

يعتبر التنوع في محفظة القروض أحد السبل الرئيسية للتحكم في مخاطر التركيز الائتماني. فالتركيز في منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يتسبب في تعثر المصرف في استرداد هذه

القروض في ظل ظروف اقتصادية صعبة مثل الكساد المالي والتضخم. وبالتالي، يتعين على المصارف اتباع سياسات التنوع في محفظة القروض، مثل التنوع القطاعي أو الجغرافي، لتوزيع تلك المخاطر على مناطق جغرافية مختلفة أو قطاعات متنوعة (حمود، 2019: 33).

لذا أن التنوع في محفظة القروض يمكن أن يقسم إلى أنواع عديدة منها: -

### 1-التنوع الجغرافي

تظهر مبادئ نظرية المحفظة الحديثة أن التنوع في المحفظة يقلل من مخاطر الائتمان الإجمالية، حيث تعتمد النظرية على فهم أن مخاطر الائتمان تتضمن جوانب منتظمة وغير منتظمة، المخاطر المنتظمة تمثل التحديات التي لا يمكن تجنبها، مثل تقلبات الاقتصاد المحلي أو الدولي. بالنسبة للتنوع الجغرافي، فإن فقدان الائتمان يمكن أن يكون نتيجة لعدم التنوع الجغرافي الكافي، لذلك من المهم للمصارف اتخاذ قرارات تنوع مدروسة لتقليل هذه المخاطر (David&Dionne,2005:2)، ويمكن تعزيز قيم المؤسسات المالية عبر توسيع نطاق التنوع الجغرافي، إذ يلاحظ أن زيادة التنوع تسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالصدمات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين الاستقرار المالي عبر مجموعة متنوعة من القنوات المالية (Yildirim&Efthyvoulou، 2018 :227)، وفي حالة تراجع الاقتصاد المحلي أو وجود صدمة اقتصادية سلبية، قد يتأثر أداء المحفظة المركزة جغرافياً بشكل كبير، ومن ناحية أخرى يتعامل أداء المحفظة المتنوعة جغرافياً بفعالية، حيث يتم تعويض خسائر الفرد عبر الفوائد المجمع والمدفوعات المصرفية في مناطق إقليمية أخرى، مما يعزز استقرارها على المدى الطويل، وهذا يعتمد على افتراض بأن التطورات الاقتصادية في المناطق المختلفة لا تشهد تغيرات كبيرة، مما يساهم في تقليل احتمال تعثر القروض وتعزيز قدرة المصارف على تحمل التحديات الاقتصادية (David&Dionne,2005:21).

### 2- التنوع الصناعي

غالبًا ما يرتبط هذا النوع من التنوع بالاختلاف الجغرافي، إذ تتمركز الصناعات غالبًا في مناطق محددة لذلك من المنطقي أن يكون هناك تنوع جغرافي كبير في المؤسسة المالية، بشرط عدم وجود تخصص صناعي محدد إذا كان الهدف هو تغطية متنوعة من الصناعات في محفظتها (حمود، 2019: 34).

### 3-التنوع القطاعي

تتناول المؤلفات الكبيرة في تمويل المصارف مسألة التركيز أو التنوع في استراتيجية التنوع القطاعي. يحدث التنوع القطاعي عندما يسعى المصرف للدخول في أعمال جديدة لا علاقة لها بالصناعة أو السوق، إذ تشير نظرية التمويل الكلاسيكية إلى أن التنوع يجب أن يقلل من المخاطر داخل صندوق محفظة الموجودات بسبب المعلومات غير المتماثلة في الأسواق المصرفية، وهناك العديد من البلدان لديها قواعد تحد من تعرض المصرف لمقترض واحد من ناحية، ومن ناحية أخرى، تقرر بعض المصارف المشاركة في القطاعات ذات الخبرة. وترجع أزمة الرهن العقاري عام 2008، والتي أدت إلى الأزمة المالية العالمية، إلى ارتفاع تعرض القطاع العقاري الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكلي، إذ تسببت هذه الأزمة تركيز محفظة القروض بعرقلة الصناعة المصرفية في الولايات المتحدة (Alktrani,2021:1954)

### عاشرا- مؤشرات قياس تنوع محفظة القروض

يقاس التنوع في محفظة القروض بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان-هيرفيندال (Hirschman-Herfindahl) ومؤشر (Gini coefficient) (G) ألا أن مؤشر HHI يعد الأكثر استخداماً وشيوعاً في أغلب الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التنوع في محفظة القروض.

#### 1- معامل جيني (Gini coefficient (G)

غالباً ما يستخدم معامل جيني (G) كمؤشر لعدم المساواة بشكل عام، ومع ذلك يمكن أيضاً استخدامه لتحديد وتنوع محفظة القروض إذ يحسب مؤشر Gini لمصرف b في وقت t (Freitakas,2013:6) على النحو التالي:

$$G(x) = 1 - \frac{2}{n} \cdot \sum_{j=1}^n v_j - \frac{1}{2} \dots\dots\dots (1)$$

$$v_j = \sum_{i=1}^j \hat{x}_i \quad \text{إذ أن:}$$

حيث تمثل  $x_i$  حصص التعرض النسبي لمحفظة القروض مرتبة حسب الحجم بترتيب تصاعدي وبالتالي فإن  $v_j$  في الحصة المتراكمة لأصغر التعرضات في محفظة القروض، يُقِيم مؤشر Gini توزيع القروض؛ حيث يتجاوب قيمه بين صفر وواحد، إذ تشير القيم القريبة من الصفر إلى توزيع

متساوٍ للقروض، بينما تشير القيم القريبة من الواحد إلى تفاوت كبير وعملياً، وعندما تتجاوز قيمة مؤشر جيني 0.300، يعتبر أن التركيز في المحفظة عالي، بينما يظهر القيم الأقل من ذلك تنوعاً جيداً في القروض (حمود، 2019: 37).

## 2- مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI):

يعد مقياساً لتركيز السوق في محفظة القروض لا يقاس هذا المؤشر فقط تنوع المحفظة ومدى المنافسة بين الشركات، بل يستخدم أيضاً على نطاق واسع في قوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار، وكذلك في إدارة التكنولوجيا تم تسميته بهذا الاسم تيمناً بالاقتصاديين المبتكرين Orris C. Herfindahl و Albert O. Hirschman، يعرف بأنه مجموع مربعات حصص الشركات داخل الصناعة، ويعبر هذا المؤشر عن حصص السوق إما بكسور أو بأرقام حقيقية ويمكن أن يتراوح نطاق قيمته من 0 إلى 100 أو من 1 إلى 10000 نقطة، حسب الحاجة وحجم السوق المراد قياسه (حمود، 2019: 35) مؤشر هيرفندال-هيرشمان (HHI) هو واحد من أكثر المقاييس استخداماً وشيوعاً بين مؤشرات التراكمية للتركيز. ويحسب وفقاً للمعادلة التالية

:(Adzobu,et.al,2017:3)

$$HHI_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \quad \text{..... (2)}$$

إذ أن: -

$r_{bti}$  = التعرض النسبي لكل قطاع

قيمة المؤشر  $\frac{1}{n} \leq H \leq 1$

n ..... تمثل عدد القطاعات

يفترض مؤشر (HHI) أن التنوع الكامل يعني أن المصرف يكون معرضاً بشكل متساوي لجميع القطاعات الاقتصادية (i) وإذا كانت قيمة مؤشر HHI هو (1) تشير إلى تركيز مصرف ما في قطاع واحد، فكلما ارتفعت قيمة HHI، زاد التركيز في محفظة القروض لديه (Adzobu,et.al,2017:3) وتم استخدامه في الدراسة كونه من أهم مؤشرات قياس التنوع والتركيز محفظة القروض.

أما مؤشر هيرفندال-هيرشمان المعدل حسب المخاطر HHI

أن مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) التقليدي بتقدير التركيز النسبي لكل قطاع في الاقتصاد، ومع ذلك، القطاعات تختلف في مدى تعرضها للمخاطر النظامية ومن ثم، فإن الاقتصاد يتحرك بين الارتفاع والانخفاض بانتظام، وقد أظهرت الدروس المستفادة من الأزمات المصرفية في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي أنه لا ينبغي للمصارف أن تكون متعرضة لقطاعات قليلة بشكل مفرط، حيث يمكن ربط جزء من أزمة الرهن العقاري بتعرض مفرط لصناعة العقارات، التي ترتبط بشكل كبير بالاقتصاد الكلي (Chan,2013:123)

لتحليل المخاطر النظامية لكل قطاع، يجب تعميق قياس التركيز بناءً على مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI) عن طريق تضمين بيتا  $\beta_{it}$  القطاع كأوزان للتعرض النسبي. ومن ثم يتم إنشاء HHI جديد مُعدل وفقاً للمخاطر لكل مؤسسة مصرفية في الوقت المناسب. (1235: 2013، chan)

$$\text{risk-adjusted } HHI_t = \sum_{i=1}^N \beta_{it} x_{it}^2 \quad \dots\dots\dots (3)$$

$\beta_{it}$  = يعكس المخاطر المنهجية لكل قطاع في الوقت  $t$ ، والذي يعرف بأنه التباين بين السوق العائد وعائد القطاع  $\text{cov}(R_{Mt}, R_{it})$  مقسوماً على تباين عائد السوق  $\sigma_{R_{Mt}}^2$  (Chan,2013 :1237)

$$\beta_{it} = \frac{\text{cov}(R_{Mt}, R_{it})}{\sigma_{R_{Mt}}^2} \quad \dots\dots\dots (4)$$

## المبحث الثاني

## عوائد الأسهم

## توطئة

تعتبر الأسهم من أدوات الاستثمار الشائعة التي يمكن للمستثمرين شراءها لامتلاك حصة في مصرف معين. وتتأثر عوائد الأسهم بعدة عوامل، بما في ذلك أداء المصرف، وحالة السوق، والتوقعات الاقتصادية، والأحداث العالمية، وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية، تختلف عوائد الأسهم من مصرف إلى آخر ومن سنة إلى أخرى فقد تحقق بعض المصارف عوائد عالية نتيجة لنموها القوي وأرباحها المرتفعة، في حين قد تحقق بعض المصارف عوائد منخفضة أو حتى خسائر في حالة أداء ضعيف أو أزمات اقتصادية. لذلك، يجب أن تكون عوائد الأسهم جزءاً من استراتيجية استثمارية أوسع، ويجب أن يتم تنوع المحفظة بشكل جيد لتقليل المخاطر وزيادة فرص تحقيق عوائد متوازنة على المدى الطويل.

## اولا- مفهوم العائد

عائد محفظة القروض هو الارتفاع في قيمة رأس المال للأصول التي تشكلها ، ويظهر هذا العائد بشكل فعلي عبر العوائد الفعلية على الأصول ، وذلك عبر تحقيق فوائد وعوائد نقدية (Acharya,al.et,2002:11) أنه الربح الذي ينشأ عند تبادل السلع، أو من العمل، أو الاستثمار، وغيره (Webster,2003:1216) ) ويشار إليه أنه التدفق النقدي الحقيقي هو الإجمالي المالي الذي يحققه المستثمر على مدى فترة زمنية محددة، ويُعبّر عنه كنسبة من تكلفة الاستثمار الأولية ( Brigham&Ehrhardt ,2011:218) ويشار إلى العائد بإجمالي عوائد الأصول المتكونة لها، ولكنه يعبر عن فعالية إدارة المحفظة في تحقيق العوائد، يتركز تأثير إيرادات المصرف بشكل رئيسي على محفظة القروض، وبالتالي، تتحمل إدارة المصرف والمجالس العليا مسؤولية تنظيم محفظة القروض بشكل منسق ومتوازن يتسع نطاق جهودهم لخدمة المجتمع وتحقيق عوائد مقبولة للمساهمين والحفاظ على رأس المال، وضمان حماية مصالح المودعين وتحقيق الهامش الربحي المطلوب (Giulioni,2015:19)

العائد المتوقع يُعرّف هو العائد الذي يتوقع المستثمرون الحصول عليه، يمكن للمستثمرين تعديل توقعاتهم لعائد المحفظة عن طريق تعديل النسب المستثمرة في الأصول (Howells&Bain,2007:155) العائد يُعرف كمقياس لأداء الاستثمار، حيث يُظهر النسبة

المئوية لزيادة ثروة المستثمر الناتجة عن الاستثمار في حالة الأسهم، يعبر العائد عن النسبة المئوية لتغيير سعر السهم فضلا عن توزيعات الأرباح(Chance&Brooks,2015:8)

كما بين (Al-Manaseer,2020 :102) أن عائد المحفظة يعتمد على أداء كل استثمار فردي في المحفظة، حيث يمكن أن يحقق بعض الاستثمارات عوائد عالية في حين يحقق البعض الآخر عوائد منخفضة عبر تنوع المحفظة يمكن للمستثمر تقليل المخاطر وزيادة فرص تحقيق عوائد متوازنة على المدى الطويل.

يمكن تعريف العائد بأنه الربح أو العائد الذي يحققه المستثمرون من الأموال التي يستثمرونها ويعتبر العائد عاملاً محفزاً يشجع المستثمرين على المشاركة في الاستثمارات ويكافئهم على شجاعتهم في تحمل المخاطر، يعد العائد مؤشراً هاماً لقيمة الاستثمار حيث يعكس العائد الإجمالي الذي يمكن للمستثمرين تحقيقه من الاستثمار، بما في ذلك الأرباح والفوائد والعوائد الرأسمالية (Wahyuni&Kaharti,2020:692)

#### ثانيا- اليات تعظيم العائد

يسعى كل مصرف إلى تعظيم عوائده، ولهذا يسعى بشكل مستمر إلى فهم العوامل التي تؤثر في عائدته والعمل على تعزيزه. يتطلب ذلك تجنب الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابية، مما يسهم في تحسين كفاءته وأدائه. يتعين على المصارف التفاعل بفعالية مع عوامل متغيرة نذكر منها: -

1- تشجيع الأسواق بالمصارف.

2- انخفاض هامش الربح.

3- المنافسة الهجومية.

4- تهديدات التكنولوجيا.

يجب على المصارف البقاء على استعداد لفهم ومعالجة هذه التأثيرات في ظل التطور التكنولوجي والاقتصادي المستمر (ايفين،2015: 54).

#### ثالثا- أنواع العائد

1- عوائد الموجودات المالية

تقسم عوائد الموجودات إلى ثلاثة أنواع وهي: -

أ) الأرباح الرأسمالية: زيادة قيمة الاستثمار عادة ما تكون غير متاحة للمستثمر حتى يتم بيع الاستثمار، حيث تمثل هذه الزيادة تحقيقاً مالياً يظهر فقط عند تصريف الاستثمار، تعتمد هذه الأرباح على إعادة بيع الأصول المالية، حيث يحقق حامل السهم أو السند ربحاً رأسمالياً عندما يبيعه بسعر أعلى من سعر الشراء الأصلي، ويكون الفارق بينهما هو الربح الرأسمالي في هذه الحالة. (حمود، 2019:41) وقد بين (Al-Manaseer,2020: 102) أن هيكل رأس المال وعوائد الأسهم يؤثران على بعضهما البعض في وقت واحد.

ويمكن حساب الأرباح الرأسمالية من المعادلة التالية:-(Mishkin&Eakins,2009:57)

$$\text{Capital gains yield} = (pt+1 - pt) / pt \dots\dots (5)$$

ب) مقسوم الارباح: يتم توزيع الأرباح على حامل السهم إذا كان للمستثمر حق ملكية، وبالتالي يُعتبر شريكاً في الحصول على الأرباح الموزعة في حالة تحقيق الشركة أرباحاً، وعلاوة على ذلك، فإنه يتحمل المخاطر المتعلقة بالخسارة في حالة تكبد الاستثمار خسائر في سنة ما. (Howells&Bain, 2007:24) وبين (Soni&GABA, 2015:2) مقسوم الأرباح أنه توزيع جزء من الأرباح الصافية التي يحققها المصرف إلى المساهمين كمكافأة عن استثمارهم فيه. ويعبر عنه أنه النقد الفعلي الذي يتلقاه المساهمون، أو يُمثل نسبة العائد الدوري على استثماراتهم. (Peda&Vinnari, 2018:3) وأن ناتج مقسوم الأرباح موضح في المعادلة الآتية:

$$\text{ناتج مقسوم الأرباح} = \text{مقسوم الأرباح} / \text{سعر الاغلاق الأخير} \dots\dots (6)$$

ج) الفوائد: يتم تحقيق العائد على شكل دفعات فائدة بفواصل زمنية، وذلك في حالة تمثيل الموجودات أموالاً مقترضة كالسندات، حيث يمكن أن تكون الفائدة المدفوعة ثابتة أو متغيرة، وبغض النظر عن ذلك، فإن المقرض ملزم بالدفع ما دام القرض لم يتم سداه بعد. (Howells&Bain, 2007:23) وهي العوائد أو الأرباح التي يحصل عليها الشخص أو المؤسسة نتيجة لاستثمارهم أو عائداً على الودائع المصرفية وتعد جزءاً هاماً من العوائد المالية التي تساهم في زيادة ثروة الأفراد والمؤسسات (Al-Manaseer, 2020:102)

## 2- عوائد الاستثمار

هناك عدة أنواع من عوائد الاستثمار بينها عدد من الباحثين والكتاب ومنها الآتي: -

### أ) معدل العائد المتوقع

يعرف العائد المتوقع (Mc Menamin,1999:189) على أنه التوقع المستقبلي الأكثر احتمالاً، حيث تعكس هذه الأوزان احتمالات كل عائد ممكن، يعرف أيضاً باسم المتوسط المرجح لاحتماليات معدلات العائد في كل سيناريو، في حين يرى كل من (Jordan&Miller,2000:95) يقدر العائد المتوقع استناداً إلى المعلومات الاستثمارية المتاحة وحالة السوق، مع الأخذ في اعتباره العوامل المؤثرة، ويحسب هذا العائد بناء على البيانات المتاحة. وعرف بأنه لعائد المتوقع هو تقدير للعائد الذي يتوقعه المستثمر في ظل ظروف عدم التأكد. (Ross,et.al,2002:243) العائد المتوقع هو المتوسط المرجح لنتائج العائد الممكن، حيث ترتبط كل نتيجة بالاحتمالية المتصلة بها (Berk et al,2012:56) ووضح (Mishkin&Eakins,2016:107) أنه العائد المستقبلي المتوقع الحصول عليه أو هو المتوسط المرجح لجميع العوائد المحتملة إذ تمثل الأوزان احتمالات حدوث ذلك العائد

يحسب العائد المتوقع وفق المعادلة التالية في حالة البيانات الاحتمالية (Jones,2000:160)

$$E(R) = \sum_{i=1}^m Ri pri \dots \dots \dots (7)$$

ER=العائد المتوقع

Ri =العائد من المدة

PRI =احتمالية وقوع الحدث

M=عدد العائدات

ويحسب وفق المعادلة التالية (Berk et al 2014:315)

$$E(R) = \frac{\sum Ri}{N} \dots \dots \dots (8)$$

E(R)=العائد المتوقع

$\sum Ri$ =مجموع العائد المتحقق لفترة زمنية محددة

N=الفترة المطلوب حسابها

ويحسب بالصيغة الآتية (Mishkin&Eakins,2016:107)

$$E(R) = \sum_{i=1}^n pi(Ri) \dots \dots \dots (9)$$

إذ أن:

$$E(R) = \text{العائد المتوقع}$$

$$P_i = \text{احتمالية حدوث الحالة للسهم } i$$

$$R_i = \text{العائد المتوقع للسهم } i$$

### ب) معدل العائد الفعلي (المتحقق)

يعتبر معدل العائد الفعلي من أهم مقاييس أداء المصرف، ويستخدم كأساس لتحديد العائد المتوقع ومستوى المخاطرة في المستقبل (Alexandri&Jelita,2014:58) يُعبر معدل العائد الفعلي عن فعالية النشاط

التشغيلي للمؤسسة، ويتم حسابه باستخدام بيانات الميزانية العمومية السنوية أو كشف الدخل السنوي للمؤسسة المالية (Brigham&Ehrhardt,2011:220) يُفهم معدل العائد الفعلي بأنه يعكس وجود التضخم، حيث يتنبأ بأن قوة شراء الدولار في المستقبل ستكون أقل منها في الوقت الحالي وبذلك، يُستخدم معدل العائد الحقيقي لقياس التبادل بين الحاضر والمستقبل من حيث الاستهلاك، مع مراعاة التغير في الأسعار (Welch,2009:98) هو نسبة التغير في ثروة المستثمر عند نهاية الفترة مقارنة ببدايتها، حيث يُحسب معدل العائد الفعلي عادة بنسبة مئوية ويتم حسابه على أساس سنوي ويمكن حساب العائد الفعلي بالمعادلة التالية: (حمود،2019: 40)

التغيرات الفعلية في السعر السهم السوقي + مقسوم الأرباح الموزع فعلا ..... (10)

المبلغ الأولي للاستثمار

### ج) معدل العائد المطلوب

وهو ادنى عائد يمكن أن يقبل به المستثمر مقابل تحمله للمخاطر (النظامية) وهذا العائد يعتمد على درجة المخاطر التي تصاحب ذلك العائد (حاتم، 2021: 58) هو العائد الذي يطلبه المستثمر عند استثمار أمواله في اداة مالية معينة او اصل معين تعويضاً عن التأخير الحالي لاستهلاك هذه الأموال والمخاطر المصاحبة له وهو مؤشر مهم لعموم المستثمرين وأن معدل العائد الذي يطلبه المستثمر يعتمد على المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار (Parrino,et.al,2016:73) إذ أنه يمثل العائد

المطلوب من قبل المستثمر عند استثماره في أداة مالية معينة، أو موجود معين، تعويضاً عن التأخير في الاستهلاك الحالي لهذه الأموال، وكذلك المخاطرة المصاحبة له (Del Fabbro,et.al,2016:73) إذ يتمثل العائد المطلوب في أقل نسبة متوقعة للعائد التي يتوقعها المستثمر عند شراء أداة مالية معروفة مسبقاً بمخاطرها، يتألف هذا النسبة من مكونين رئيسيين وهما معدل العائد الخالي من المخاطر و علاوة المخاطرة (Gangadhar&Bahu,2006:29) حيث أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAMP) يشير إلى أن معدل العائد المطلوب على الموجودات يتكون من معدل العائد الخالي من المخاطرة، فضلاً عن علاوة المخاطرة السوقية التي يتم تمثيلها عن طريق معامل بيتا للموجودات (Howells&Bainn,2007:408) يعتمد معدل العائد المطلوب على حجم الخطر الذي يتعرض له المصرف بسبب المشتركين في السوق وعلى معدل العائد الخالي من المخاطرة، والذي يمكن للمستثمر الحصول عليه عند الاستثمار في السندات الحكومية (Pilbeam,2010:216) ويحسب معدل العائد المطلوب بالصيغة الآتية: (حمود،2019:43)

$$PR=RF+Bi (Rm-Rf) \dots\dots\dots (11)$$

PR=العائد المطلوب

RF=العائد الخالي من المخاطرة

Bi=حساسية السهم لمخاطر السوق

Rm=علاوة السوق

(Rm-Rf)=علاوة المخاطرة السوقية

#### رابعاً-مكونات العائد

ينجم عن كل استثمار عائد قد يكون إيجابياً أو سلبياً والقياس الدقيق لهذا العائد يجب أن يشمل مكوني العائد وهما:

#### 1-العائد الأيرادي (المقسوم)

ويأخذ هذا العائد قيمة صفرية أو موجبة، يكون العائد الأيرادي على شكل توزيعات ارباح يحصل عليها حملة الأسهم (Gitman.et.al,2011:119) يُعرف أيضاً بعائد المستثمر، حيث ينبع ذلك من امتلاكه للأصول، ويتجسد في توزيع الأرباح الدورية التي تُخصّصها إدارة المنشأة للمساهمين، يمكن أن تكون هذه النسبة من الأرباح إما على شكل نقد منتظم أو بتوزيع أسهم منحة (حاتم،2021:57)

## 2-العائد الرأسمالي

يأتي هذا العائد إلى التقدير في قيمة الأصول المالية وتداول الأسهم بذلك الكثير من المستثمرين يستثمرون في أسهم الشركات للحصول على الأرباح الموزعة سنويًا وأيضًا لأنهم يتوقعون أن ترتفع قيمة الأسهم مع مرور الوقت(حاتم،2021:57) هو السهم الذي يتجاوز به سعر بيع الأصل سعر شرائه (Gitman&Zutter,2012:48)

## خامسا- استراتيجيات تحسين العائد

أهم الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف لرفع معدلات العائد وتحسينه والمحافظة على استقراره هي:

## 1-تعظيم العائد عبر تنوع الإيرادات

ويتم ذلك عبر: (أيفين،2015:54)

أ- توسيع الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة بشكل مستمر.

ب- التركيز على الاستثمار في المحافظ الاستثمارية، سواء كانت محفظة للقروض أو الأوراق المالية.

ج- تعزيز الاقتراض لقطاع الأعمال الصغيرة لتعزيز نشاطها.

## 2-الرقابة على المخاطرة

تأتي هذه الرقابة عبر العمل على توزيعها وتخفيضها ويمكن للمصرف تحقيق ذلك عبر:

أ- استخدام استراتيجيات تخصيص الأصول لاختيار الاستثمارات.

ب- تحسين جودة الأصول المصرفية وخاصة القروض.

ج- تحسين إدارة مخاطر القروض، إذ يمكن تطوير إدارة الأصول والخصوم في المصرف والسعي لتعزيز إدارة النشاط الإقراضي (Soekarno&Maya, 2012:175) .

## 3- تخفيض التكاليف التشغيلية

ويتم ذلك عبر: (أيفين،2015:55)

أ. تطوير وتبني التكنولوجيا والاعتماد على شبكة الأنترنت كوسيلة حديثة لتوزيع المنتجات وتقديم الخدمات المصرفية، مما يقلل من تكاليف تقديم الخدمات.

- ب. خفض التكاليف غير الاستراتيجية مثل المصروفات الإدارية في مختلف أشكالها.  
ج. الاستغناء عن المنتجات غير الربحية والعملاء غير الربحين.

## سادسا- مؤشرات قياس العائد

**(1) العائد على الموجودات (ROA)**

نسبة العائد على الموجودات تقيس مدى نجاح المصرف في استخدام أصوله لتوليد الدخل، وذلك عبر شراء الموجودات لمساعدته في تحقيق الإيرادات المستقبلية (Kangarloe, et.al, 2012:2) هي إحدى النسب الرئيسية المستخدمة في تحليل الربحية، وتعكس كفاية إدارة المصرف في الاستفادة الأمثل من الموجودات المتاحة (Rosenbaum&Pearl, 2013:58) تقيّم قدرة إدارة المصرف على تحقيق أرباح مناسبة باستخدام كمية محددة من الموجودات (Kidwell, et.al, 2012:438) نسبة العائد على الموجودات تقيّم قدرة إدارة المصرف على تحقيق أرباح مناسبة باستخدام كمية محددة من الموجودات (Brigham&Ehrhardt, 2005:454) للتأكد من فاعلية المصرف في استخدام موجوداته بكفاءة عالية لتحقيق الأرباح، يمكن حساب نسبة (ROA) بتقسيم صافي الدخل على الجمالي موجودات المصرف. وارتفاع نسبة (ROA) يدل على حسن إدارة المصرف وفعاليتها في تحقيق الأرباح وتصل صيغة حساب (ROA) إلى النتيجة التالية: (Ross. et.al, 2010:110)

$$ROA = \frac{\text{Nat Income}}{\text{Total assets}} \dots\dots\dots(12)$$

ويمكن الحصول على هذه النسبة من عدة طرق ومن أهمها ضرب معدل دوران في هامش الربح (Block&Hirt. 2000:56)

**ROA=Profit Margin\*Asset Turnover... (13)**

يتبع هذه الطريقة تركيزاً على معدل دوران الموجودات ونسبة الربحية، حيث تهدف بعض المؤسسات المالية إلى زيادة معدل دوران الموجودات والحفاظ في الوقت نفسه على نسبة ربحية محددة. يتيح ذلك لهم تحقيق عائد على الاستثمار أعلى أو مشابه لمعدل العائد الذي تحققه الشركات المنافسة أو المؤسسات المالية الأخرى.

يعتبر العائد على الموجودات أحد المقاييس الشائعة المستخدمة في تحليل الأداء المالي للمصارف، ويعود ذلك إلى عدة أسباب: (الموسوي واخرون، 2017:61)

- أ. بساطة الحساب وسهولة فهمه: حيث يتم تقدير العائد على الموجودات ببساطة عبر القسمة بين الربح الصافي وإجمالي الموجودات.
- ب. تعزيز التحليل المالي المفصل: حيث يتطلب حساب العائد على الموجودات استخدام البيانات المحاسبية والوثائق الرسمية، مما يشجع على إجراء تحليل مالي مفصل للمصرف.
- ج. التركيز على الكفاءة التكلفة: إذ يعتمد العائد على الموجودات على مقياس الربحية، وهو أحد المقاييس الرئيسية للمصارف وبالتالي، يشجع حساب العائد على الموجودات على تحقيق كفاءة في استخدام الموجودات لتحقيق الأرباح.
- د. تشجيع مقارنة ربحية المصارف المختلفة: حيث يتيح العائد على الموجودات مقارنة بين ربحية المصارف المختلفة وتقييم أدائها.
- و. تعزيز الشفافية: حيث يستخدم العائد على الموجودات البيانات المالية الرسمية وقيمها، مما يعزز الشفافية في تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة.
- ي. تشجيع التعاون بين الفرق العاملة والمحاسبين والماليين: حيث يشجع حساب العائد على الموجودات على التعاون والتنسيق بين فرق العمل المالية والمحاسبية والتنفيذية لتحقيق أهداف الربحية والأداء المالي الممتاز.

## (2) العائد على حق الملكية (ROE)

تستخدم هذه النسبة لقياس العائد الذي يتولد من رأس المال الذي يقدمه المساهمون للشركة. وبالتالي، تشمل العائد على حق الملكية قياس الأرباح الصافية من فائدة الرأس المال، مثل متوسط حقوق المساهمين في المقام، وصافي الدخل في البسط (Rosenbaum&pearl,2009:36) تركز هذه الطريقة على معدل دوران الموجودات ونسبة الربحية. تهدف بعض المؤسسات المالية إلى زيادة معدل دوران الموجودات مع الحفاظ على

نسبة ربحية محددة. يسمح لهم ذلك بتحقيق عائد على الاستثمار أعلى أو مماثل لمعدل العائد الذي تحققه الشركات المنافسة أو المؤسسات المالية الأخرى (Ermenyi,2015:192) بينما تعد نسبة العائد على حق الملكية واحدة من المعايير الهامة لقياس الربحية. فإذا كانت المؤسسة تحقق نسبة عائد على حق الملكية أعلى من متوسط الصناعة، فهذا يشير إلى أن المساهمين يحصلون على عائد أكبر بالمقارنة مع نظرائهم في الصناعة (Block&Hirt,2015:56) ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية وفق الصيغة الآتية: (Gitman,2011:129)

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total equity}} \dots \dots \dots (14)$$

تعد تعظيم قيمة أصول المصرف النقدي هدفاً رئيسياً له، يمكن تحقيق هذا الهدف عبر استخدام القروض لزيادة عائد حصة المساهمين في المؤسسة ومع ذلك، يتعين أخذ القرض في الاعتبار كتزايد للمخاطرة، لذلك يجب تقييم كل حالة على حدة بصورة منفصلة عن الحالات الأخرى (Block&Hirt,2015:56) يزداد تكلفة الدين إذا زادت مديونيات المصرف، ويزيد سعر المخاطرة المطلوب من الدائنين، مما ينعكس سلباً على معدل العائد على حق الملكية (Ermenyi,2015:192).

### 3) معدل العائد على الودائع ROD

يعد معدل العائد على الودائع واحداً من أفضل مؤشرات ربحية المصارف والمؤسسات المالية، حيث يظهر القدرة على المنافسة مع باقي المصارف في جذب وإدارة أموال المدخرين، يمكن وصف معدل العائد على الودائع بأنه الكلفة أو السعر الذي يدفعه المدير المالي لجذب الودائع (Dufera,2010:29) كلما زادت نسبة الكفاءة الإدارية في إدارة الودائع، زادت قيمة الودائع المصرفية ويمكن للمصرف أن يصبح أكثر فاعلية في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات ذات قيمة مضافة ومع ذلك، عندما تزداد قيمة الودائع، يمكن للمصرف تقديم عروض أكثر جذبا للعملاء عن طريق زيادة نسب المشاركة في الأرباح (Bashir,11:1999) يتم حساب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي الأرباح على إجمالي الودائع. وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على استغلال ودايع العملاء في تحقيق الأرباح. لذا يمكن حسابها باستخدام الصيغة التالية: (Adam,172:2014)

$$ROD = \frac{\text{Net Profits}}{\text{Total Deposit}} \dots \dots \dots (15)$$

### سابعا-عائد محفظة القروض

أن عائد أي محفظة بما في ذلك محفظة القروض، لا يعكس بالضرورة مجموع عوائد الموجودات المكونة لها، وإنما يعتبر انعكاس كفاءة إدارة تلك المحفظة في تحقيق العوائد، فضلاً عن أن التذبذب في إيرادات المصرف يرتبط بالدرجة الأساس بمحفظة القروض لديها، لذلك فإن إدارة المصرف والادارات العليا تعمل على تحمل مسؤولياتها المتمثلة بالحفاظ على محفظة القروض متوازنة ومنسقة وتحقق عائد مقبول للمساهمين مع الحفاظ على رأس المال وهامش الربح المطلوب،

فضلا عن حماية مصالح المودعين (حمود،2019:53) يُعرف عائد محفظة القروض بأنه المقدار المتزايد في القيمة الرأسمالية للأصول المكونة لها (Acharya&Hasan,20:2002) أنه بإمكان المستثمرين أن يغيروا من معدلهم المتوقع للمحفظة عبر تغيير النسب المستثمرة في الموجودات المكونة لها (Howells&Bain,2000:95).

يجب على المصرف أن يدرك تأثير مجموعة من العوامل على عوائد محفظة القروض، ويقوم بصياغة استراتيجيات الإقراض وتشكيل المحفظة بشكل متناسق مع هذه العوامل: -

1. تخفض سقف الإقراض للمصارف ورفع حدود أسعار الفائدة على القروض يعزز التقليل من منح القروض، مما ينتج عنه انخفاض في معدلات عوائد القروض السنوية (الخالدي، 2009:9).
2. الالتزام الفعال بالقيود القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي يعزز الثقة لدى العملاء، مما يؤدي إلى جذب حجم كبير من الودائع، وبالتالي يعزز فرص المصرف في تحقيق عوائد أكبر.
3. تأثير الاعتبارات الضريبية على اختيار القروض يلعب دوراً حاسماً في تحديد تكوين المحفظة المالية، حيث يُلحظ تأثير معدلات الضرائب على عائدات القروض (عبد الحميد، 2000:165).
4. إذا كان المصرف يتبنى سياسة إقراض هجومية، فهو مستعد لتحمل مخاطر مرتفعة من أجل زيادة عوائد محفظته، والعكس صحيح عند اتباعه لسياسة حذرة (رزق، 2006:159).
5. حجم وتكوين هيكل الودائع في المصرف يؤثر على استقراره، إذ يتسم المصرف الذي يحتوي على غالبية الودائع بدرجة نسبية من الاستقرار، مما يزيد من فرصه في تقديم قروض ويسهم في تحقيق العوائد المالية (الخالدي، 2009:9).
6. يجب تقييم نوع ومدى تنوع محفظة الاستثمار، سواء كانت الأساس له دراسة علمية أم تنوع عشوائي، فضلاً عن دراسة الارتباط بين عوائد القروض في المحفظة.
7. ينبغي التحقق من توفر الكوادر الفنية المؤهلة لإدارة المحفظة، حيث تعتبر القدرة على وضع وتنفيذ سياسات إدارة فعالة أمراً حاسماً لتحقيق عوائد مستدامة ومقبولة (رزق، 2000:176).

الأسهم هي أداة استثمارية رئيسية في سوق رأس المال، تمكن المستثمرين من الاستثمار بالامتلاك. النشاط السهمي هو واحد من أهم الأنشطة في أي اقتصاد، يستقطب اهتمام واسع من الأفراد والمؤسسات. يتمتع النشاط السهمي بمتابعة متميزة من المتعاملين والهيئات الرقابية، نظرًا للآثار الإيجابية والسلبية التي يترتب عليها على الاستثمار والنمو والعلاقات الخارجية. تُعد الأسهم ورقة مالية طويلة الأجل تتداول في سوق الأوراق المالية مع سندات ومشتقات مالية أخرى (حاتم، 2021:59)، السهم هو وثيقة تمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة المصدرة ويتم إصدار الأسهم من قبل الشركات المساهمة وتتاح للتداول عامة للمستثمرين وتعد الأسهم أداة أساسية لتمويل شركات المساهمة وتشكل جزءًا هامًا من رأس المال المالي لهذه الشركات، ويتم طرح الأسهم للاكتتاب العام في فترة زمنية محددة يتم الإعلان عنها أثناء عملية الإصدار (مطر وتيم، 2005:77).

السهم هو وثيقة تثبت ملكية جزء من رأس المال الاجتماعي للشركة، ويطلق على أصحاب هذه الأسهم اسم حاملي الأسهم، ويتم تحديد رأس مال الشركة المساهمة بواسطة عدد الأسهم (النجار، 2009:63) وتنقسم الأسهم من حيث الحقوق المترتبة عليها إلى أسهم العادية والأسهم الممتازة.

### 1- الأسهم العادية

الأسهم العادية تمثل وثيقة ملكية تحمل قيمة اسمية، قيمة دفترية وقيمة سوقية (هندي، 1997:7) تعتبر الأسهم العادية مصدرًا دائمًا للتمويل، حيث لا يمكن لحاملها استرداد قيمتها من الشركة، ولا تمنح أي ميزة خاصة لحاملها في الأرباح أو الأصول، ويتلقى حاملو الأسهم العادية حصصهم من التوزيعات بنسبة مئوية من قيمة رأس المال، حسبما يعلنه مجلس الإدارة بموجب قوانين الشركات المعمول بها في البلد، ويتسلمون الأرباح الموزعة إما على شكل نقد أو على شكل أسهم، بعد تلبية جميع حقوق حاملي الأسهم الممتازة (مطر، 2006:212) بالنظر إلى صعوبة تحمل الشركات أعباء والتزامات قانونية عند استخدام أشكال أخرى من التمويل مثل الأسهم الممتازة والسندات، فإن الحصول على التمويل عبر إصدار الأسهم العادية قد يكون أسلوبًا مجردًا به، فضلًا عن ذلك، يمكن لحاملي الأسهم العادية بيعها للمستثمرين الآخرين عبر السوق الثانوية، مما يساعد على زيادة الإقبال على الشركة وتداول أسهمها (Acharya, al.et, 2002:11).

القيمة الاسمية للسهم هي القيمة المدونة على وثيقة السهم وتمثل القيمة النظرية لحصة رأس المال المدفوع في الشركة وتحدد هذه القيمة عادة وفقًا للقوانين العامة أو الخاصة المنظمة للشركة ومع ذلك، يمكن تعديل القيمة الاسمية بناءً على اتفاق أو قرار مشتق من حاملي الأسهم أما تحديد القيمة الدفترية للسهم يخضع للتشريعات المحلية ومتطلبات الشركة، هناك قيمة دنيا محددة للقيمة الاسمية يجب على

الشركة عدم تجاوزها عند إصدار الأسهم (ال شبيب،2009:250).قيمة التصفية للسهم هي حصة السهم من قيمة موجودات الشركة بعد تسديد جميع التزاماتها وحقوق دائنيها ومالكي الأسهم ذي الأولوية ويمكن حسابها عن طريق طرح قيمة الالتزامات والمستحقات من قيمة الأصول (حاتم، 2021:60).

#### أ- حقوق خاصة لكل مساهم

- يحق له المشاركة في إدارة المؤسسة.
- يحق له الاطلاع على معلومات الشركة الخاصة.
- يحق له الحصول على حصته من رأس مال الشركة عند تصفيتها نهائياً.
- من حقه نقل ملكيته للأسهم التي يمتلكها إلى أشخاص آخرين. (Spieser,2000:27)

#### ب- خصائص الأسهم

- يتم اعتبار حامل السهم العادي مالكا وله حقوق الملاك.
- حصة السهم تعتمد على أرباح أو خسائر الشركة.
- مسؤولية المساهم محدودة بحصته في رأس المال (حاتم،2021:60).
- المساهم عضو في الجمعية العمومية وله حق التصويت ورقابة أعمال الشركة.
- السهم العادي يمكن بيعه في السوق دون الرجوع للشركة المصدرة.
- يمكن تسمية المساهم بـ "أصحاب البواقي" حتى يحصل على الحقوق بعد وفاء التزامات الشركة.
- يحصل المساهم على الحق الأولي في شراء الإصدارات الجديدة من الشركة قبل عرضها على الجمهور (Brigham&Lous 1994:845)

#### ج- الأسهم الممتازة

يعتبر السهم الممتاز مستند ملكية يتميز بقيمة اسمية ودفترية وسوقية وتصفية، ويتوقف اختلاف ملكية السهم الممتاز عن الملكية الناشئة عن السهم العادي على الشركة. وقيمة السهم العادي والممتاز ترتبط بوجود واستمرار الشركة (حاتم،2021:61) تتشابه الأسهم الممتازة والأسهم العادية في

التعامل الضريبي، حيث لا يتم احتساب التوزيعات المقررة لحملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة كتكاليف خصميه للدخل الخاضع للضريبة، وعدم سداد التوزيعات المقررة لحملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة لا يعني أن الشركة قد افلست، وبالمقابل يعتبر توقف الشركة عن سداد حقوق حملة السندات هو الذي يؤدي إلى وضعها في حالة افلاس (ابوراضي،2009:56) تتمتع الأسهم الممتازة للشركة المصدرة بعدة مزايا، منها عدم إلزام الشركة قانونياً بتوزيع أرباح في كل سنة تحقق فيها الشركة أرباحاً، وفضلاً عن ذلك ، فإن حملة الأسهم الممتازة ليس لهم حق التصويت إلا في حالات نادرة تستدعي تدخلهم ومع ذلك ، يعتبر ارتفاع تكلفة الممتلكات الممتازة مقارنة بتكاليف التمويل عبر الاقتراض هو طبيعي ، وذلك لأن التوزيعات لا تخصم قبل فرض الضرائب، وبالتالي يتعذر على الشركة الاستفادة من الاحتساب الضريبي لهذه التكاليف التمويلية وفضلاً عن ذلك، يرجع ارتفاع تكلفة الممتلكات الممتازة إلى متطلبات حملتها للعائد العالي كتعويض عن المخاطر العالية التي يتعرض لها المساهمون بالمقارنة مع حملتها للسندات (Bora 2015:8).

#### تاسعا- مؤشرات قياس عائد محفظة القروض

يمكن تقدير العائد المتوقع على محفظة القروض المصرفية بناءً على العوائد المتوقعة للقروض المشمولة في المحفظة، وذلك عن طريق ضرب كل عائد متوقع بنسبة الاستثمار فيه ( Myles, 2003:52)

$$E(R) = WaRa + WbRb + \dots + WnRn \dots (16)$$

حيث أن:

العائد المتوقع على محفظة القروض =  $E(R)$

نسب الاستثمار في كل من  $A$  و  $B$  =  $Wa$  و  $Wb$

العائد المتوقع على الاستثمار في القرض  $A$  =  $Ra$

العائد المتوقع على الاستثمار في القرض  $B$  =  $Rb$

وتجدر الإشارة إلى إن يكون عائد محفظة القروض أصغر أو يساوي أو أكبر من مجموع عوائد القروض الفردية المكونة للمحفظة وذلك حسب حجم وإشارة التباين المشترك لتلك العوائد، كما يتم قياس عائد محفظة القروض في المصارف باستخدام مؤشر معدل عائد محفظة القروض، وهو أحد مقاييس العائد الذي يقيس قدرة المصرف على تحقيق أرباح من استثمار موارده المالية، يتم التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي: (Zaher,2023:102)

$$\text{Stock Return} = \frac{P_t - (P_t - 1)}{(P_t - 1)} \times 100 \dots (17)$$

### المبحث الثالث

### الملاءة المالية

#### توطئة

تعد الملاءة المالية وأثرها على المصارف من ضمن الأبحاث الحديثة الأساسية في الاقتصاد الناشئ ، ونظرا للأزمات الذي يشهدها العالم اليوم والتي بدورها تؤثر في الاقتصاد العالمي حيث تؤدي إلى وجود تقلبات في السوق المالي و ظهور بيئة أعمال مضطربة و أمام هذا الوضع يتطلب من المصارف التي ترغب في البقاء والاستمرارية أن تكون ملاءتها عالية، تعد الملاءة المالية عنصراً أساسياً لنجاح أي مؤسسة تجارية ، أن وجود ملاءة مالية قوية يعني الثقة بين المستثمرين والعملاء، ويوفر للمصرف القدرة على المنافسة والنمو في سوق التجارة المتغيرة.

#### أولاً- مفهوم الملاءة المالية

يعتمد مركز المالية القوي لأي مصرف تجاري على قدرته على تأمين موارد مالية من مصادر مختلفة واستثمارها بطريقة تحقق أهداف المصرف، فعلى الرغم من أن لديه موارد ذاتية (رأس المال)، إلا أن هذا الرأس المال غير مرن بسبب تقييدات وقرارات السلطات النقدية التي يخضع لها لذا يكمن الجوانب الحيوية في قدرة المصرف على تحقيق موارد مالية من مصادر متنوعة والاستفادة الأمثل منها في تحقيق أهدافه المحددة (Tawfik,2011:73) يشير إلى القدرة على تغطية الالتزامات في حالة التصفية أو الإفلاس فضلا عن ذلك، فإن الملاءة المالية تدل على جدوى المصرف في المدى الطويل وقدرته على تحمل الالتزامات طويلة الأجل ولتحقيق الملاءة المالية، يجب أن يتجاوز إجمالي الأصول إجمالي الخصوم ، يعد ذلك أكثر أهمية من قضية السيولة التي تتعلق بالقدرة على تلبية الالتزامات في القصير المدى فإذا لم يتمتع المصرف بالملاءة المالية، فإنه سيواجه مخاطر الإفلاس (Muthoni,2013:3) تواجه المصارف التجارية مخاطر الإفلاس الناجمة عن العديد من العوامل، بما في ذلك مخاطر السيولة أثناء العمليات المصرفية ومخاطر سعر الفائدة والائتمان والعملات الأجنبية والسوق، وغيرها ومن الناحية الفنية، يحدث الإفلاس عندما يتعرض

رأس المال للتأكل بسبب الخسائر التي تكبد نتيجة لإحدى هذه المخاطر أو أكثر ويعتبر رأس المال أو القيمة الصافية كأداة للحماية ضد هذه المخاطر التي تواجهها المصارف (Muthoni,2013:3) تحدثت المخاطر التي تؤدي إلى الإعسار نتيجة لمخاطر السيولة التي يواجهها المصارف التجارية أثناء أداء أعمالها، فضلا عن المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، الائتمان، العملات الأجنبية، والسوق وغيرها من الناحية الفنية، يحدث الإعسار عندما يتعرض رأس المال للتأكل بسبب الخسائر التي يتعرض لها نتيجة لإحدى هذه المخاطر، إذ يلعب رأس المال أو القيمة الصافية دورًا مهمًا كوسيلة للحماية ضد مختلف أنواع المخاطر التي تواجهها المصارف (Saunders&cornett,2014:606) "الملاءة المالية تمكن المصارف من تعزيز موقعها في السوق المالية"، يعني أن البنوك التي تتمتع بملاءة مالية عالية، يكون لديها القدرة على تأمين احتياجات عملائها وضمان استقرارهم المالي، بما يؤثر على علاقتهم بالبنك وعلى تدفقات النقدية الداخلة والخارجة (Duttweiler,2009:11).

### ثانيا- مفاهيم مرتبطة بالملاءة المالية

يمكن تلخيص أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية كالتالي:

#### 1-اليسر المالي

هو مفهوم مرادف للملاءة المصرفية، ويعني أن المصرف لديه القدرة على سداد التزاماته في الأجل الطويل (عبد،2022:217) وهناك نوعان من اليسر المالي:

- اليسر المالي الحقيقي أو القانوني أو الفعلي: يعني قدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماته تجاه الغير في حالة توقف النشاط أو تصفيته، أي أن المصرف قادر على سداد جميع التزاماته عبر موجوداته الفعلية،
- اليسر المالي التقني أو الفني: يعني قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته في الأجل القصير عبر ما يتوفر لديه من موجودات سائلة.

اليسر المالي الحقيقي أو القانوني مرتبط بملاءة المصرف في المدى الطويل، وهذا يتعارض مع بقاء المصرف واستمراره في ممارسة أعماله، بينما اليسر الفني أو التقني مرتبط بالملاءة المصرفية في الأجل القصير، وهذا ما يجعلها أكثر ملاءمة لاستمرار نشاط المصرف.

#### 2-العسر المالي

العسر المالي يشير إلى الحالة التي يواجه فيها المصرف صعوبة في سداد التزاماته المالية في موعدها المستحق، مما يعرقل الحصول على تمويل جديد ويمنع استغلال الفرص المتاحة على المدى البعيد ببساطة، العسر المالي يعني أن المصرف غير قادر على تنفيذ كل التزاماته تجاه الأطراف الأخرى (ابوشهاب، 2018:13) وهناك نوعان من العسر المالي: (عبد، 2022:218)

- ينطوي العسر المالي الفني على موقف يتمثل في عجز المصرف عن تسديد التزاماته المالية، على الرغم من أن إجمالي أصوله يتجاوز إجمالي مطلوباته يحدث العسر المالي الفني عندما يواجه المصرف أزمة سيولة حادة ناتجة عن انخفاض التدفق النقدي الوارد من نشاطه أو انخفاض الربحية، ونظرًا لأن إجمالي الأصول يتجاوز إجمالي المطالبات، فإن المصرف قادر على تجاوز ذلك دون الوصول إلى حالة الإفلاس.
- يشير العسر المالي الحقيقي إلى الحالة التي يجد فيها المصرف صعوبة في الوفاء بالتزاماته وعلاوة على ذلك، قد يعاني المصرف من حجم موجوداته الأقل من قيمة التزاماته، هذا يعني أن المصرف قد يكون على وشك الإفلاس وغير قادر على تنفيذ التزاماته، فضلًا عن تراكم الخسائر التي تجعل حجم الموجودات الحالية أقل من قيمة التزاماته وبالتالي حتى في حالة بيع الموجودات قد لا يتمكن المصرف من تسديد جميع التزاماته بشكل كامل.

### 3- الإفلاس

تعتبر قضية الإفلاس أمرًا قديمًا ومهمًا بالنسبة للشركات، حيث سعت الدراسات إلى تحديد افلاس الشركات عبر استخدام المقاييس المحاسبية والمالية المتاحة واستخدام تحليل مالي لمعرفة ما إذا كانت الشركة على وشك الإفلاس أم لا، وذلك عبر الاعتماد على البيانات التي يتم نشرها سنويًا (Acosta-Gonzalez, et.al, 2017:2) يمكن تحديد الإفلاس من الناحية القانونية على أنه حالة يصاب بها المصرف ويصبح غير قادر على سداد ديونه في المواعيد النسبية، حيث يتم إعلان حالة الإفلاس في هذه الحالة عن طريق حكم قضائي صادر عن المحاكم المختصة، وذلك لغرض تصفية موجودات المصرف وبيعها لسداد ديونه (بحيت، 2015:5) الإفلاس يعني عجز المصرف عن تنفيذ التزاماته المالية في الموعد المحدد (العنزي، 2011:11)

ثالثًا-العلاقة بين الملاءة المالية المصرفية وكفاية رأس المال

اختلفت الآراء حول مفهوم الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال، حيث يرى البعض أن الملاءة المصرفية هي كفاية رأس المال، بينما يرى البعض الآخر أن هناك اختلافاً بينهما في الحقيقة وبينت (مصطفى، 2019:219) الملاءة المصرفية "قدرة المصرف على تغطية مطالباته من الموجودات"، حيث يتم إضافة عائد الموجودات إلى الاحتياطيات، والتي تشكل إحدى مكونات رأس المال المصرفي ويهدف ذلك إلى زيادة رأس المال والحفاظ على أموال المودعين وتحقيق أهداف المصرف وبالتالي، يمثل المصطلحين الكفاية والملاءة كلمتين تعبر عن نفس الشيء، أو جانبيين لعملية واحدة، وهو التأكد من أن رأس المال كافٍ لدعم ثقة المودعين، وإذ تم التطرق إلى مفهوم الملاءة المصرفية للمصارف في بداية المبحث، والتي تعني قدرة المصرف على سداد الالتزامات طويلة الأجل في تاريخ الاستحقاق، يهتم المساهمون والدائنون وحاملو السندات بموضوع الملاءة المصرفية للمصرف، وتحديداً في الأجل الطويل (Tabash & Ismail, 2017:4) تهدف الملاءة المصرفية الأساسية إلى تحقيق التوازن بين مخاطر التي يتوقع حدوثها وحجم رأس المال للمصرف وبمعنى آخر، فإن رأس المال يجب أن يكون كافياً لتجاوز المخاطر المتوقعة، وفي نفس الوقت يكون قادراً على تحقيق أرباح للمصرف وضمان استمرارية نشاطه المصرفي ( غزالي وصغيري، 2020:509) لذلك وضعت السلطات الرقابية معايير مختلفة لتقويم الملاءة المالية، ومن بين تلك المعايير كان معيار كفاية رأس المال والذي تم اعتماده من قبل لجنة بازل في عام 1988. تم تطبيق هذا المعيار على ما يقرب من 100 دولة (المالكي وسعيد، 2013:222) يعد مؤشر كفاية رأس المال أحد المقاييس المهمة لقوة ومتانة المصرف في جميع أنحاء العالم، يُعرف مؤشر كفاية رأس المال بأنه مقياس مهم لسلامة ومتانة البنوك ومؤسسات الإيداع، لأنه يمثل حاجزاً أو سندا لامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف، وهو مبلغ الأموال اللازمة التي يتطلبها المصرف لتسهيل العمليات التجارية بشكل سليم على مدى فترة زمنية محددة (Mutumira, 2019:174) يعتبر رأس المال الكافي في المصارف أمراً حيوياً لضمان قدرتها على تحمل المخاطر المرتبطة بأنشطتها المصرفية وضمان استمرارية عملها ويقصد بكفاية رأس المال القدرة على تغطية الخسائر المحتملة من التمويل والاستثمار والأنشطة الأخرى المتعلقة بالمصرف (مصطفى، 2019:318) تؤكد الحكمة المصرفية التقليدية أن البنوك ذات رؤوس الأموال القوية أكثر قدرة على الصمود في وجه المفاجآت والصدمات، وبالتالي فهي أقل عرضة للانهايار أو أقل حاجة إلى تدخل حكومي ويدعم هذه الحقيقة أن كفاية رأس المال المصرفي، في نظر السلطات الرقابية والجمهور، تعتمد بشكل أساسي على رأس المال لذلك تنتشر المصارف معلومات دورية عن مقدار رأس مالها والزيادات المستمرة فيه ومع ذلك، لم تمنع كفاية رؤوس الأموال فشل بعض البنوك في بعض الدول، بسبب ممارستها أخطاء أساسية في عملياتها، مثل

المشكلات المرتبطة بمحفظة القروض أو الخلل في الرقابة الداخلية أو سوء الإدارة أو ضعف فاعلية نظم إدارة المخاطر في البنوك (Fairlamb,1994:17) أن مؤشر كفاية رأس المال هو المقياس الأكثر أهمية للملاءة المصرفية ويشير هذا المؤشر إلى قدرة المصرف على تحمل الخسائر المتوقعة ومنع حدوثها بفضلها، يتمكن إدارة المصرف من تقييم الملاءة المصرفية بشكل فعال (AI-8) (Janabi&Abd,2022:21).

#### رابعا- كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية

تم تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية في نهاية عام 1974، وتكليفها من قبل مجموعة العشرة، التي تتألف من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، فضلا عن لوكسمبورغ وسويسرا، تعنى اتفاقيات بازل بتحديد سلسلة من اللوائح والقوانين المصرفية، بهدف تحقيق توحيد النهج بين محافظي المصارف المركزية في تقدير كفاية رأس المال وتحديد معايير الحد الأدنى لرأس المال (Ukiru,2015:7) منذ الذعر المالي في 1930 حتى عام 2013، حدثت 4030 حالة فشل مصرفي في الولايات المتحدة، متسببة في خسائر للمقرضين والمودين، أن فشل المصارف أثر على استقرار النظام المالي، حيث تعتبر الصناعة المصرفية حجر الزاوية في الاقتصاد لضمان اقتصاد قوي، يتعين أن تكون المؤسسات المصرفية قوية مالياً وخالية من المخاطر، حسب رأي الباحثين والخبراء الماليين والكتاب والأكاديميين وخبراء السوق، يشير العديد إلى أن فشل المصارف يكون نتيجة للحفاظ على مستوى منخفض من حقوق الملكية، المعروفة بنقص رأس المال، الذي يقاس عبر نسبة الرفع المالي (Agnew,2016:2) أن حساب رأس المال يلعب دورا حيويا في جميع الأنظمة المحلية، وتطبق معايير بنك التسويات الدولي على نطاق واسع بهدف تعزيز النظام المالي الدولي وتقليل التشويه في ظروف التجارة العادية عبر الامتثال للمتطلبات الوطنية بشكل أكثر فعالية (Gallati,2003:56) الأهداف الرئيسية لإطار التقارب والتوحيد التنظيمي هي (Webe,2014:13)

- تعزيز سلامة النظام المصرفي الدولي.
  - ضمان العدالة والتناسق في تطبيقه على المصارف العالمية، بهدف تقليل التفاوت التنافسي بينها.
- وأن الهدف الرئيسي لقانون بازل هو الحد من مخاطر فشل المصارف وتقليل تأثيرات السوق، حيث يسعى إطار العمل إلى تعزيز سلامة الصناعة المصرفية وتشجيع البنوك الدولية على زيادة رأس المال الاحتياطي في الوقت نفسه، ويعتقدون أن ذلك سيقضي على أي تفاوت تنافسية بين البلدان (Siljstrom,2013:7).

## 1- بازل 1

في يوليو 1988، قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) اتفاقية بازل نهاية عام 1988. وتعددت غالبية المصارف المركزية الرائدة عالمياً بتنفيذ هذه الاتفاقية بحلول نهاية عام 1992. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتطبيق معظم ميزات اتفاقية بازل في قانونه تقريباً، مع التزام الدول الأعضاء بتنفيذها بحلول نهاية عام 1992 (Casu et.al,2015:208) تقوم اللجنة بإيجاد سياسات لتنظيم رأس المال في النظام المالي على مستوى عالمي، وتشمل المصارف وغيرها، بهدف تحقيق استقرار النظام المالي العالمي، تعد اتفاقيات بازل نفسها وثائق يتم مراجعتها بشكل مستمر، حيث تقوم الأطراف بالتفاوض والتوفيق بمراعاة مصالحها. تتم إعادة تقييم هذه الاتفاقيات بشكل دوري لضمان تحقيق الاستدامة في عملياتها (Herman,2011:2) إذ تم تصميم بازل 1 لتعزيز رأس مال المصارف وضمان تعريف ثابت للمخاطر، بتحديد تعريفات معيارية لرأس المال المصرفي وتحديد أوزان المخاطر لفئات الموجودات المتنوعة، وتحديد الحد الأدنى لمستويات رأس المال اللازمة للمصارف النشطة دولياً، أُكمل في عام 1988 ونفذ في كندا وغيرها من البلدان في عام 1992 (عبدالعباس،2021:65) في أوائل التسعينات ازداد الإدراك بشكل ملحوظ بأن اتفاقية بازل 1 كانت تركز بشكل كبير على مخاطر الائتمان، وأن فئات المخاطر الحالية لا تعكس بشكل كامل تنوع المخاطر، تم منح الموجودات ذات المخاطر المتفاوتة نفس أوزن المخاطر، مما دفع المصارف لتحويل أنشطتها نحو الموجودات عالية المخاطر داخل كل فئة وعلاوة على ذلك، لم يكن الإطار البسيط قادراً على التعامل مع تعقيدات النظام المالي العالمي، خاصةً مع تقدم المصارف في تطوير مناهجها القائمة على نماذج تقييم مخاطر ميزانياتها العامة (Gomes et.al,2017:36)

ويتضمن بازل 1 ثلاث مكونات رئيسية (King&Tarbet,2011:3)

أ- قام مجلس الائتمان المركزي للمصارف بتوحيد الحد الأدنى للنسب التنظيمية للمصارف النشطة دولياً، مما يتطلب من المصارف الاحتفاظ برأس مال تنظيمي كافٍ يعادل 8% على الأقل من إجمالي الموجودات على أساس معدل المخاطر.

ب- وضعت لجنة بازل تعريفاً أساسياً لما كان يعتبر رأس مال تنظيمي: يشير رأس المال من المستوى الأول عموماً إلى رأس المال الأعلى جودة، مثل الأسهم العادية وبعض الأسهم الممتازة؛ ويتكون رأس المال من المستوى الثاني بشكل أساسي من أدوات أقل جودة، وغالباً ما يشار إليها باسم رأس المال "التكميلي"؛ ومن أمثلة رأس المال من المستوى الثاني الديون الثانوية وبعض الأدوات المختلطة، ويتطلب اتفاق بازل الأول أن يتكون نصف رأس المال التنظيمي للبنك على الأقل من رأس

المال من الشريحة الأولى من رأس المال، ولكن يجوز للسلطات الوطنية أن تدرج أو لا تدرج كل عنصر من هذه العناصر وفقا لتقديرها في ضوء لوائحها المحاسبية والإشرافية الوطنية(عبدالعباس،2021:65).

ج- استحدثت لجنة بازل للمصارف عملية موحدة لحساب نسب رأس المال التنظيمي عبر قسمة احتياطات رأس مال المصارف على موجوداته (King&Tarbet,2011:3).

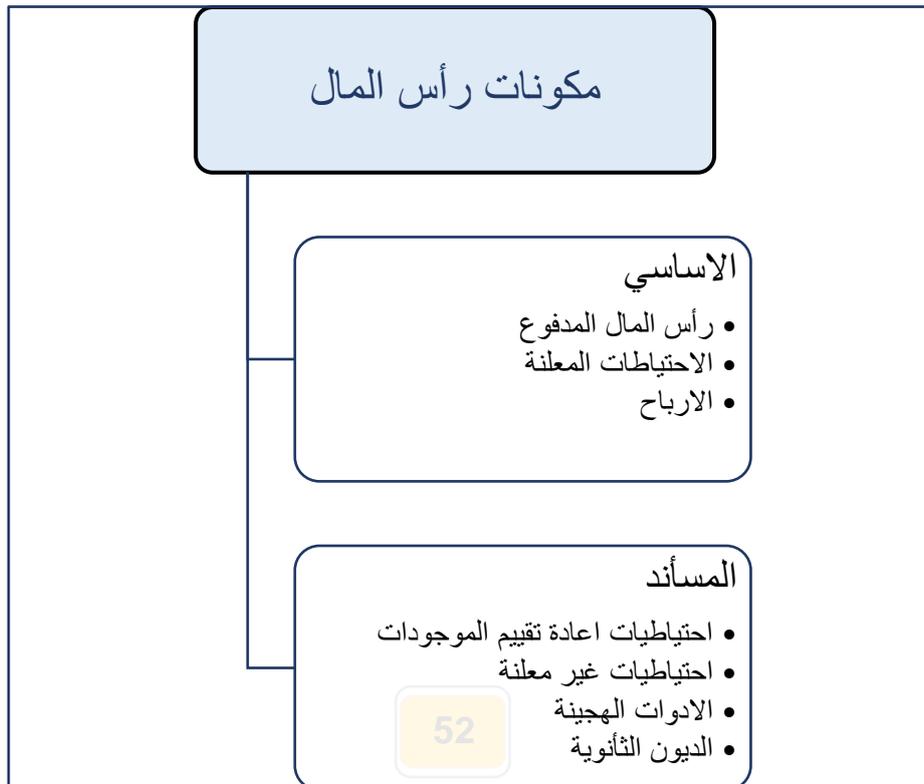
تم تمثيل كفاية رأس المال بموجب بازل I بالمعادلة الآتية:

$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier-I} + \text{Tier-II})}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}} \dots\dots (18)$$

**رأس المال الأساسي (I)** هو مؤشر رئيسي للقوة المالية للمصرف ويشمل رأس المال المدفوع (الأسهم العادية والأسهم الممتازة واحتياطات رأس المال وأرباح الأسهم) (Aspal et.al 2014:33).

**رأس المال التكميلي أو المساند (II)** يتضمن الاحتياطات غير المعلن عنها - احتياطات إعادة تقييم الموجودات - المخصصات العامة للخسائر المستقبلية - الادوات الهجينة (أي الادوات التي تجمع بين حقوق الملكية والديون، مثل الأسهم الممتازة التراكمية التي يجب أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل وغير مضمونة وثنائية ومدفوعة بالكامل) الديون الثانوية (الحد الأقصى لنسبة الشق الأول 50%، والحد الأدنى للاستحقاق 5 سنوات) (Balthazar,2006:18).

**Risk Weighted Assets (RWA)** = الموجودات المرجحة للمخاطر.



الشكل رقم (3) مكونات رأس المال

المصدر: من أعداد الباحث

لقد كان اتفاق بازل الأول علامة تاريخية فارقة في العمل المصرفي العالمي، ولكن اتضح أنه كان عكس ما كان متوقفاً أو مزعوماً، فبازل الأول لم يؤدي فقط إلى زيادة المخاطرة فحسب، بل أدى أيضاً إلى المراجعة في رأس المال وجعل العديد من دول شرق آسيا أكثر عرضة للأزمات المالية والاقتصادية لأن قواعد بازل الأول لم تكن حساسة للمخاطر الأخرى (Ojo,2014:9) .

## 2- بازل II

في عام 2004، نشرت لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي (BCBS) إطار رأس المال المنقح، المعروف باسم بازل II (2013) تم إطلاق اتفاقية بازل II في عام 1999 وكان من المقرر تنفيذها بحلول عام 2009؛ وبعد فترة إعداد استمرت ست سنوات، في يونيو 2004، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي وكفاية رأس المال، هدفت اتفاقية بازل إلى إنشاء هيكل رأسمالي أكثر حساسية للمخاطر وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر أو تم تقديم اتفاقية للمصارف لتحسين هياكل إدارة المخاطر لديها، ويعد اتفاق بازل II استمراراً لاتفاق بازل الأصلي (Prakash,2008:100) وذلك عبر تقديم ثلاث ركائز:

**الركيزة الأولى:** هي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على أساس تصنيف المخاطر، والتي تتناول تعريف متطلبات رأس المال والتعريف الموسع للمخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

**الركيزة الثانية:** عبارة عن مراجعة إشرافية تتطلب من المشرفين إخضاع جميع المصارف لعملية تقييم وفرض المعايير الإشرافية اللازمة بناءً على التقييم.

**الركيزة الثالثة:** تتطلب الإفصاح الكمي والنوعي لمتطلبات رأس المال (Peters et.al:3) .

يقدم اتفاق بازل II معايير أكثر شمولاً للحد الأدنى من كفاية رأس المال التي يمكن للمشرفين الوطنيين تطبيقها عبر إجراءات وضع القواعد الوطنية وإجراءات الموافقة، ويسعى إلى تحسين

القواعد الحالية عبر موازنة متطلبات رأس المال بشكل أوثق مع المخاطر الأساسية التي تواجهها المصارف (عبد العباس، 2021:68) فضلا عن ذلك، تهدف اتفاقية بازل II إلى تعزيز نهج أكثر إشراقاً على رأس المال، وتشجيع المصارف على تحديد المخاطر التي قد تواجهها الآن وفي المستقبل وتطوير أو تحسين قدرتها على إدارة تلك المخاطر (Kartasheva,2018:90). ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تكون أكثر مرونة وأكثر قابلية للتطور بما يتماشى مع التطورات في الأسواق وممارسات إدارة المخاطر، والهدف من اتفاقية بازل II هو وضع معايير دولية يمكن أن يستخدمها المنظمون المصرفيون لتنظيم مقدار رأس المال الذي يحتاجون إلى تخصيصه لحماية المصارف من أنواع المخاطر المالية والتشغيلية التي تواجهها، ويعتقد مؤيدو اتفاقية بازل II أن مثل هذه المعايير الدولية ستساعد في حماية النظام المالي الدولي من أنواع المشاكل التي تنشأ عندما يفشل أحد المصارف الكبرى أو سلسلة مصرفية كبرى (Driga,2007:130) يتمحور الإطار التنظيمي الجديد لرأس المال حول ثلاث ركائز: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والتحقق الإشرافي من نسب كفاية رأس المال، وانضباط السوق، وهذه الركائز الثلاث مترابطة ترابطاً وثيقاً وسيعتمد نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال على نجاح أداء الركائز الثلاث جميعها، المراجعة الإشرافية ضرورية لضمان سلامة عملية تخصيص رأس المال واستخدامها بفعالية، ويعد انضباط السوق أمراً ضرورياً لتحفيز المصارف على إدارة المخاطر بحكمة ولكي يقوم المشرفون بواجباتهم بطريقة تكسبهم ثقة السوق (Karacadag&Tayor,2000:7) ويمثل انضباط السوق الركيزة الثالثة لتعزيز إطار عمل المصرف عبر ضمان الإفصاح الكافي وعقب الاقتراح، صدرت مبادئ توجيهية مختلفة لضمان التنفيذ الناجح للاتفاقية، وأعقب الاقتراح مبادئ توجيهية مختلفة لضمان التنفيذ الناجح للاتفاقية، بما في ذلك التركيز على دفتر التداول، والأنفاذ المتسق وتنسيق مخاطر السوق ودور السلطات الإشرافية، تم تحسين إطار بازل الثاني على أساس اتفاقية 1988، وبعد فشل اتفاقية بازل الأول بسبب مشاكل مثل استقرار المحفظة والتقلبات الدورية والتوريق والتحيز في المدخلات، شعرت اللجنة بالحاجة إلى تعزيز الإطار وقررت إدخال اتفاقية بازل الثالث (Mainsha&Hans,2015:20).

بموجب اتفاقية بازل الجديدة لرأس المال، عند حساب نسبة رأس مال المصرف، هناك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (Rao,2009:2) ويتم التعبير عن المعادلة على النحو التالي:

$$\text{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{(\text{Tier-I} + \text{Tier-II})}{\text{Risk Weighted Assets (RWA)}} \dots (19)$$

## RWA Assets x Weights (credit, market and operational risk)

الموجودات المرجحة بالمخاطر x الأوزان (مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية)

### 3- بازل III

في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، زادت الجهات التنظيمية من تركيزها على كفاية رأس مال المؤسسات المصرفية من أجل تعزيز استقرار الأسواق المالية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تعيين لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي لتحديث المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة برأس المال المصرفي وتعزيز التنظيم والإشراف، يقترح اتفاق بازل الثالث العديد من المعايير الجديدة لرأس المال والرافعة المالية والسيولة وإدارة المخاطر للصناعة المصرفية، ويتطلب معايير رأسمالية أعلى جودة وأكبر من قواعد بازل II (Bouheni&Rachdi,2015:231) ولتعزيز الهيكل التنظيمي، أدخل اتفاق بازل الثالث معايير جديدة للسيولة وزيادة المرونة في مواجهة مشاكل السيولة قصيرة الأجل، كما تهدف أيضاً إلى ضمان الشروط اللازمة للسيولة الهيكلية طويلة الأجل، ولتحقيق هذه الغاية وضع اتفاق بازل الثالث معيارين لقياس مخزون السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل (Birovljev et.al, 2012:144) لقياس مخاطر السيولة على المدى القصير والطويل، تشمل مؤشرات السيولة نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (Rahman et.al, 2017:128)

تهدف مقترحات بازل 3 إلى منع المصارف من التمويل السريع والمفاجئ للموجودات طويلة الأجل بتمويل قصير الأجل، وتتعلق بمصادر تمويل مستقرة وطويلة الأجل لتحسين القدرة على الصمود أمام صدمات السيولة قصيرة الأجل (Herman,2011:182) ويرجع تركيز لجنة بازل على متطلبات السيولة إلى حقيقة أن السيولة وعدم القدرة على تغطيتها كانت الأسباب الرئيسية للآزمات السابقة في الأسواق المالية، وتماشياً مع معايير كفاية رأس المال التي وضعتها اللجنة، تشترط السلطات الوطنية حدًا أدنى من السيولة العالية، وتؤدي النسب الدنيا إلى تحقيق الاستقرار وهي عنصر مهم في إصلاح النظام المصرفي (Shahchera&Taheri,2017:177) تم تصميم الالتزام الائتماني طويل الأجل للتخفيف من ممارسة تمويل الموجودات بتمويل قصير الأجل للغاية، والغرض منه هو تشجيع المصارف على الاحتفاظ بضمان تمويل كافٍ لمدة تصل إلى 30 يومًا في فترات الضغط الشديد في أسواق الائتمان. (Herman,2011:180) يتطلب الالتزام الائتماني طويل الأجل من المصارف الاحتفاظ بموجودات سائلة عالية الجودة كافية لتحمل سيناريو تمويل لمدة 30

يومًا يحدده المشرف، ويتكون البسط في الالتزام الائتماني طويل الأجل من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة يكفي لتغطية صافي التدفقات الخارجة، في حين أن المقام هو التدفقات النقدية الخارجة مطروحًا منها التدفقات النقدية الداخلة (Acosta et.al,2020:2) يمكن احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) كنسبة الموجودات السائلة إلى الخصوم المصرفية التي تبلغ مدة استحقاقها 30 يومًا، والقيمة الموصى بها لنسبة تغطية السيولة هي  $1 = (100\%)$ ، وهو ما يعني أن المصرف لديه سيولة كافية لسداد التزاماته المتداولة في حالة حدوث عطل قصير الأجل، يجب أن تتكون احتياطات السيولة من النقد السائل والودائع والأوراق المالية القابلة للاسترداد التي يمكن تحويلها إلى احتياطات أولية في فترة زمنية قصيرة (Birovljev et.al,2012:144) ويحسب نسب تغطية السيولة كما في المعادلة الآتية:

$$LCR = \frac{\text{Stock of unencumbered high-quality liquid assets}}{\text{Total net cash outflows over the next 30 calendar days}} \geq 100 \dots (20)$$

الموجودات السائلة هي تلك الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية، بدون خسائر أو بأقل قدر من الخسائر، إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة هو الفائض من رصيد التدفقات النقدية التراكمية المتوقعة على مدار 30 يومًا، وبموجب متطلبات بازل الثالثة، يجب أن تكون الموجودات عالية السيولة مساوية على الأقل لإجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يومًا (عبدالعباس، 2021:74) إجمالي التدفقات النقدية الخارجة هو مجموع الخسائر الجزئية على ودائع التجزئة، والخسائر المادية على التمويل بالجملة المضمون وغير المضمون، والالتزامات التعاقدية لزيادة التمويل، والديون بين المصارف وتخفيض لمدة 30 يومًا في الديون بين المصارف (Li et.al,2017:4) أن المنطق وراء هذه النسبة هو أن المصارف يجب أن تكون قادرة على التعامل مع صدمات السيولة الشديدة لمدة 30 يومًا تقويميًا على الأقل، وبالتالي يجب أن يكون لديها ما يكفي من الموجودات السائلة عالية الجودة (HQLA) تحت تصرفها للوفاء بأي ديون مستحقة في غضون 30 يومًا، ولذلك يعمل مقرر مخاطر الائتمان طويل الأجل كمخزن احتياطي قصير الأجل ضد ضغوط السيولة (Ojo,2014:4) تم تطبيق السجل الائتماني طويل الأجل على مراحل اعتبارًا من 1 يناير 2015، وهذا يعني أن متطلبات الالتزام بالمخاطر الائتمانية المنخفضة ستكون 60% في عام 2015 وستزيد بنسبة 10 نقاط مئوية كل عام حتى تصل إلى 100% في عام 2019 (Fuhrer et.al,2017:5).

من أجل تعظيم سيولة التمويل طويل الأجل (أكثر من سنة واحدة)، يتم قياس قيمة مصادر التمويل طويل الأجل للمصرف فيما يتعلق باستخدام الموجودات التي قد تمول المطالبات بسبب وجود التزامات خارج الميزانية العمومية (عبدالعباس، 2021:75) أن نسبة التمويل الصافي المستقر (NSFR) هي مطلب سيولة هيكلي جديد تم إدخاله بموجب اتفاقية بازل الثالثة لمعالجة مخاطر التمويل، ستحتاج المصارف التي لا تفي بالحد الأدنى من المتطلبات إلى تعديل تركيبة ميزانيتها العمومية لزيادة مصادر التمويل المستقرة إلى أقصى حد وتقليل الموجودات التي تتطلب تمويلاً مستقرًا (King, 2013:28) وهو مصمم لقياس السيولة طويلة ومتوسطة الأجل للمصرف، ويتم حسابه بنسبة مصادر تمويل المصرف (الديون وحقوق الملكية) والاستخدامات التسعة لمصادر التمويل هذه.

$$\text{Net Stable Funding Ratio (NSFR)} = \frac{\text{Available Amount of Stable Funding}}{\text{Required Amount of Stable Funding}} \geq 100\% \quad (21)$$

الهدف الرئيسي للمعيار هو توفير إطار عمل للمصارف لمواجهة تحديات السوق عبر ضمان استمرار التمويل المستقر (Gideon et.al, 2013:4).

#### خامسا- علاقة الملاءة المالية المصرفية بالسيولة واليات تعزيز الملاءة المالية

##### 1- علاقة الملاءة المالية المصرفية بالسيولة

ترتبط الملاءة المالية للمصارف التجارية بشكل وثيق بسيولتها فأن سلامة المركز المالي للمصرف يعتمد على القيمة السوقية لأصوله بعد خصم الالتزامات المفروضة عليه، أي أن قيمة أصول المصرف بعد خصم الالتزامات المفروضة عليه يجب أن تكون على الأقل مساوية لقيمة السوق للمصرف التي تعبر عنها قيمة سهمه، إذا حدث العكس وتقلصت القيمة السوقية لأصول المصرف بعد خصم الالتزامات المفروضة عليه لتصبح أقل من قيمة أسهم المصرف، فقد يرجع ذلك إلى شراء المصرف لأصول تتمتع بتقلب كبير في قيمتها وبالتالي ينخفض قيمتها، أو إقراض المصرف بدون ضمانات أو بضمانات لا تعادل قيمة القرض. هذا يشير إلى عدم سلامة المركز المالي للمصرف وعدم استعداده للتحمل، والذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى عجز المصرف وحتى الإفلاس (Ramadan, 1997:156-157) المصرف يجب أن يكون قادراً على تلبية التزاماته بشكل إيجابي لأن ذلك يشكل شرطاً أساسياً لوجود ملاءة مالية قوية وقد تكون السيولة عكس الملاءة، حيث يمكن أن يحظى المصرف بملاءة مالية جيدة ومع ذلك يواجه أزمة سيولة (Duttweiler, 2009:11) أن السيولة والملاءة المالية تعدان التوأمان الروحاني للمصارف، فإذا كان لدى المصرف سيولة جيدة

وملاءة مالية قوية، فإنه يوفر الثقة للعملاء والمستثمرين والسوق بأنه سوف يكون قادرًا على الوفاء بالتزاماته وتلبية احتياجاتهم المالية في الوقت المناسب (عبد الحميد وكاظم، 2020:353).

## 2- اليات تعزيز الملاءة المالية المصرفية

يواجه المصرف مخاطر مالية، فقد يواجه خسائر واشكاليات في تغطية هذه الخسائر عبر رأس المال الحالي وبالتالي، يتاح للمصرف اثنتان من السبل لتعزيز قوته المالية وتحقيق متطلبات كفاية رأس المال: (عبد الحميد وكاظم، 2020:354).

أ. زيادة رأس المال عبر إصدار أسهم جديدة أو الاحتفاظ بالأرباح الحالية.

ب. خفض تعرضه للمخاطر عبر تنوع استثماراته أو تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.

هناك طريقتين لزيادة رأس المال الممتلك: إصدار أسهم عادية جديدة واستخدام الأرباح المحتجزة.

إن إصدار الأسهم العادية الجديدة يتم عبر اكتتاب المساهمين القدامى أو الجمهور العام. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه الطريقة بعض العيوب، مثل احتمالية انخفاض عائد السهم إذا كان عائد الاستثمار الجديد أقل من الفوائد الحالية، كما تتطلب هذه الطريقة تكاليف إضافية للقيام بعملية الاكتتاب وتسويق الأسهم الجديدة.

أما استخدام الأرباح المحتجزة، فيتمثل في استخدام جزء من الأرباح السنوية التي يحققها المصرف وعدم توزيعها على المساهمين. يمكن أن تستخدم هذه الأرباح كمصدر لزيادة رأس المال عندما يواجه المصرف أحداثاً غير متوقعة تتطلب ذلك. ومع ذلك، يمكن أن يؤثر استخدام الأرباح المحتجزة على القيمة السوقية للسهم وقد لا يكون حجمها كبيراً بالنسبة للمساهمين (Abuhamad&Kadouri,2005:147) تتضمن الطريقة الثانية من اليات تعزيز الملاءة المالية للمصرف يتضمن تغييرات في جانب الأصول في الميزانية العمومية للمصرف، يمكن للمصرف تقليل محفظة القروض، أو بيع الأصول مباشرة واستخدام عائدات البيع لسداد التزاماته وديونه ويمكن أيضاً للمصرف خفض نمو الإقراض لزيادة رأس المال، عملية بيع الأصول يمكن أن تعزز رأس المال عن طريق الربح المحاسبي عبر إعادة تقييم الأصول بتكلفتها الحالية، المصرف يعمل أيضاً على تقليل المخاطر عبر استبدال القروض ذات المخاطرة العالية بقروض ذات مخاطرة منخفضة أو بالأوراق المالية الحكومية ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن خيارات المصرف في تعزيز الملاءة المالية لها تأثير على الاقتصاد الكلي قد يقوم البنوك بتقليل الإقراض أو يقومون بتحديد المشاريع ذات

المخاطر العالية التي تتعامل معها وهذا يمكن أن يفيد الاستثمار ويؤثر على الاقتصاد الكلي بشكل سلبي (Basel,2013:27)

#### سادسا- مؤشرات قياس الملاءة المالية المصرفية

يمكن قياس الملاءة المالية للمصارف بما يلي: -

##### 1- كفاية رأس المال تقيس الملاءة طويلة الأجل

يمكن تعريف رأس المال في المصارف على أنه القيمة الصافية للمصرف، وهي الاختلاف بين إجمالي الأصول والالتزامات ويتكون رأس المال من الأسهم العادية والأسهم الممتازة والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والأسهم العادية تمنح حقوق الملكية وتتيح لأصحابها استحقاق توزيعات الأرباح بعد سداد الفوائد لحاملي السندات وأسهم المفضلة، أما الاحتياطيات فتمثل مبالغ إضافية مدفوعة فوق القيمة الاسمية للأسهم العادية وتعتبر الأرباح المحتجزة عن الأرباح التراكمية التي لم يتم توزيعها على مدار عدة سنوات (Dawood,2012:18) بالمقارنة مع حجم الودائع، يُميز رأس المال المصرفي بكونه نسبياً صغيراً، وبالتالي، المصارف لا تعتمد بشكل كبير على رأس المال في ممارسة نشاطها، وهذا يعني بطبيعة الحال أن مارجن الأمان للودائع في قدرة المصرف على استردادها يكون ضعيفاً عند تعرض المصرف للمخاطر. ومن هنا يأتي دور كفاية رأس المال كمؤشر يعزز الثقة في المصرف ويمكنه من جذب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته النقدية (Fahd,2009:65)

بناءً على أهمية رأس المال المصرفي، يعد من الضروري بشكل كبير تحديد وتنبؤ بالمستوى المناسب لرأس المال المصرفي عبر مؤشر كفاية رأس المال إذ يهدف هذا المؤشر إلى توافق حجم المخاطر التي يتعرض لها المصارف، ويضمن رضا كافة الأطراف المعنية بإدارة المصرف، بما في ذلك المشرفين والمودعين والجهات الرقابية التي تضع القواعد والضوابط (عبد الحميد وكاظم،2020:352) ومن مؤشرات كفاية رأس المال ما يأتي: -

##### أ-نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب المستخدمة لقياس كفاءة رأس المال وتم استخدامها لأول مرة في العام 1914 في الحالة التي تكون فيها هذه النسبة مرتفعة، يشير ذلك إلى زيادة قدرة المصرف على حماية ودايع المودعين من المخاطر المتوقعة والعكس صحيح (الاسدي،2017:53) هي معيار يقيس قابلية المصرف في الاعتماد على رأس المال كمصدر للتمويل وقابليته في رد الودائع من أمواله الخاصة وأن زيادة هذه النسبة تعني حماية أموال المودعين، بينما انخفاضها يعني زيادة المخاطر ويتم

حساب هذه النسبة عن طريق قسمة رأس المال المملوك للمصرف على إجمالي الودائع الموجودة لديه (حسين والبشير، 2019:125)

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \dots\dots\dots (22)$$

**ب-نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات**

توضح هذه النسبة مدى استخدام المصرف لرأس المال في تمويل إجمالي الموجودات، وتحقق زيادة في هذه النسبة تعكس رغبة البنك المركزي في حماية أموال المودعين ومع ذلك، يؤدي زيادة هذه النسبة بمقدار أكبر من المطلوب إلى انخفاض نسبة العائد على رأس المال، مما يتعارض مع رغبات المساهمين ، في الوقت نفسه يسعى المصرف للحفاظ على هذه النسبة عند معدلاتها الثابتة ( حسين والبشير، 2019:125) تقيس هذه النسبة مدى متانة رأس المال في تمويل الموجودات، وبالتالي تشير إلى مدى اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك لتغطية الخسائر المتوقعة من إجمالي موجوداته وتحسب كما في المعادلة الآتية ك

(Al-Janabi&Abd,2022:219)

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \dots\dots\dots (23)$$

**ج-نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة**

تقيس هذه النسبة قدرة رأس المال المملوك على توليد صافي الدخل عبر الاعتماد على مستوى محدد من الموجودات الخطرة. وتفيد أن المصرف يستخدم الموجودات الخطرة - مثل القروض والأوراق المالية - في تحقيق أرباح صافية، وذلك بعد استبعاد الموجودات السيولة. وكلما زادت قيمة رأس المال مقارنة بإجمالي الموجودات، كلما زادت قدرة المصرف على تحقيق أرباح صافية، والعكس صحيح ويتم حساب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية

(Mamahit&sumiyarsih,2018:79)

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات الخطرة} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات الخطرة}} \dots\dots\dots (24)$$

**د-نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارية المالية**

تلك النسبة تحدد قابلية المصرف لتحمل الخسائر الناجمة عن الاستثمار، دون التأثير على أموال المودعين، إذا كانت هذه النسبة منخفضة يشير ذلك إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على الودائع

لتحمل الخسائر، لذلك يطلق عليها "هامش الأمان" في التعامل مع المخاطر الناشئة عن الاستثمارات باستثناء الأوراق الحكومية قصيرة الأجل وحوالات الخزينة لعدم تعرضها للمخاطر وتحسب النسبة كما يلي: -

(Al-Janabi&Abd,2022:219)

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الاستثمارات المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الاستثمارات المالية}} \dots\dots\dots (25)$$

و-نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض

يظهر هذا المؤشر مستوى قوة المصرف في استخدام رأس المال الذي يمتلكه لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض التي يقدمها لعملائه وكلما زادت نسبة رأس المال المملوك إلى إجمالي القروض، كلما احتفظ المصرف بمزيد من رأس المال لتغطية المخاطر المحتملة، مما يجعلها أقل خطورة لذلك، قد يكون من الصعب على المصرف توسيع نشاطه ومنح المزيد من القروض في حالات انخفاض نسبة رأس المال المملوك (Al-Janabi&Abd,2022:219) ويتم حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية: -

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي القروض}} \dots\dots\dots (26)$$

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1988 بإصدار تعليمات عالمية لتحديد معيار كفاية رأس المال، والمعروفة باتفاقية بازل (1) تم قياس الملاءة المالية للمصارف التجارية عن طريق حساب كفاية رأس المال وفقاً لنسب محددة وضم هذا المعيار متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، حيث تم التركيز على تقدير المخاطر المصرفية وخاصة مخاطر الائتمان وتم تحديد هذه النسبة بمقدار 8%، وتم تطبيقها ابتداءً من عام 1992 (Taleb&Al-ugaili,2019:136) ويتم حساب مؤشر كفاية رأس المال وفق الصيغة الآتية:

$$\text{كفاية رأس المال} = x = \frac{\text{قاعدة رأس المال}}{\text{مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية}} \leq 100 \dots\dots 8 \dots\dots (28)$$

2- مؤشرات السيولة تقيس الملاءة قصيرة الأجل

يتم قياس سيولة المؤسسات المالية بما في ذلك المصارف التجارية، عبر قدرتها على تسديد التزاماتها قبل أجل استحقاقها القصير وتعكس السيولة قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات التدفق النقدي اليومية، ومن المهم وجود مخزون كافٍ من السيولة حتى لا يتعرض المصرف لمشاكل في

تسديد التزاماته ولذلك، يستخدم المتخصصون في مجال المالية مجموعة متنوعة من النسب المالية لقياس سيولة المؤسسة هذه النسب يمكن أن تساعد على الكشف عن مشاكل التدفق النقدي والوقاية من فشل الأعمال (Gitman&zutter,2012:71) ومن أهم مؤشرات السيولة التي تقيس الملاءة قصيرة الأجل كما يلي:

#### أ-نسبة السيولة النقدية

يتعلق معنى هذه النسبة بمدى قدرة المصارف على تسديد التزاماتها المالية المستحقة، ويتم تحديد حجم الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها المصارف بواسطة البنك المركزي وعندما تكون نسبة السيولة النقدية أعلى، فإن قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية المستحقة في أوقاتها تزداد وتكون العلاقة بين السيولة النقدية ونسبة السيولة المصرفية تعتبر علاقة تكافؤية بمعنى أن زيادة السيولة النقدية تؤدي إلى زيادة نسبة السيولة المصرفية (Hindi,2010:412)

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة لدى المصارف الأخرى}}{\text{الودائع وما بحكمها}} \times 100 \dots\dots (29)$$

#### ب-نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي)

تتعلق معنى هذه النسبة بمدى قدرة المصارف على تسديد التزاماتها المالية المستحقة، ويتم تحديد حجم الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها المصارف بواسطة البنك المركزي وعندما تكون نسبة السيولة النقدية أعلى، فإن قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية المستحقة في أوقاتها تزداد وتكون العلاقة بين السيولة النقدية ونسبة السيولة المصرفية تعتبر علاقة تكافؤية؛ بمعنى أن زيادة السيولة النقدية تؤدي إلى زيادة نسبة السيولة المصرفية (Al-Budeiri,2013:143)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما بحكمها}} \times 100 \dots\dots (30)$$

أن زيادة هذه النسبة تشير إلى زيادة مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته والعلاقة طردية بين السيولة المصرفية ونسبة الاحتياطي القانوني، ولكن هذا لا يعني زيادة هذه النسبة أكثر مما هو محدد امراً جيداً، طالما أن هذه الإبداعات لا يتم منح عليها فائدة، وبذلك يكون هنا المصرف قد اضاع فرص استثمارية للأموال المودعة والتي من الممكن أن تحقق عائد (Al-Budeiri,2013:143)

#### ج- نسبة السيولة القانونية

تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقدرة المصارف على تلبية التزاماتها المالية المستحقة، بغض النظر عن الظروف الاستثنائية أو الأحوال الاستثنائية وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب الموضوعية والتي يتم استخدامها في تقييم كفاية السيولة لدى المصارف (Al-musawi,2015:67)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما بحكمها}} \times 100 \dots\dots\dots (31)$$

وتشير النسبة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة السيولة القانونية والسيولة المصرفية

**ث- نسبة التوظيف**

تعد نسبة التوظيف مؤشراً تقليدياً يستخدم لقياس السيولة المصرفية، أنها تقيس استخدام الودائع المودعة لتلبية احتياجات العملاء من قروض (Hamad,2006:10)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والتسليفات}}{\text{الودائع وما بحكمها}} \times 100 \dots\dots\dots (32)$$

مع ارتفاع هذه النسبة، تتزايد قدرة المصرف على تلبية طلبات الزبائن بالحصول على قروض جديدة، وفي نفس الوقت تنخفض قدرته على تلبية طلبات السحب من المودعين، أن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها تشير إلى ضرورة أن يكون المصرف حذراً في سياسته المتعلقة بطلبات القروض الجديدة، حتى لا يجد نفسه غير قادر على تلبية طلبات السحب من المودعين (Hamad,2006:10).



## الفصل الثالث

**الجانب التحليلي والتطبيقي لمتغيرات الدراسة.**

**المبحث الأول: وصف تحليل متغيرات الدراسة.**

**المبحث الثاني: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة.**

**المبحث الثالث: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة.**



## المبحث الأول

## وصف متغيرات الدراسة

## توطئة

وصف عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و يبلغ عددها (7) مصارف وللمدة (2005-2022) وبالاستناد إلى بيانات الدراسة الموصوفة في منهجية الدراسة

## أولاً-كيفية حساب مؤشر هيرشمان-هيرفندال

سيتم حساب مؤشر (HHI) لكل واحد من المصارف بشكل منفرد عبر مجموعة خطوات إذ سيقوم الباحث بعرض طريقة حساب مؤشر هيرشمان الخاص بالمصرف بغداد فقط على اعتبار أن بقية المصارف سيتم حسابها بنفس الطريقة:

الخطوة الأولى: نقوم بحساب حجم التعرض الائتماني لمصرف بغداد في عام 2005 وكما يلي:

1- حجم التعرض الائتماني للقطاع التجاري لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض التجارية الممنوحة من قبل مصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي قروض مصرف بغداد في عام 2005.

2- حجم التعرض الائتماني للقطاع الصناعي لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض الصناعية لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض مصرف بغداد في عام 2005.

3-حجم التعرض الائتماني للقطاع العقاري لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض العقارية لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض لمصرف بغداد في عام 2005.

4-حجم التعرض الائتماني للقطاع الزراعي لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض الزراعية لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض لمصرف بغداد في عام 2005.

5-حجم التعرض الائتماني للقطاع المالي لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض المالية لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض لمصرف بغداد في عام 2005.

6-حجم التعرض الائتماني لقطاع الخدمي لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض الخدمية لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض لمصرف بغداد في عام 2005.

7-حجم التعرض الائتماني لقطاع الأفراد لمصرف بغداد في عام 2005 = مقدار القروض الممنوحة لقطاع الأفراد لمصرف بغداد في عام 2005 / أجمالي القروض لمصرف بغداد في عام 2005

الخطوة الثانية: نقوم بحساب قيمة مؤشر HHI لمصرف بغداد في عام 2005 وكما يأتي:

مؤشر HHI لمصرف بغداد مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع التجاري لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع الصناعي لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع العقاري لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع الزراعي لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع المالي لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني لقطاع الأفراد لمصرف بغداد في عام 2005 + مربع مقدار التعرض الائتماني للقطاع الخارجي لمصرف بغداد في عام 2005

وبالتالي تحصل على ناتج قيمة مؤشر HHI لمصرف بغداد في عام 2005 وهي تمثل مشاهدة واحدة، وبنفس الطريقة يمكننا حساب مؤشر HHI للسنوات من (2005) ولغاية (2022) لمصرف بغداد وبنفس الطريقة أيضا نحسب قيمة مؤشر HHI للمصارف المتبقية عينة الدراسة ولجميع السنوات، وبعد أن تم تطبيق قانون مؤشر HHI لكل مصرف على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة فأنا سوف تحصل على (126) مئة وستة وعشرون (مشاهدة) إذ أن:

(7) مصرف \* (18) مصرف = 126 مشاهدة مما يعني 126 قيمة للمؤشر.

تم استخدام مؤشر التنوع (HHI) على اعتبار أنه المؤشر الأدق والأكثر استخداماً في قياس تنوع محافظ القروض المصرفية، إذ يتم حسابه على أساس أجمالي مربع نسبة القطاع الاقتصادي من القروض الممنوحة والمتكونة منها محفظة القروض لكل مصرف، كما أن قيمة هذا المؤشر تتراوح ما بين (صفر) كحد أدنى ولغاية (١٠٠٠٠) نقطة كحد أعلى، فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من (١٠٠٠) نقطة فإن هذا يعني أن التركيز منخفض التنوع مرتفع أو تام، أما لو كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين (١٠٠٠) إلى (١٨٠٠) نقطة، فإن هذا يعني بأن التنوع معتدل، أما لو كانت قيمة المؤشر تتراوح ما بين (١٨٠٠) إلى (١٠٠٠٠) نقطة فإن هذا يعني بأن التنوع منخفض أو معدوم.

#### ثانياً-حساب مؤشر عوائد الأسهم (R)

يتم حساب مؤشر العائد عبر طرح عائد السهم للمدة السابقة من عائد السهم للمدة الحالية ومن بعد يتم تقسيم ناتج الطرح على عائد السهم للمدة السابقة.

#### ثالثاً-حساب مؤشر كفاية رأس المال (CAR)

تقوم بحساب مؤشر (CAR) وفق مقررات بازل III عن طريق حساب رأس المال الاساسي ورأس المال التكميلي وجمعهما معاً مقسوماً على الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تشمل مخاطر (الأتمان، السوق، التشغيل).

#### رابعاً-حساب مؤشر السيولة

يتم احتساب نسبة تغطية السيولة (LCR) من الموجودات السائلة إلى المطلوبات وأن القيمة الموصى بها لمؤشر LCR هي  $100=1\%$  مما يعني أن المصرف لديه سيولة كافية متاحة لتسديد التزاماته في حالة الاضطراب ويتكون من الأموال السائلة (النقدية والودائع) والأوراق المالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.



## المبحث الثاني

## التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

## توطئة

سنتناول في هذا المبحث التحليل المالي لمؤشرات تنوع محفظة القروض وعائد الأسهم ومؤشرات الملاءة المالية حسب المؤشرات المذكورة في الفصل الثاني لتحليل الفرضيات وبيان مدى قبول أو رفض هذه الفرضيات بالاعتماد على برنامج Excel.

## أولاً: مصرف بغداد

الجدول (5) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2005-2022)

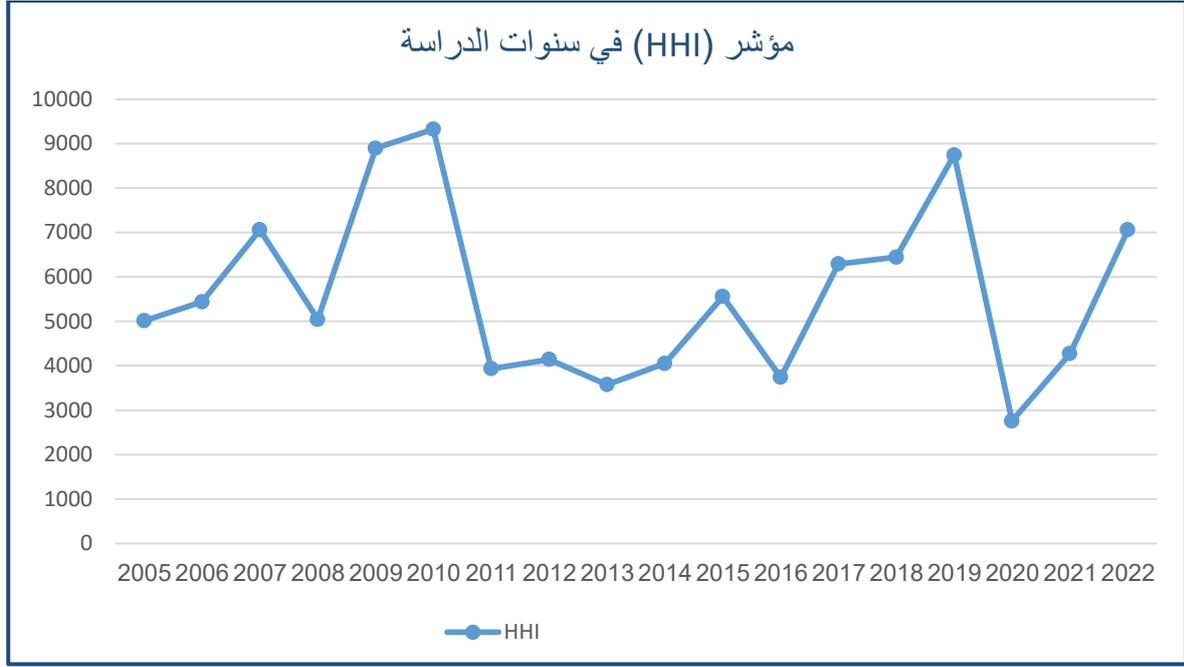
السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	5011	0.026	0.921131	1.718062
2006	5439	0	0.904359	1.851669
2007	7061	0.409	0.873952	1.295503
2008	5046	-0.12	0.942344	1.2122
2009	8898	0.104	0.927479	1.994311
2010	9328	0.104	0.832721	1.322292
2011	3934	0.041	0.879465	1.322946
2012	4140	0.046	0.970975	1.474164
2013	3574	0.084	0.974362	1.419391
2014	4051	-0.031	0.944335	1.33803
2015	5559	0.063	0.883591	1.053723
2016	3739	0.070	0.898047	1.026239
2017	6292	0	0.926879	1.0705
2018	6447	0	0.938204	1.208928
2019	8748	0	0.804914	1.042835

5357.768	0.907354	0.187	2757	2020
5811.72	1.080809	0.085	4272	2021
0.545987	0.425102	0.120	7063	2022
621.6909	0.89089	0.066	5631.153	المتوسط
1807.263	0.1304	0.109346	1963.427	الانحراف

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج Excel

### 1- مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI)

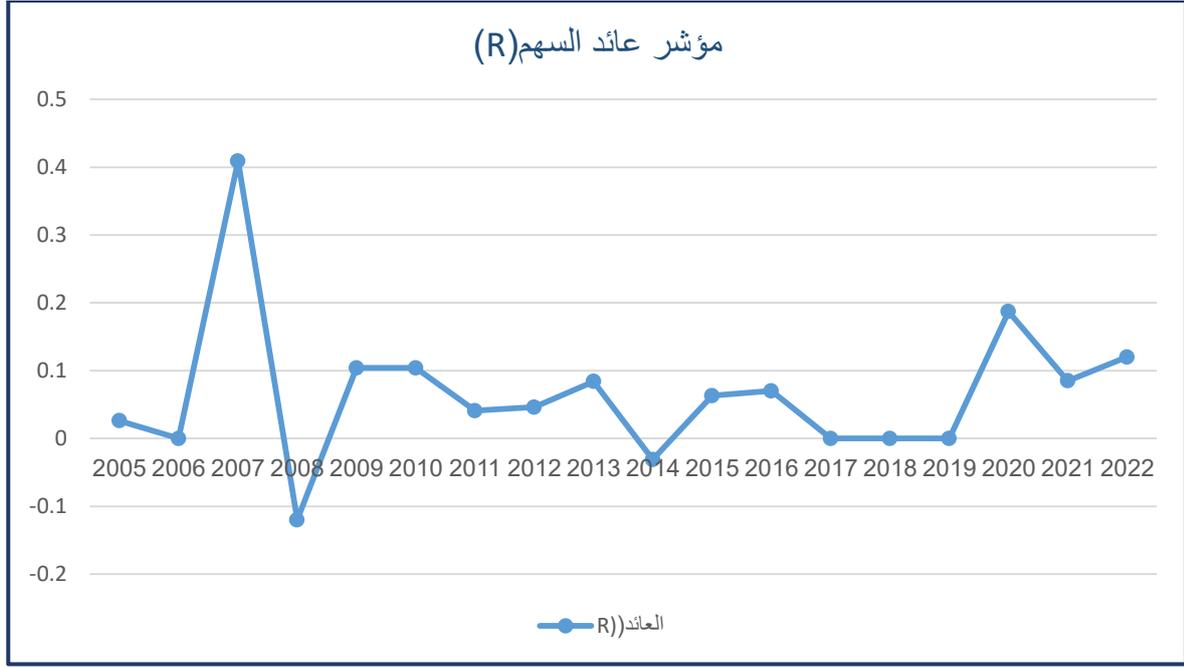
إذ يبين الجدول رقم(5) حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف بغداد التجاري لكل واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التنوع (HHI) في محافظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022) إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (9327) درجة مما يعني أن معدل التنوع في مدة الدراسة في محافظة قروض مصرف بغداد منخفضة هذا يشير إلى انخفاض التنوع في محافظة قروض المصرف، في حين بلغت اعلى درجة المؤشر (HHI) في عام (2010) وبواقع (9327) نقطة، مما يعني أن هناك تنوعاً شبه معدوم في محافظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع المالي بشكل كبير وبنسبة بلغت (38.17%) فيما كانت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (61.83%). فيما بلغت أدنى درجة المؤشر (HHI) في عام (2020) وبواقع (2757) نقطة مما يعني أن هناك تركيزاً منخفض نسبياً مقابل تنوع منخفض في محافظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع الصناعي أيضاً بشكل كبير وبنسبة بلغت (43.01%) من مجموع القروض الممنوحة، فيما كانت نسبة القطاع العقاري (17.56%) ونسبة القطاع المالي (22.20%) بينما كانت نسب القطاعات الأخرى ضئيلة ومتفاوتة نسبياً من إجمالي القروض الممنوحة، وادناه الشكل رقم (4) يبين الاتجاه العام لمنحنى التنوع لمصرف بغداد التجاري في مدة الدراسة.



شكل رقم (4) يوضح حجم التنوع في محفظة قروض مصرف بغداد التجاري للمدة من (2005-2022)

## 2-مؤشر العائد (R)

إذ بين الجدول رقم (5) أن متوسط الحسابي لنسبة العائد في مصرف بغداد (0.066) وأن أعلى عائد بلغ (0.409) في سنة (2007) وبلغ نسبة العائد في سنة (2017) و(2018) و(2019) اقل نسبة متحققة لسنتين الدراسة وبأنحراف معياري (0.902) ويوضح الشكل ادناه حجم العائد لمصرف بغداد في مدة الدراسة.



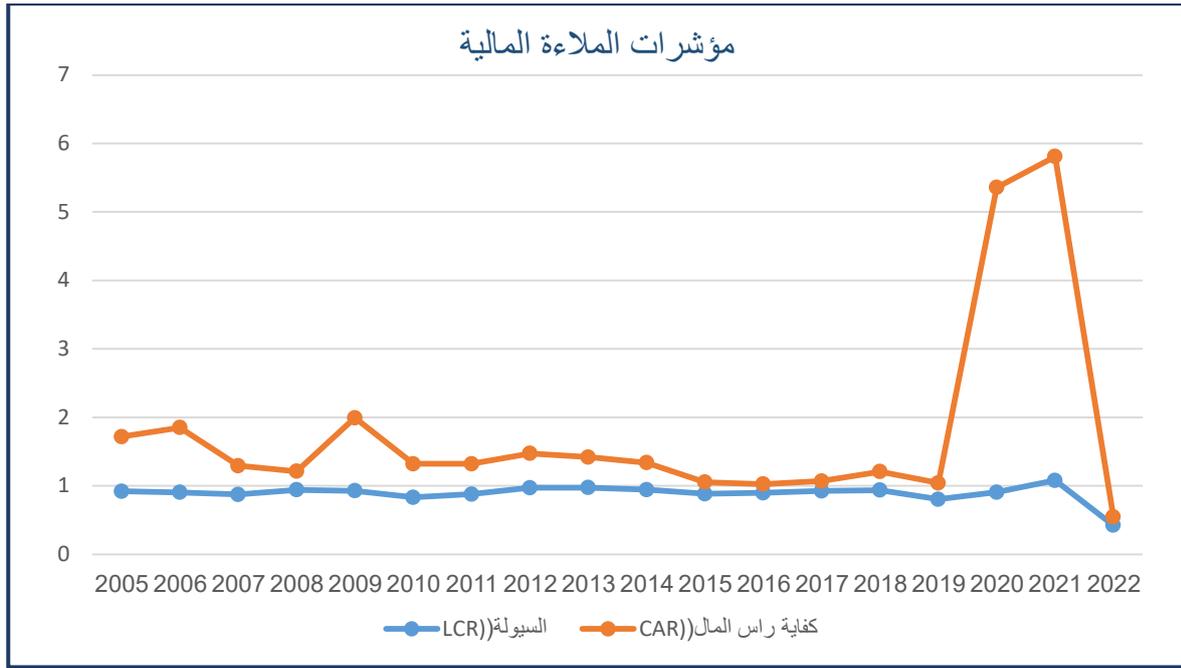
الشكل (5) يبين مؤشر عائد السهم لمصرف بغداد التجاري للمدة (2022-2005)

### 3- مؤشر السيولة (LCR)

وضح الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي لنسبة (LC) بلغ (0.89089)، وأن أعلى نسبة له بلغت (1.0808) في سنة (2021) وذلك لارتفاع الموجودات العالية السيولة (133012875000) نسبة للمطلوبات قصيرة الأجل فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لتجنب مخاطر السيولة، وكانت أدنى نسبة له في سنة (2022) حيث بلغت (0.425) لانخفاض موجوداته السائلة، وبانحراف معياري مقدار (0.425).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (CAR)

سجل مصرف بغداد وحسب الجدول (5) متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (621.690) وكانت أعلى نسبة له في سنة 2021 وبلغت (5811) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2021) ذكر أن المصرف قد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.545987) في سنة 2017، أما الانحراف المعياري فبلغ (1807.263)، ويبين الشكل التالي حجم السيولة وكفاية رأس المال لمصرف بغداد في مدة الدراسة.



الشكل (6) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف بغداد التجاري للمدة (2005-2022)

### ثانياً: مصرف التجاري

جدول رقم (6) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)

السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	3118	-0.269	1.311	1.580
2006	8112	-0.269	1.248	0.602
2007	5518	0	1.241	0.528
2008	4438	-0.043	1.272	0.774
2009	4893	0	1.471	0.751
2010	5013	0.007	1.608	0.842
2011	8193	1	1.998	1.350
2012	9746	0.015	1.766	1.239
2013	9586	0.380	2.203	1.781

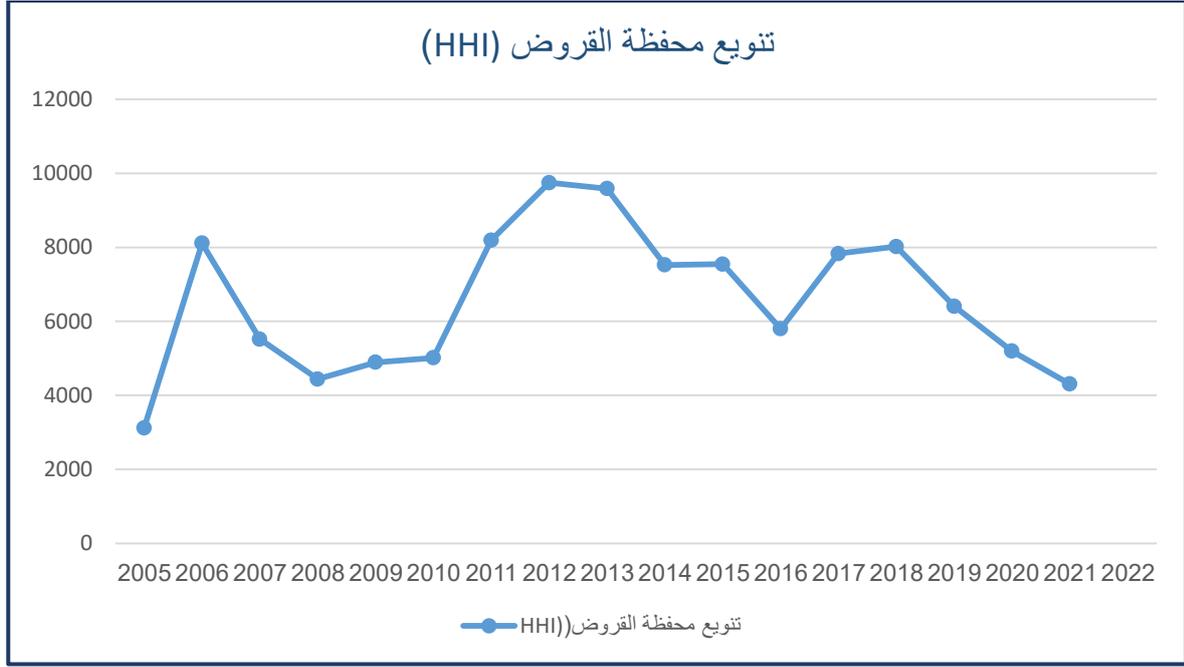
1.147	2.516	0.303	7526	2014
1.255	1.264	0.121	7545	2015
0.994	0.829	0.041	5799	2016
0.903	0.741	0.061	7829	2017
1.162	0.973	-0.021	8021	2018
1.501	1.341	0.065	6408	2019
1.000	1.297	-0.023	5193	2020
0.15	0.904	0.0225	4307	2021
0.999	0.849	0	4453	2022
1	1	-0.00084	6428	المتوسط
0.399	0.4861	0.2930	1944.95	الانحراف

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج

Excel

### 1- مؤشر هيرشمان-هيرفندال

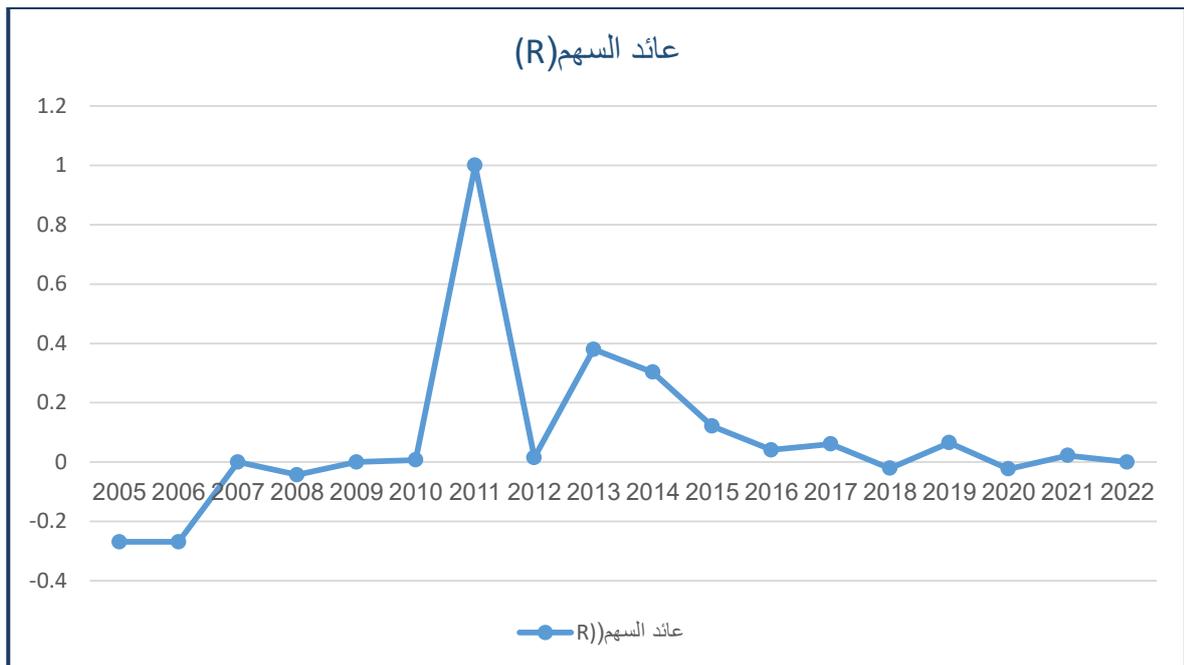
الجدول أعلاه وضح حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف التجاري العراقي واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محافظة قروض المصرف الفترة من (2005-2022)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (6428) درجة مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محافظة قروض مصرف التجاري العراقي مرتفع بشكل كبير، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محافظة قروض المصرف، في حين بلغت أعلى درجة المؤشر (HHI) في عام (2013) وبواقع (9746) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع مقابل تنوع منخفض أيضا في محافظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع التجاري بشكل كبير وبنسبة بلغت (80.43%)، فيما بلغت أدنى درجة المؤشر (HHI) في عام (2005) وبواقع (3118) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع مقابل تنوع منخفض في محافظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع الاستثماري بشكل كبير وبنسبة بلغت (40.99%) من مجموع القروض الممنوحة، والشكل التالي يوضح حجم تنوع محافظة القروض لمدة الدراسة.



الشكل رقم (7) يوضح حجم تنوع محفظة القروض لمصرف التجاري للمدة (2022-2005)

## 2- مؤشر العائد

وضح الجدول رقم (6) أن متوسط العائد (R) بلغ (-0.00084) وأن أعلى نسبة عائد بلغت (1) في عام (2011) بينما بلغت أقل نسبة عائد في سنة (2018) والتي كانت (-0.021) والانحراف المعياري لسنتين الدراسة (0.2930).



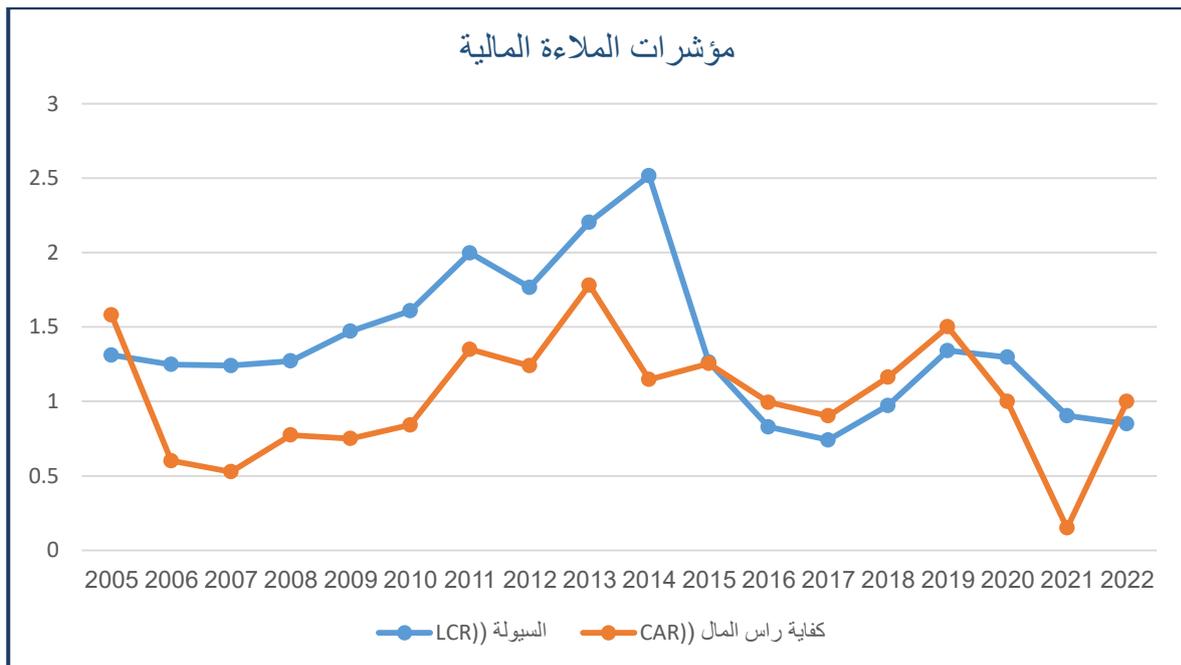
الشكل رقم (8) يوضح عائد السهم لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)

### 3- مؤشر السيولة (LCR)

وضح الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (1) وأن أعلى نسبة له بلغت (2.516) في سنة (2014) وذلك لارتفاع الرصيد النقدي والاستثمارات في جانب الموجودات وانخفاض رصيد الودائع قصيرة الأجل من جانب المطلوبات فالمصرف يحتفظ بسيولة عالية لمواجهة الأزمات التي يتعرض لها لتلبية احتياجات الزبائن دون أي تعثر، وكانت أدنى نسبة له في سنة (2017) حيث بلغت (0.741) وذلك بسبب ارتفاع المطلوبات، وكان الانحراف المعياري مقداره (0.486).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (ACR)

سجل مصرف التجاري متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1)، وكانت أعلى نسبة له في سنة 2013 وبلغت (1.781) وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2013) وضحت أن نسبة CAR كانت محسوبة على أساس أوزان المخاطر التي حددها نظام معايير كفاية رأس المال المنصوص عليها وبموجب تعهدات مؤتمر بازل (8%) وعلى هذا الأساس فإن متانة المقدرة المالية للمصرف قد تجاوزت النسبة المحددة بموجب القانون بأضعاف. وبلغت أدنى نسبة له (0.15) في سنة 2021، أما الانحراف المعياري فيبلغ (0.399)، والشكل التالي يوضح نسب السيولة ونسب كفاية رأس المال للمصرف التجاري لمدة الدراسة.



الشكل رقم (9) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف التجاري للمدة (2005-2022)

ثالثاً: مصرف الشرق الأوسط

جدول رقم (7) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الشرق الأوسط للمدة من (2005-

2022)

السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	9858	-0.1	0.9096	0.614859
2006	4615	-0.14	0.9065	0.935668
2007	9983	0.13	0.9176	1.026101
2008	5354	0.02	0.8027	0.909989
2009	6148	-0.03	0.8979	1.742734
2010	6216	-0.06	0.7113	1.567403
2011	7050	0.04	0.7109	1.538107
2012	4999	0.06	0.8054	1.549456
2013	6757	0	0.7756	1.590769
2014	3419	0	1.001	1.699183
2015	4068	0.02	0.926	1.421752
2016	2629	-0.06	0.908	1.257908
2017	2918	0	0.842	1.32681
2018	3301	0	0.9532	1.402104
2019	3221	0	0.9204	1.308761
2020	3273	0.09	0.914	1.814991
2021	3462	0.05	0.993	1.232296
2022	6383	0	1.340	2.376544
المتوسط	2234	0.0015	0.9021	1.406413
الانحراف	3187	0.677	0.138552	0.399437

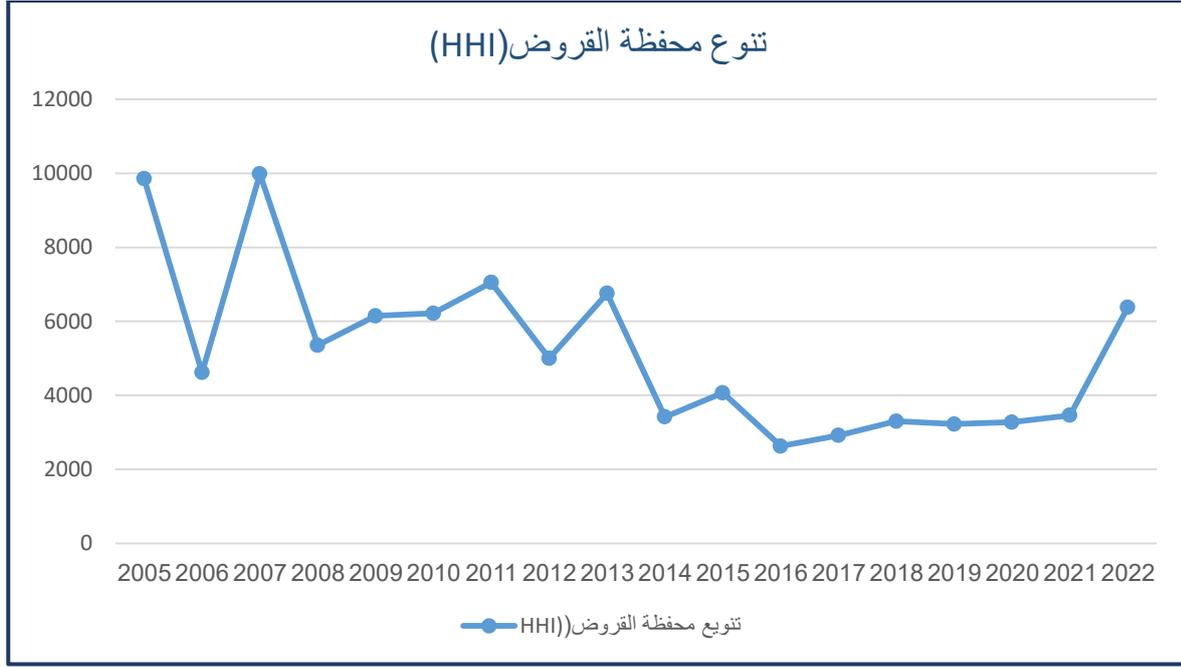
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج

Excel

### 1- مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI)

يبين الجدول اعلاه حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف الشرق الأوسط التجاري لكل واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محافظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022) إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (2234) نقطة، مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محافظة قروض مصرف الشرق الأوسط مرتفع بشكل كبير، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محافظة قروض المصرف في حين بلغت أعلى درجة المؤشر في عام (2007) وبواقع (9983) نقطة مما يعني أن هناك تركيز كبير مقابل تنوع منخفض، أيضا في محافظة قروض المصرف إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع التجاري بشكل كبير وبنسبة بلغت (70.66%) في حين بلغت ادنى درجة المؤشر (HHI) في عام (2005) وبواقع (3118) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع مقابل تنوع منخفض في محافظة قروض المصرف إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع الاستثمار بشكل كبير وبنسبة بلغت (40.99%) من مجموع القروض الممنوحة، في حين بلغت نسبة قطاع المالي (6.53%)، تلتها نسبة قطاع الأفراد (23.17%) أما الانحراف المعياري لسنتين الدراسة بلغ (3187).

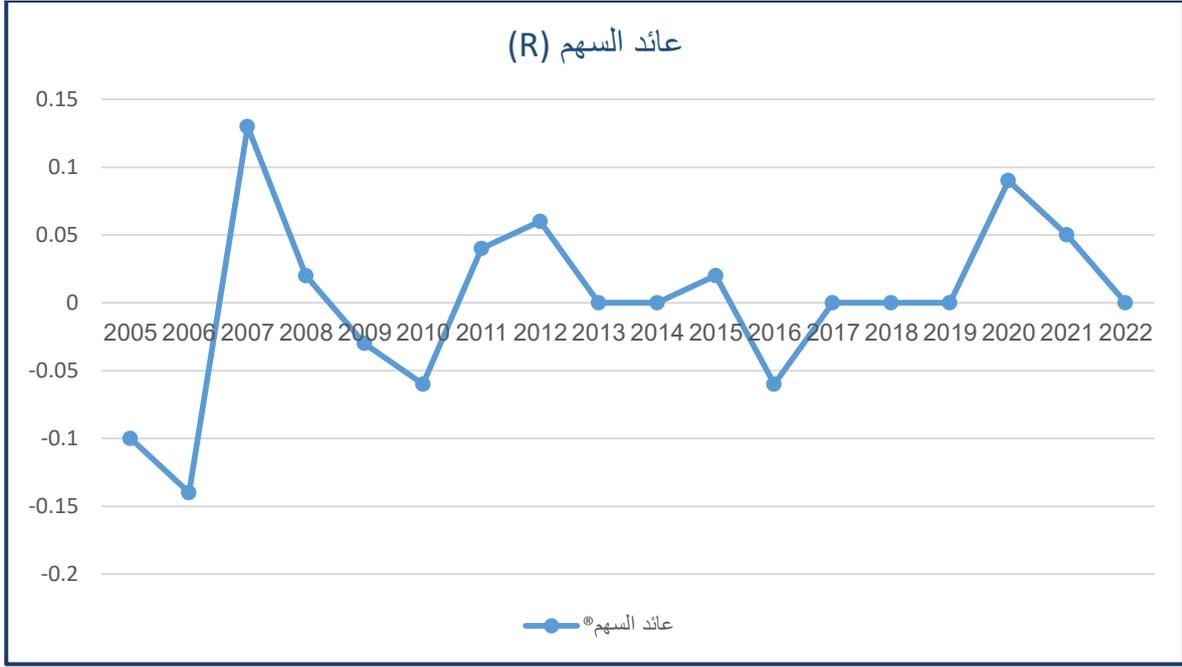
ويوضح الشكل الاتي حجم تنوع وتركيز محافظة القروض للمصرف الشرق الأوسط لمدة الدراسة.



الشكل رقم (10) يبين حجم تنوع محفظة القروض لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2005-2022)

## 2- مؤشر عائد السهم

يوضح الجدول رقم (7) أن نسبة المتوسط الحسابي لسنين الدراسة حيث بلغ (0.0015) وسجل مصرف الشرق الأوسط أعلى نسبة لمؤشر العائد له في سنة (2007) حيث بلغ (0.13)، بينما كان أدنى نسبة للعائد في سنة (2009) إذ بلغ (-0.03)، وبلغ الانحراف المعياري لسنين الدراسة (0.6777)، والشكل ادناه يوضح نسبة عائد السهم لمصرف الشرق الأوسط لمدة الدراسة.



الشكل رقم (11) يبين عائد السهم لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2022-2005)

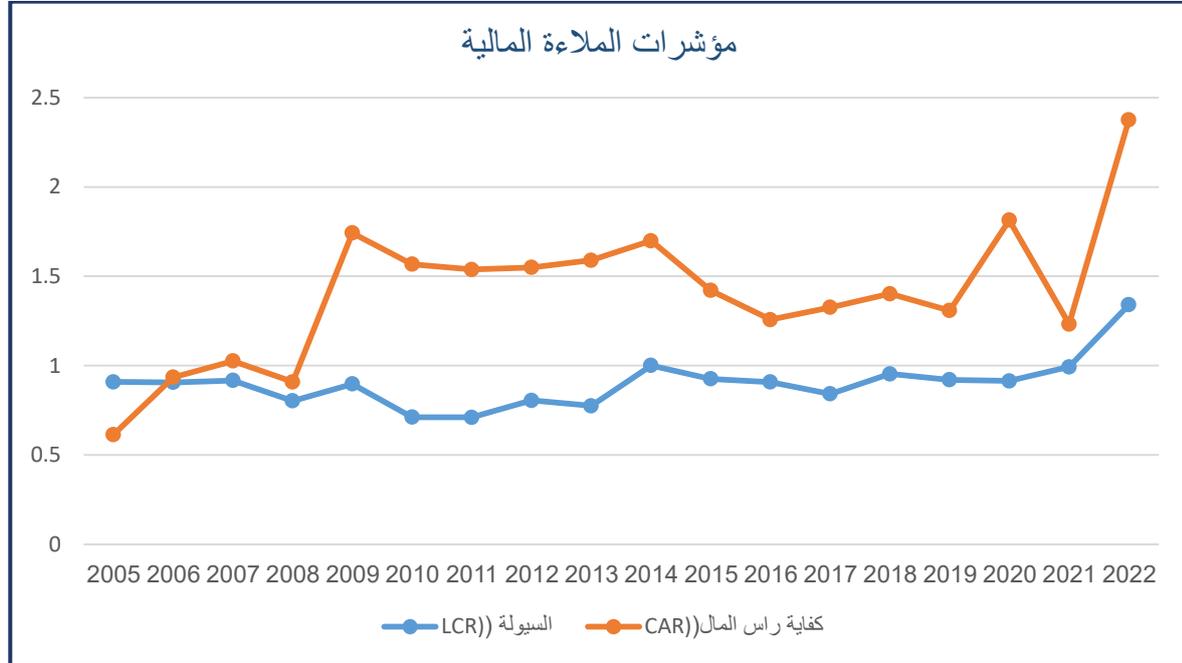
### 3- مؤشر السيولة (LCR)

يوضح الجدول رقم (7) أن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (0.9021)، وأن أعلى نسبة له بلغت (1.340) في سنة (2022) لارتفاع موجوداته السائلة، وكانت أدنى نسبة له في سنة (2010، 2011) حيث بلغت (0.71) لانخفاض موجوداته السائلة، وبانحراف معياري مقداره (0.13855).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (ACR)

سجل مصرف الخليج وحسب الجدول رقم (7) متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.406)، وكانت أعلى نسبة له في سنة 2019 وبلغت (1.489) وقد وضحت تقارير نشرات المصرف العام (2022) أن رغم استمرار الأوضاع الأمنية والظروف الاقتصادية والصحية الحرجة التي واجهت البلاد وبصورة خاصة القطاع المصرفي فقد تمكن المصرف من استمرار المحافظة على الودائع والموازنة بين السيولة المرتبطة بالودائع.

وقد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.614) في سنة (2005)، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.3994).



الشكل رقم (12) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2005-

2022)

#### رابعاً: مصرف المتحدة

جدول رقم (8) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف المتحدة التجاري للمدة من (2005-

2022)

السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	5267	0.05	1.10313	1.764364
2006	3334	-0.05	1.217923	2.414978
2007	3538	0.11	1.213801	2.590252
2008	9644	0	1.390958	2.107469
2009	5180	0	0.910597	1.994232
2010	8864	0	0.648267	1.116428

0.814811	0.378595	0.01	3263	2011
0.945684	0.59052	0.11	5372	2012
0.922446	0.307467	-0.03	3597	2013
0.914142	0.204641	0.05	9141	2014
0.920275	0.473188	-0.03	5860	2015
0.880167	0.267951	0.2	5019	2016
0.825383	0.280794	0.04	5354	2017
0.749822	0.055308	0.21	7500	2018
0.536591	0.036901	0.02	7318	2019
1.865321	0.054571	-0.91	7911	2020
1.917002	0.132011	-0.15	8175	2021
1.019291	2.356373	0	9986	2022
1.349926	0.645724	-0.032	3148	المتوسط
0.646666	0.615145	0.237866	22601	الأنحراف

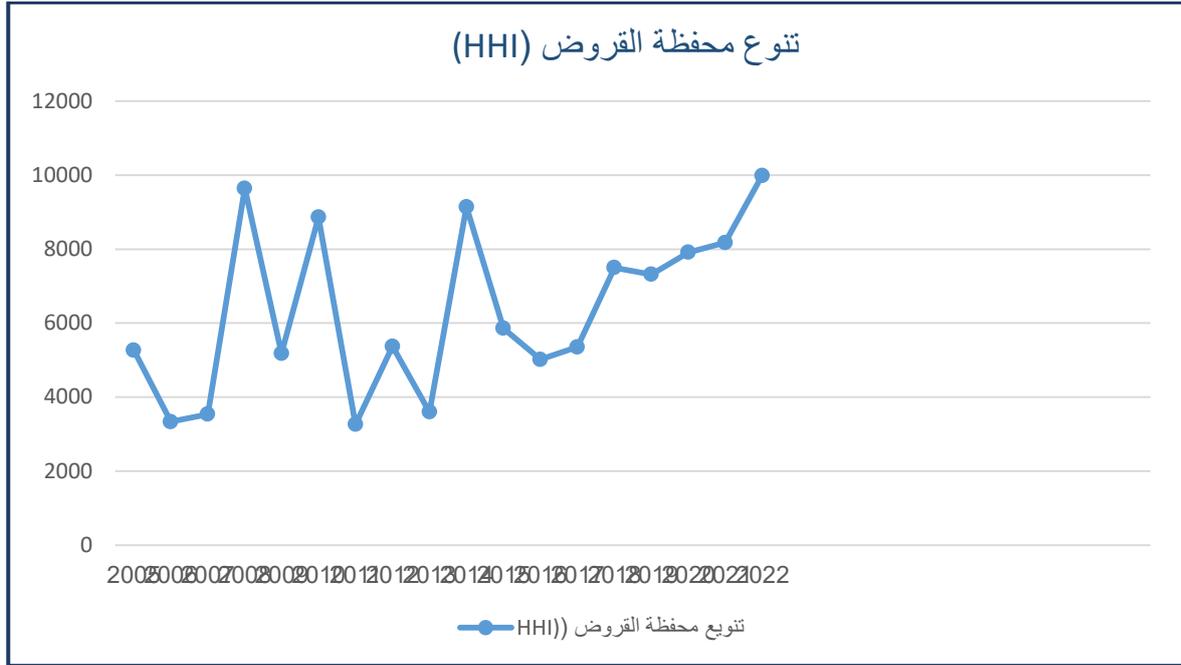
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج Excel

### 1- مؤشر هيرشمان- هيرفندال (HHI)

يبين الجدول رقم (8) حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف المتحدة التجاري واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محفظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022).

إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (3148) نقطة، مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محفظة قروض مصرف المتحدة التجاري مرتفع، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محفظة قروض المصرف، في حين بلغت أعلى درجة المؤشر (HHI) في عام (2022) وبواقع (9986) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع بشكل كبير مقابل تنوع منخفض أيضا في محفظة قروض المصرف إذ ركز المصرف في منح قروضه على قطاع الاستثمار بشكل كبير وبنسبة بلغت (99%) فيما كانت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (1%) . بينما بلغت أدنى درجة المؤشر في عام (2011)

وبواقع (3263) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع نسبيا مقابل تنوع منخفض في محفظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه في هذا العام على القطاع التجاري بنسبة (38%) والقطاع الصناعي بنسبة (29%) بينما كانت نسب القطاعات الأخرى ضئيلة ومتفاوتة نسبيا من إجمالي القروض الممنوحة وبلغ الانحراف المعياري في كمال مدة الدراسة (22601). والشكل الاتي يوضح حجم تنوع محفظة القروض لمصرف الشرق الأوسط في مدة الدراسة.



الشكل رقم (13) يبين حجم تنوع محفظة القروض لمصرف المتحدة التجاري للمدة (2005-2022)

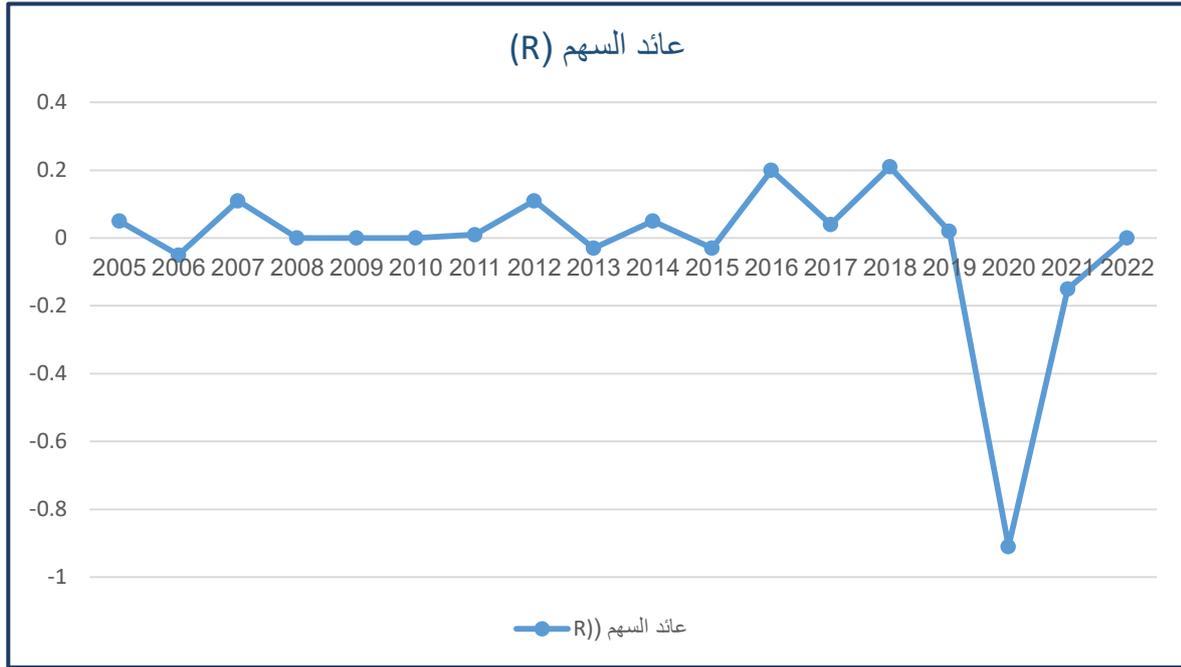
## 2- مؤشر العائد

يوضح الجدول أعلاه نسبة المتوسط الحسابي في كامل سنين الدراسة حيث بلغ (-0.032) وسجل مصرف المتحدة أعلى نسبة لمؤشر العائد له في سنة (2016،2018) حيث بلغ (0.2)، بينما كان أدنى نسبة للعائد في سنة (2006،2013،2015) إذ بلغ (-0.03)، وبلغ الانحراف المعياري

. (0.2378)

الدراسة

لسنين



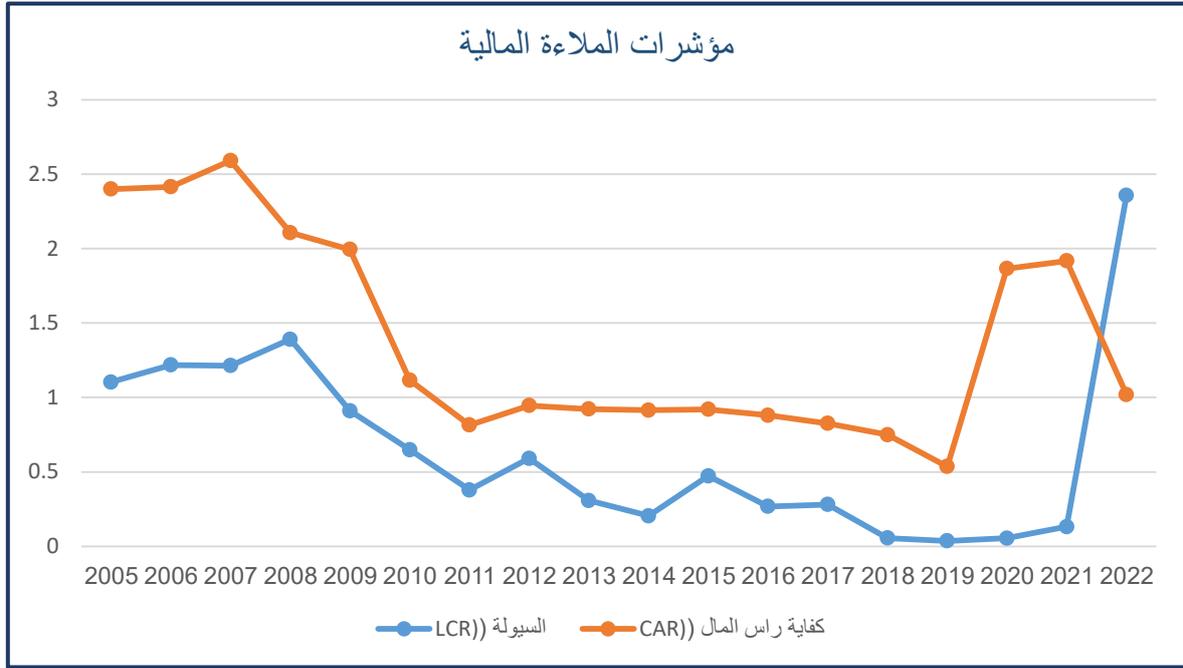
الشكل رقم (14) يبين عائد السهم لمصرف المتحدة التجاري للمدة (2022-2005)

### 3- مؤشر السيولة (LCR)

يوضح الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (0.645) وأن أعلى نسبة له بلغت (2.356) في سنة (2022) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة عالية الجودة نسبة للودائع قصيرة الأجل. وكانت أدنى نسبة له في سنة (2019) حيث بلغت (0.054) لانخفاض موجوداته السائلة، وبلغ الانحراف المعياري لسنين الدراسة (0.6151).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (CAR)

سجل مصرف المتحدة متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.3499)، وكانت أعلى نسبة له في سنة (2007) وبلغت (2.590) وحسب تقارير نشرات المصرف العام (2007) وضحت أن نسبة CAR كانت محسوبة على أساس أوزان المخاطر التي حددها نظام معايير كفاية رأس المال المنصوص عليها استناداً للمادة (16) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 والبالغ (12%) وبموجب تعليمات البنك المركزي العراقي هو (15%) وبموجب تعهدات مؤتمر بازل (8%) وعلى هذا الأساس فإن متأنة المقدرة المالية للمصرف قد تجاوزت النسبة المحددة بموجب القانون بأضعاف. وبلغت أدنى نسبة له (0.536) في سنة (2019)، أما الانحراف المعياري في سنين الدراسة (0.646).



الشكل رقم (15) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف المتحدة للدة (2022-2005)

#### خامسا: مصرف الأهلي

جدول رقم (9) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الأهلي التجاري للمدة من (2005-

(2022)

CAR	LCR	R	HHI	السنة
1.252304	1.849168	0.25	8097	2005
1.696147	2.033204	0.05	7100	2006
2.364912	1.718572	0.05	5440	2007
1.099636	1.485336	-0.05	3651	2008
1.24525	1.759295	0.01	4053	2009
0.930433	1.163151	-0.02	4128	2010
1.411579	1.625914	-0.01	3211	2011
1.942863	1.430157	-0.02	1000	2012
1.057665	1.114266	-0.16	5258	2013

1.281813	1.203852	-0.16	1863	2014
1.160903	1.140297	-0.1	2149	2015
1.065486	1.268495	-0.35	4726	2016
0.857932	1.263302	-0.53	2999	2017
0.805484	1.311804	-0.74	5978	2018
0.544057	1.075224	-0.37	5046	2019
0.313405	0.629869	0.19	4130	2020
1.716848	0.321705	0.39	8911	2021
0.20803	1.160391	0.16	5331	2022
1.164153	1.308556	0.046	5116	المتوسط
0.545077	0.416436	0.11551	2234.212	الانحراف

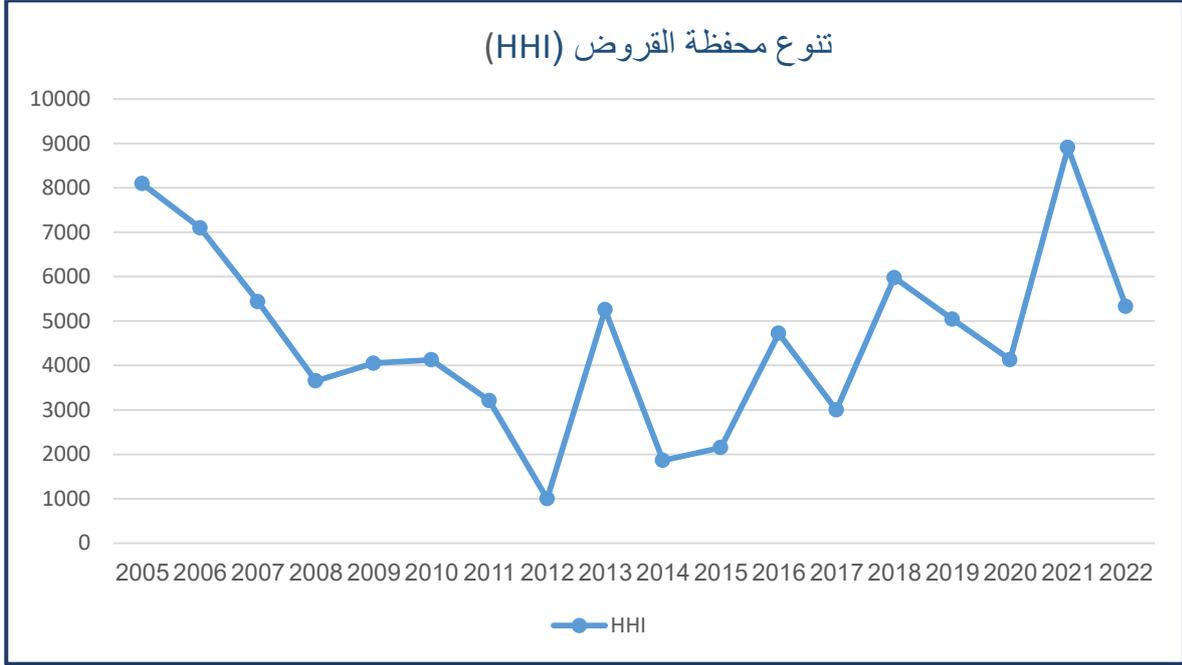
المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج

Excel

### 1- مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI)

يبين الجدول أعلاه حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف الأهلي التجاري لكل واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محفظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022) إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (5116) درجة مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محفظة قروض مصرف الأهلي مرتفع بشكل كبير، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محفظة قروض المصرف، في حين بلغت أعلى درجة للمؤشر في عام (2012) وبواقع (10000) نقطة مما يعني أن التركيز تام مقابل تنوع معدوم في محفظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع التجاري حصراً وبنسبة بلغت (100%) فيما كانت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (0%)، بينما بلغت أدنى درجة للمؤشر (HHI) في عام (2014) وبواقع (1863) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع نسبياً مقابل تنوع منخفض نسبياً أيضاً في محفظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع التجاري بشكل كبير وبنسبة بلغت (21.69%) من مجموع القروض الممنوحة فيما جاءت نسبة القطاع العقاري بنسبة (15%) بينما

كانت نسب القطاعات الأخرى ضئيلة ومتفاوتة نسبياً من إجمالي القروض الممنوحة، والشكل التالي يوضح حجم تنوع محفظة القروض الممنوحة من مصرف الأهلي التجاري في مدة الدراسة.

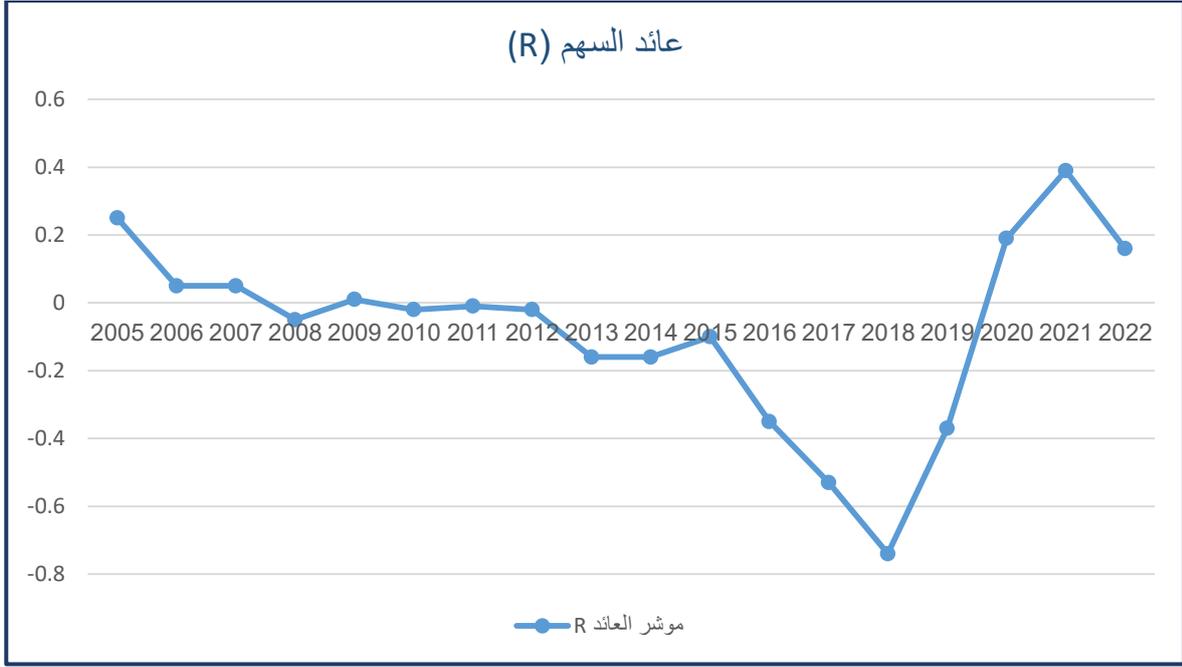


الشكل رقم (16) يبين حجم تنوع محفظة القروض لمصرف الأهلي التجاري للمدة (2005-2022)

## 2- مؤشر العائد

سجل المصرف الأهلي وحسب الجدول (9) متوسط نسبة عائد السهم (0.0046) في حين بلغ نسبة الانحراف المعياري لسنتين الدراسة (0.1067)، إذ كان أعلى عائد في سنة (2021) حيث بلغ (0.3)، وكانت أدنى عائد في سنة (2009) حيث بلغ نسبته (-0.01)، وبلغت نسبة الانحراف المعياري (0.11551).

ويوضح الشكل ادناه نسبة عوائد الأسهم لمصرف الأهلي التجاري في مدة الدراسة.



الشكل رقم (17) يوضح عوائد الأسهم لمصرف الأهلي التجاري للمدة (2006-2005)

### 3- مؤشر السيولة (LCR)

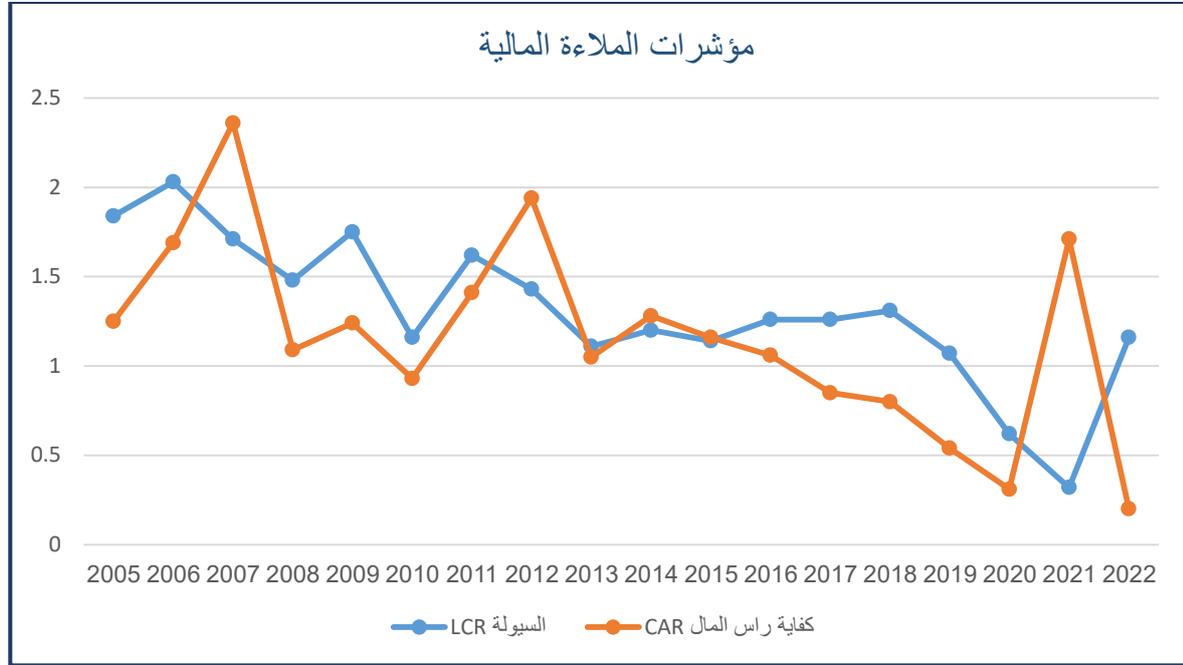
يوضح الجدول (9) أن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (1.3085)، وأن أعلى نسبة له بلغت (2.033204) في سنة (2006) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة عالية الجودة نسبة للودائع قصيرة الأجل وهو كإجراء استباقي للكشف عن حجم سيولة المصرف ومدى قدرته على مواجهة التزاماته في الأجل القصير في ظل هيكل موجوداته ومطلوباته، وكانت أدنى نسبة له في سنة (2021) حيث بلغت (0.3217) لانخفاض موجوداته السائلة وهذه النسبة أعلى من الحد الأدنى وفق مقررات بازل III وبلغت نسبة الانحراف المعياري لسنتين الدراسة (0.4164).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (ACR)

سجل المصرف الأهلي وحسب الجدول (9) متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.1641) وكانت أعلى نسبة له في سنة (2012) وبلغت (1.942) وحسب تقارير نشرات المصرف العام (2012) تعتبر النسبة المذكورة عالية فيها علماً أن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي هي (15%) وبموجب قانون المصارف رقم (94) وبموجب مقررات بازل هي (8%). ويلاحظ أن

المصرف قد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية، وكانت نسبة الانحراف المعياري (0.5450).

ويوضح الشكل التالي نسب مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الأهلي التجاري في مدة الدراسة.



الشكل رقم (18) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الأهلي التجاري للمدة (2005-2022)

#### سادسا: مصرف سومر

جدول رقم (10) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف سومر للمدة من (2005-2022)

السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	7116	0.11	2.256366	1.081153
2006	6400	0.11	1.432131	0.853641
2007	7326	-0.14	1.381828	1.299328
2008	9829	0.12	2.221169	2.226552
2009	8724	0.04	1.235701	1.140159
2010	6220	0.012	1.638581	1.61772

1.455236	1.609512	0.012	8219	2011
1.956198	1.494274	0.009	5724	2012
2.0868	1.809914	0.052	7197	2013
0.914359	1.663272	0.086	5036	2014
1.9411109	2.07797	0.010	6783	2015
1.764825	2.678422	0.125	5155	2016
1.797579	2.210311	0.125	5862	2017
1.639584	2.16977	0.011	6217	2018
2.191894	4.868394	-0.019	5850	2019
1.002686	3.670728	-0.05	4027	2020
1.003135	2.831497	0.027	5614	2021
1.016672	0.983732	-0.052	4083	2022
1.499369	2.124087	0.033	6410	المتوسط
0.471631	0.942376	0.073	9829	الانحراف

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج

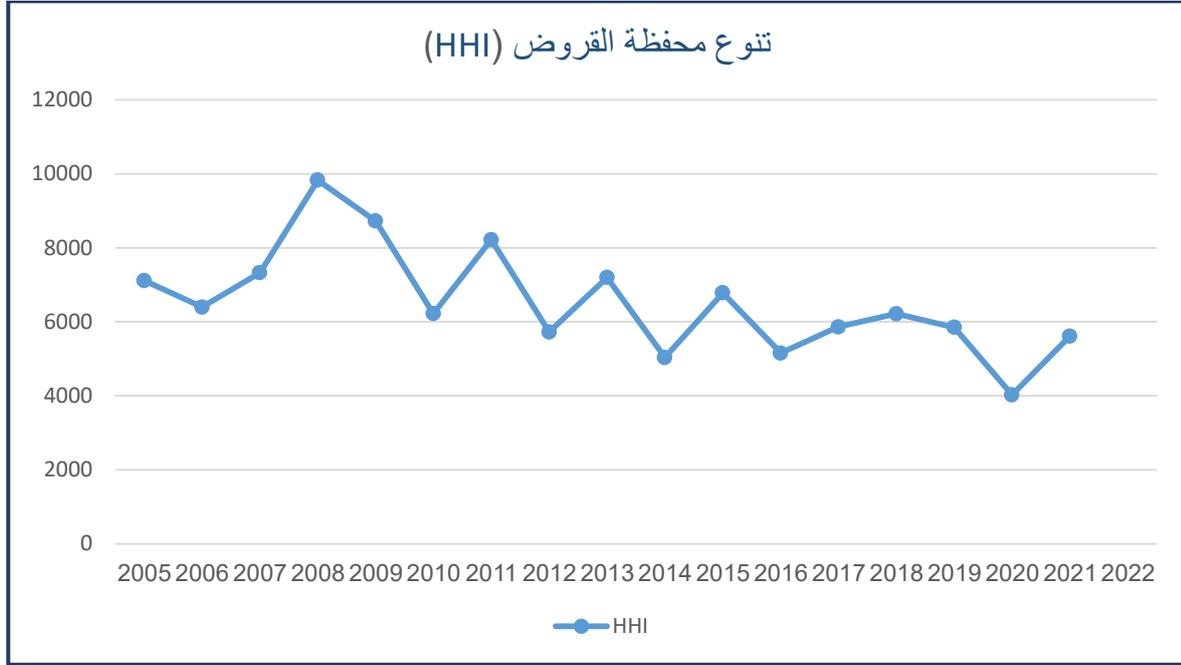
Excel

### 1- مؤشر هيرشمان - هيرفندال (HHI)

يبين الجدول أعلاه حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف سومر التجاري لكل واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محفظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022). إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (6410) نقطة، مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محفظة قروض مصرف سومر التجاري مرتفع، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محفظة قروض المصرف، في حين بلغت أعلى درجة المؤشر (HHI) في عام (2008) وبواقع (9829) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع بشكل كبير مقابل تنوع منخفض أيضا في محفظة قروض المصرف إذ ركز المصرف في منح قروضه على قطاع الأفراد بشكل كبير وبنسبة بلغت (99%) فيما كانت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (1%) ، بينما بلغت أدنى درجة المؤشر في

عام (2019) وبواقع (4027) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع نسبياً مقابل تنوع منخفض في محفظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه في هذا العام على القطاع التجاري بنسبة (50%) بينما كانت نسب القطاعات الأخرى متفاوتة نسبياً من إجمالي القروض الممنوحة.

ويوضح الشكل الآتي حجم تنوع محفظة القروض في مصرف سومر في مدة الدراسة.

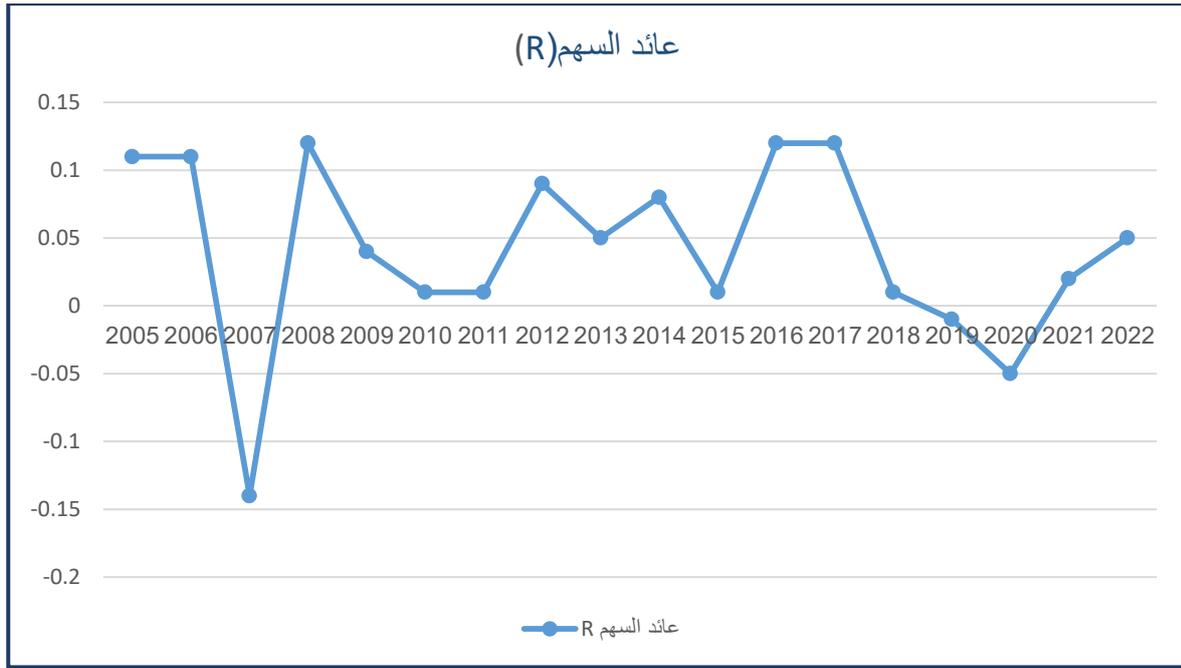


الشكل رقم (19) يوضح حجم تنوع محفظة القروض لمصرف سومر للمدة (2022-2005)

## 2- مؤشر العائد

يوضح الجدول رقم (10) نسبة المتوسط لسنتين الدراسة حيث بلغ (0.033) وسجل مصرف سومر أعلى نسبة لمؤشر العائد له في سنة (2017، 2016، 2008) حيث بلغ (0.12)، بينما كان أدنى نسبة للعائد في سنة (2019) إذ بلغ (-0.01)، وبلغ الانحراف المعياري لسنتين الدراسة (0.073).

ويوضح الشكل أدناه نسبة عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري في مدة الدراسة.



الشكل (20) يوضح نسبة عوائد الأسهم لمصرف سومر التجاري للسنتين الدراسة للمدة (2005-2022)

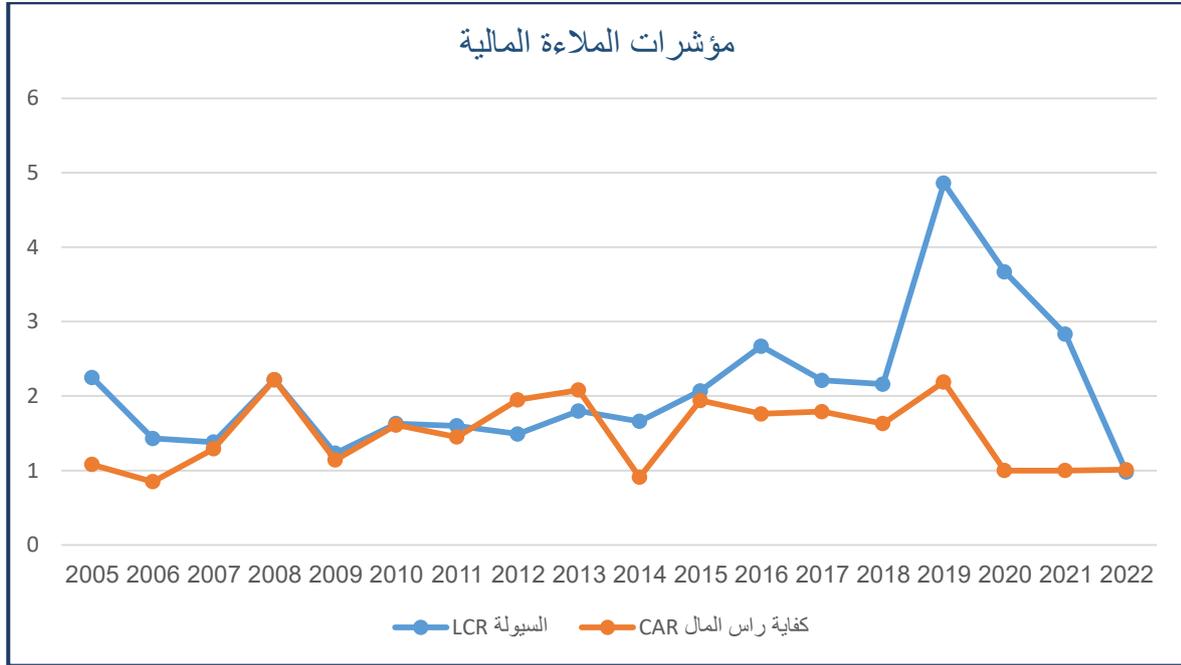
### 3- مؤشر السيولة (LCR)

يوضح الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (2.1240)، وأن أعلى نسبة له بلغت (4.8683) في سنة (2019) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة عالية الجودة نسبة للودائع قصيرة الأجل وهو كإجراء استباقي للكشف عن حجم سيولة المصرف ومدى قدرته على مواجهة التزاماته في الأجل القصير في ظل هيكل موجوداته ومطلوباته، وكانت أدنى نسبة له في سنة (2017) حيث بلغت (1.220) لانخفاض موجوداته السائلة وهذه النسبة أعلى من الحد الأدنى وفق مقررات بازل III وبانحراف معياري (0.9423).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (ACR)

سجل مصرف سومر وحسب الجدول رقم (10) متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.4993) وكانت أعلى نسبة له في سنة (2019) وبلغت (2.191) وذلك بسبب الزيادة في حقوق المساهمين وحسب تقارير نشرات المصرف لعام (2019) وأن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي هي (15%) وبموجب قانون المصارف (12%) وبموجب مقررات بازل 11 هي (8%)، وعن هذه النسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي العراقي وهي توضح أن المصرف يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية تفوق النسب المطلوبة الأمر الذي يعكس القوة المالية للمصرف ومقدرته

على دعم خطط النمو في المستقبل وإتباعه سياسة تحفظية للظروف المحيطة وبلغت أدنى نسبة له في سنة (2006) بلغت (0.853) أما الانحراف المعياري فبلغ (0.471).



الشكل (21) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف سومر التجاري للمدة (2022-2005)

#### سابعاً: مصرف الخليج

الجدول رقم (11) النتائج المالية لمتغيرات الدراسة لمصرف الخليج التجاري للمدة (2022-2005)

السنة	HHI	R	LCR	CAR
2005	3529	0.178	0.853666	0.830393
2006	9996	0.074	0.891953	1.211093
2007	7732	0.034	0.979459	1.179876
2008	3204	0.035	1.018731	0.978697
2009	7984	0.008	1.000156	0.988871
2010	8874	0	0.948658	0.972647
2011	5272	0.030	1.099708	1.009385
2012	1080	0.018	0.819498	1.183564
2013	2884	0.055	1.006177	1.336982

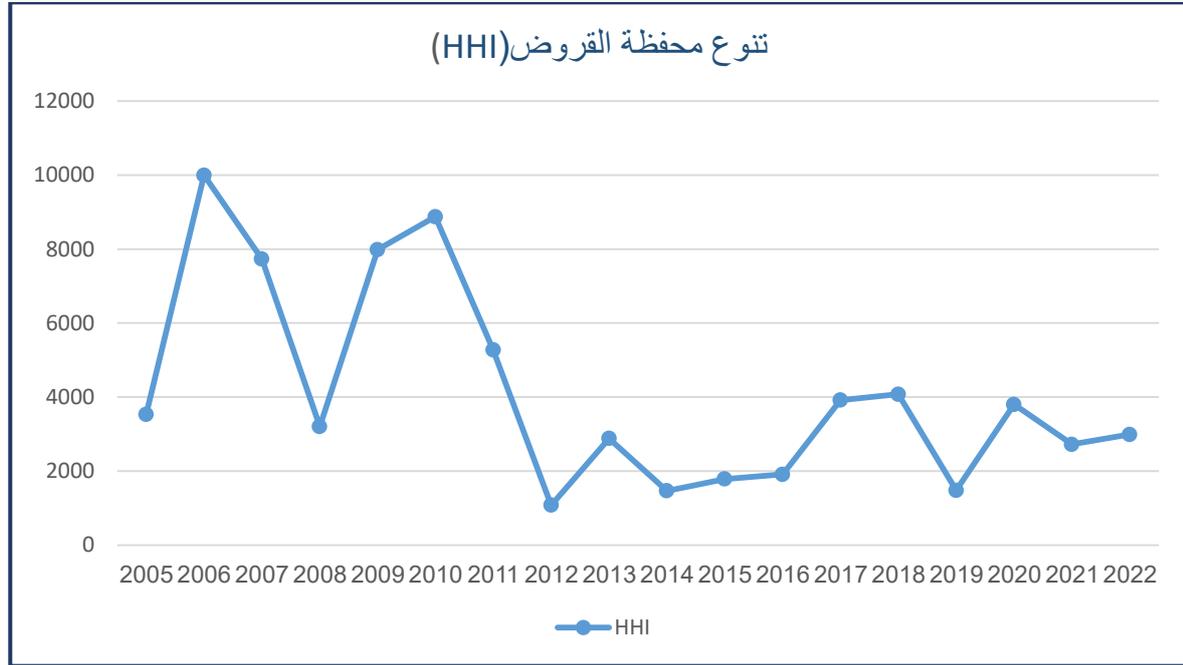
1.382806	1.035192	0.071	1466	2014
1.055167	0.904305	-0.037	1788	2015
0.861038	0.92453	0	1912	2016
1.279061	1.092559	0.114	3918	2017
1.242533	1.292805	0.11	4075	2018
1.375216	1.401536	0	1481	2019
51380131.	1.533154	0.076	3799	2020
0.950242	1.516535	0	2724	2021
0.735494	0.262406	0	2988	2022
1.115826	1.032279	0.0432	635024	المتوسط
0.21635	0.28973	0.054239	2540280	الانحراف

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف العراقية باستخدام برنامج Excel

### 1- مؤشر هيرشمان-هيرفندال (HHI)

يبين الجدول أعلاه حجم القروض الممنوحة من قبل مصرف الخليج التجاري لكل واحد من القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة التركيز والتنوع (HHI) في محفظة قروض المصرف للمدة من (2005-2022)، إذ بلغ متوسط مؤشر (HHI) في كامل مدة الدراسة (6380) نقطة، مما يعني أن معدل التركيز في مدة الدراسة في محفظة قروض مصرف الخليج التجاري مرتفع، بينما على العكس من ذلك فإن متوسط درجة المؤشر هذه تشير إلى انخفاض التنوع في محفظة قروض المصرف، في حين بلغت أعلى درجة المؤشر (HHI) في عام (2006) وبواقع (9996) نقطة، مما يعني أن هناك تركيز مرتفع بشكل كبير مقابل تنوع منخفض أيضا في محفظة قروض المصرف إذ ركز المصرف في منح قروضه على القطاع المالي بشكل كبير وبنسبة بلغت (99%) فيما كانت النسبة الإجمالية للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى (1%)، بينما بلغت أدنى درجة المؤشر في عام (2012) وبواقع (1080) نقطة مما يعني أن هناك تركيز مرتفع نسبيا مقابل تنوع منخفض في محفظة قروض المصرف، إذ ركز المصرف في منح قروضه في هذا العام على القطاع الافراد بينما كانت نسب القطاعات الأخرى ضئيلة ومتفاوتة نسبيا من إجمالي القروض الممنوحة. ويتبين أن

المصرف لم يمنح قروض في العام مما يعني عدم وجود درجة لمؤشر التركيز والتنوع في تلك السنة.

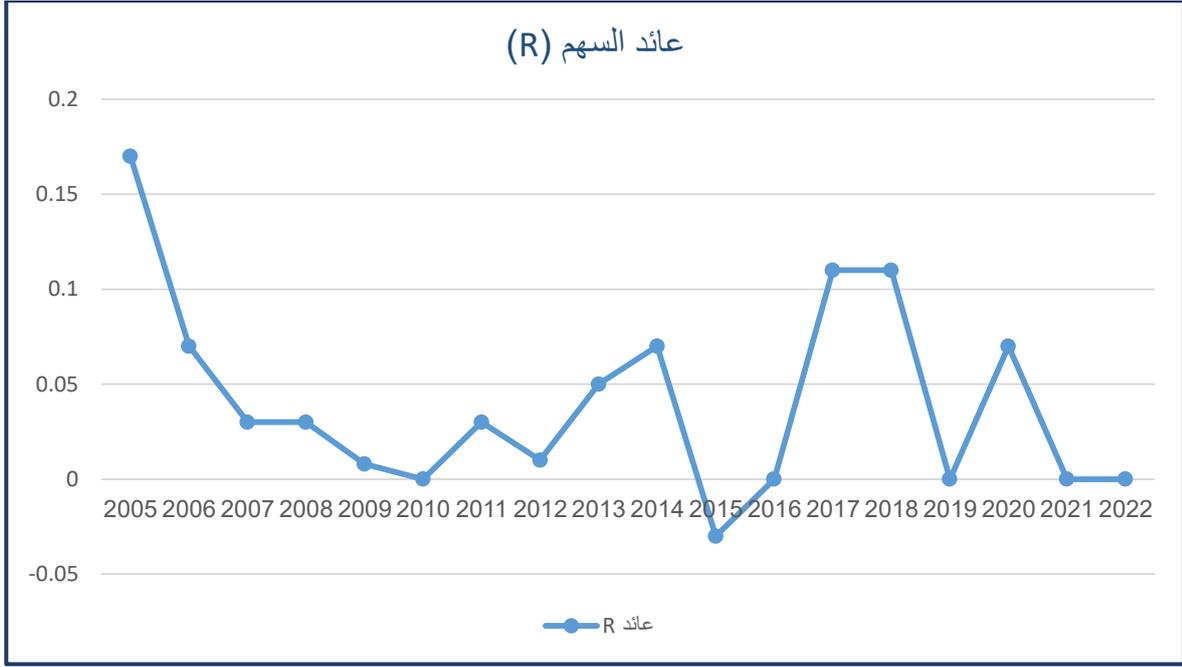


الشكل رقم (22) يوضح حجم تنوع محفظة القروض لمصرف الخليج للمدة (2005-

2022)

## 2- مؤشر العائد

يوضح الجدول رقم (11) نسبة المتوسط لسنتين الدراسة حيث بلغ (0.0432) وسجل مصرف الخليج التجاري أعلى نسبة لمؤشر العائد له في سنة (2017، 2018) حيث بلغ (0.11)، بينما كان أدنى نسبة للعائد في سنة (2015) إذ بلغ (-0.03)، وبلغ الانحراف المعياري لسنتين الدراسة (0.0542).



الشكل رقم (23) يبين نسبة عوائد الأسهم لمصرف الخليج التجاري للمدة (2022-2005)

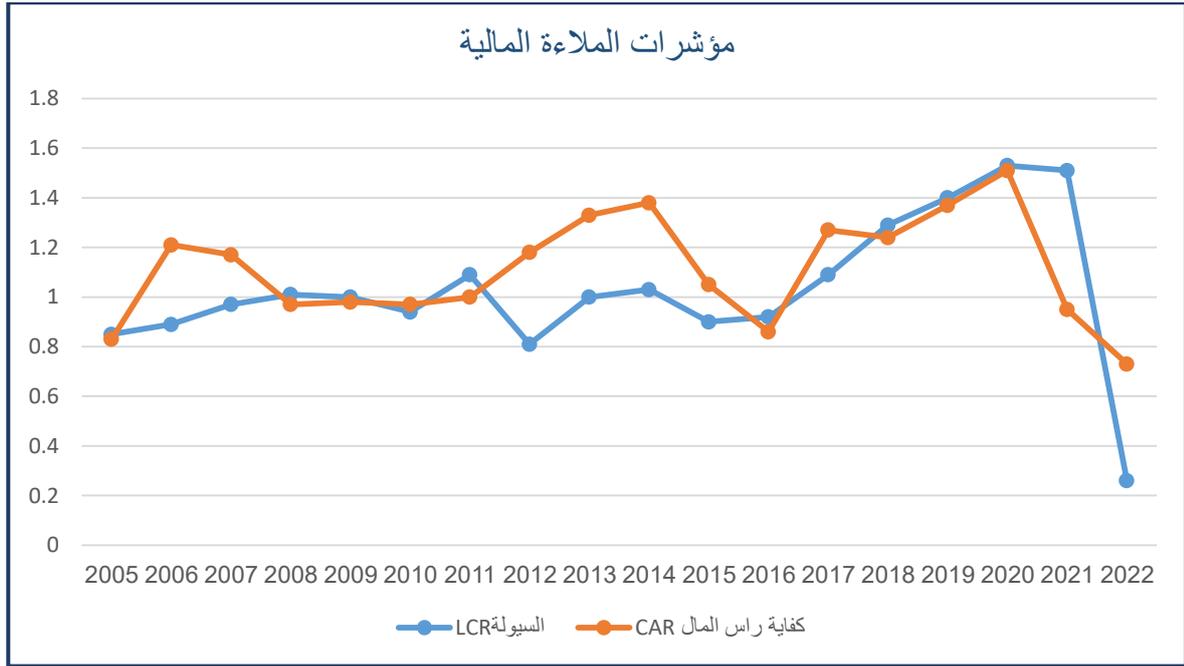
### 3- مؤشر السيولة (LCR)

يوضح الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي لنسبة (LCR) بلغ (1.0322)، وأن أعلى نسبة له بلغت (1.533) في سنة (2020) فالسياسة النقدية هي أحد أهم ركائز المصرف الأساسية واحد المعايير الرئيسية للتنافس واستقطاب ثقة الجمهور ولذلك ينبغي إعطاؤها الأولوية في سبيل احتياجات الزبائن من السحوبات النقدية للودائع على اختلاف أنواعها (جاري - توفير - ودائع لأجل) دون تأثير ذلك على نشاط المصرف وحقاً تفتخر إدارة المصرف بتحقيقها التوازن المطلوب بين السيولة ومتطلبات الزبائن الحصول المصرف على نسبة عالية والتي تنعكس بشكل مباشر مع اطمئنان الزبائن على سحب ودائعهم في أي وقت ودون تحديد حجم المبالغ في حدود رصيدهم المتاح، وكانت ادنى نسبة له في سنة (2012) حيث بلغت (0.819) لأنخفاض موجوداته السائلة، وبأنحراف معياري مقداره (0.289).

### 4- مؤشر كفاية رأس المال (CAR)

سجل مصرف الخليج وحسب الجدول (11) متوسط نسبة كفاية رأس المال والبالغة (1.1158)، وكانت اعلى نسبة له في سنة (2020) وبلغت (1.513) وقد وضحت تقارير نشرات المصرف العام (2020) أن رغم استمرار الأوضاع الأمنية والظروف الاقتصادية الصحية الحرجة والتي واجهت

بلدنا وبصورة خاصة القطاع المصرفي فقد تمكن المصرف وبفضل سمعته الكبيرة من استمرار ثقة الزبائن واستطاع المحافظة على الودائع لأنتهاجه إدارة مالية متحفظة تم فيها الموازنة بين السيولة المرتبطة بالودائع ، وقد سعى للمحافظة على مستوى نسبة CAR بنسب تتجاوز مؤشرات المتطلبات العالمية ومتطلبات البنك المركزي العراقي وذلك لخصوصية الوضع العام في السوق العراقي، وبلغت أدنى نسبة له (0.830) في سنة (2005)، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.2163).



الشكل رقم (23) يوضح مؤشرات الملاءة المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-

2022)

## المبحث الثالث

## التحليل الإحصائي

## توطئة

تستخدم العديد من الدراسات المالية والاقتصادية Panel Data لغرض دراسة الأحداث، والتي تتناول المشاهدات أو الظواهر المتعددة لأكثر من مدة زمنية ويشار إليها بالوحدات المقطعية-Cross (Sectional) Units، إذ أنها توفر توسيعاً لحجم العينة المستخدمة وتصنف البيانات اللوحية بعدد أكبر من درجات الحرية وتساعد في تحسين كفاءة التقديرات الإحصائية إذ يهدف المبحث الحالي إلى تحليل البيانات الطولية واللوحية ويطلق عليه بيانات القطاع (Panel Data Analysis) وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews V.12)، وهذا ما تضمنته الفرضية الرئيسية الرابعة (عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم) والفرضية الرئيسية الخامسة (عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للملاءة المالية في عوائد الأسهم) والفرضية الرئيسية السادسة (تتوسط الملاءة المالية العلاقة بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم) ولاختبار هذه الفرضيات فإن الجداول الآتية تبين نتائج الفرضيات الرابعة والخامسة والسادسة لـ(7) مصارف (بغداد، الأهلي العراقي، التجاري، الاستثمار، المتحدة، سومر، الخليج) وللمدة (18) عام أي المدة الممتدة من 2005 ولغاية 2022، إذ بلغ عدد المشاهدات (126) مشاهدة باستخدام نموذج (Panel Regression)، عبر تطبيق ثلاث نماذج: الانحدار التجميعي OLS، والتأثيرات الثابتة LSDV، والتأثيرات العشوائية EGLS، وفيما يلي سيتم اختبار فرضيات الدراسة حسب المتغير المستقل وتأثيره بالمتغير التابع ومدى تأثير المتغيرات الوسيطة .

**الفرضية الرئيسية الرابعة: - عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم**

سيتم اختبار النماذج الثلاث للفرضية الرئيسية الرابعة وكما موضح ادناه: -

**أ- نموذج الانحدار التجميعي OLS**

يعرض عبر الجدول (12) أن نموذج الانحدار التجميعي OLS معنوي وفق قيمة F (Prob F- statistic) بلغت (3.157692) وهو معنوي عند (0.078022)، وكذلك Prob لتنوع محفظة القروض بلغت (0.0780)، وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R2) هي (0.024833)، أي أن النموذج يفسر 2.48% من تأثيره في عوائد الأسهم وفق نموذج الانحدار التجميعي (OLS).

جدول (12) تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر نموذج الانحدار التجميعي OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.192122	0.003742	51.34449	0.0000
HHI	.90E-096-	3.88E-09	-1.776990	0.0780
Root MSE	0.041459	R-squared	0.024833	
Mean dependent	0.191458	Adjusted R-squared	0.016969	
S.D. dependent var	0.042151	S.E. of regression	0.041792	
Akaike info criterion	-3.496467	Sum squared resid	0.216577	
Schwarz criterion	-3.451447	Log likelihood	222.2774	
Hannan-Quinn criter	-3.478177	F-statistic	3.157693	
Durbin-Watson stat	0.219521	Prob(F-statistic)	0.078022	

## ب- نموذج التأثيرات الثابتة

يعرض عبر الجدول (13) نموذج التأثيرات الثابتة وفق قيمة Prob(F-statistic) وهي (6.119633) وهي معنوية عند مستوى (0.000004) وكذلك Prob لتتنوع محفظة القروض بلغت (0.0315) وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R2) وهي 0.266340 أي أن النموذج يفسر 26.62% من تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم وفق نموذج التأثيرات الثابتة LSDV.

جدول (13) تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر نموذج التأثيرات الثابتة LSDV

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.192201	0.003328	57.75284	0.0000
HHI	-7.72E-09	3.55E-09	-2.176355	0.0315
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.035961	R-squared	0.266340	
Mean dependent var	0.191458	Adjusted R-square	0.222818	
S.D. dependent var	0.042151	S.E. of regression	0.037160	
Akaike info criterion	-3.685792	Sum squared resid	0.162940	
Schwarz criterion	-3.505711	Log likelihood	240.2049	
Hannan-Quinn criter	-3.612631	F-statistic	6.119633	
Durbin-Watson stat	0.290773	Prob(F-statistic)	0.000004	

## ج- نموذج التأثيرات العشوائية

يبين الجدول (14) أن نموذج التأثيرات العشوائية GLS معنوي وفق قيمة Prob(F-statistic) بلغت (4.664300) عند مستوى 0.032720 وكذلك Prob لتتنوع محفظة القروض كانت معنوية إذ بلغت (0.0333) وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (3.62%) أي أن النموذج يفسر مقدار تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم.

جدول (14) تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر نموذج التأثيرات العشوائية

EGLS

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.192190	0.009113	21.09034	0.0000
HHI	-7.61E-09	3.53E-09	-2.152195	0.0333
Effects Specification				
	S.D.		Rho	
Cross-section random	0.022445		0.2673	
Idiosyncratic random	0.037160		0.0333	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.036736	R-squared		0.036252
Mean dependent var	0.069601	Adjusted R-squared		0.028480
S.D. dependent var	0.037570	S.E. of regression		0.037031
Sum squared resid	0.170038	F-statistic		4.664300
Durbin-Watson stat	0.278657	Prob(F-statistic)		0.032720
Unweighted Statistics				
R-squared	0.024571	Mean dependent var		0.191458
Sum squared resid	0.216635	Durbin-Watson stat		0.218718

بعد أن تم تقدير الأنموذج بطرق البيانات الطولية الثلاثة ووفق قيمة اختبار F الاحتمالية الواردة في الجدول (12) و(13) و(14) اعلاه، يتم العمل على المفاضلة بين هذه النماذج من أجل الاعتماد على الأنموذج الافضل واختبار علاقة التأثير بين النماذج والوصول إلى هذا الهدف سيتم عبر اختبار (Prob F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لأثبات الفرضية واختيار نموذج مناسب من النماذج الطولية الثلاث المذكورة أعلاه فلا بد من اختبار (Hausman) لبيان افضل النماذج لمتغيرات الدراسة وفق هذا الاختبار، ويتم تفسير الجدول أعلاه (14) وفق اختبار Hausman كما موضح في الجدول ادناه (15) ، توضح النتائج المستخرجة أن القيمة الإحصائية Chi-Sq statistic هي (0.139831) عند مستوى (Prob) والبالغة (0.7084) فهي معنوية وبدرجة حرية (1) التي تعتمد على مؤشرات المتغير المستقل، فأن الأنموذج المناسب هو أنموذج التأثيرات العشوائي وفق اختبار (Hausman) .

جدول رقم (15) Hausman

Chi-Sq			
Test Summary	Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	.1398310	1	0.7084

الفرضية الرئيسية الخامسة: - لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للملاءة المالية في عوائد الأسهم

سيتم اختبار النماذج الثلاث للفرضية الرئيسية الثالثة وكما موضح ادناه: -

#### أ- نموذج الانحدار التجميعي OLS

يعرض من خلال الجدول (16) أن النموذج الانحدار التجميعي OLS معنوي وفق قيمة F (Prob F-statistic) كانت (2.134463) عند مستوى (0.122670)، وكانت Prob لعوائد الأسهم معنوية قد بلغت 0.0000، وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R2) (0.033543) أي أن النموذج يفسر (3.35%) من تأثير الملاءة المالية في عوائد الأسهم وفق نموذج الانحدار التجميعي (OLS).

الجدول رقم (16) يوضح الأنموذج الانحدار التجميعي لمؤشرات الملاءة المالية وتأثيرها في عوائد الأسهم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.160751	0.006204	26.69795	0.0000

LCR	0.012385	0.004569	1.786105	0.0765
CAR	4.81E-06	4.39E-06	1.097631	0.2745
Root MSE	0.033960	R-squared		0.033543
Mean dependent	0.175641	Adjusted R-squared		0.017828
S.D. dependent var	0.034682	S.E. of regression		0.034372
Akaike info criterion	-3.879631	Sum squared resid		0.145316
Schwarz criterion	-3.812101	Log likelihood		247.4168
Hannan-Quinn criter	-3.852196	F-statistic		2.134463
Durbin-Watson stat	0.310680	Prob(F-statistic)		0.122670

### ب- نموذج التأثيرات الثابتة LSDV

يعرض عبر الجدول (17) نموذج التأثيرات الثابتة وفق قيمة Prob(F-statistic) وهي (2.887612) عند مستوى (0.005690) وكذلك Prob لعوائد الأسهم بلغت (0.0000) فهي معنوية وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R<sup>2</sup>) (0.164888) أي أن النموذج يفسر 1.64% من تأثير نسب الملاءة المالية في عوائد الأسهم وفق نموذج التأثيرات الثابتة LSDV.

جدول (17) تأثير نسب الملاءة المالية في عوائد الأسهم عبر نموذج التأثيرات الثابتة LSDV

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.160751	0.007413	21.68378	0.0000
LCR	0.012385	0.005800	2.135115	0.0348
CAR	3.78E-06	4.40E-06	0.860330	0.3914
Cross-section fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.031568	R-squared		0.164888
Mean dependent	0.175641	Adjusted R-squared		0.107786

var			
S.D. dependent var	0.034682	S.E. of regression	0.032760
Akaike info criterion	-3.930464	Sum squared resid	0.125567
Schwarz criterion	-3.727872	Log likelihood	256.6192
Hannan-Quinn criter	-3.848157	F-statistic	2.887612
Durbin-Watson stat	0.377667	Prob(F-statistic)	0.005690

## ج- نموذج التأثيرات العشوائية

يبين الجدول (18) أن نموذج التأثيرات العشوائية GLS معنوي وفق قيمة Prob(F-statistic) وهي (2.574464) عند مستوى (0.080396) وكذلك Prob لعوائد الأسهم وهي (0.0000) فهي معنوية وقد بلغت قيمة معامل التفسير (R2) (0.040179) أي أن النموذج يفسر (4.014%) من تأثير نسب الملاءة المالية في عوائد الأسهم.

جدول (18) تأثير نسب الملاءة المالية في عوائد الأسهم عبر نموذج التأثيرات العشوائية EGLS

Variabl e	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.162500	0.008685	18.71139	0.0000
LCR	0.010872	0.005331	2.039309	0.0436
CAR	4.09E-06	4.34E-06	0.942701	0.3477
Effects Specification				
		S.D	Rho	
Cross-Section random		0.013892	0.1524	
Idiosyncratic random		0.032760	0.8476	
Weighted Statistics				
Root MSE	0.032170	R-squared	0.040179	
Mean dependent var	0.085331	Adjusted R-squared	0.024572	

S.D. dependent var	0.032967	S.E. of regression	0.032560
Sum squared resid	0.130395	F-statistic	2.574464
Durbin-Watson stat	0.356311	Prob(F-statistic)	0.080296
Unweighted Statistics			
R-squared	0.030507	Mean dependent var	0.175641
Sum squared resid	0.145772	Durbin-Watson stat	0.318724

بعد أن تم تقدير الأنموذج بطرق البيانات الطولية الثلاثة ووفق قيمة اختبار F الاحتمالية الواردة في الجدول (16) و(17) و(18) اعلاه، يتم العمل على المفاضلة بين هذه النماذج من أجل الاعتماد على الأنموذج الافضل واختبار علاقة التأثير بين النماذج والوصول إلى هذا الهدف سيتم عبر اختبار (Prob F-statistic) بهدف المفاضلة بين النماذج لأثبتات الفرضية واختيار نموذج مناسب من النماذج الطولية الثلاث المذكورة أعلاه فلا بد من اختبار (Hausman) لبيان افضل النماذج لمتغيرات الدراسة وفق هذا الاختبار، ويتم تفسير الجدول أعلاه (18) وفق اختبار Hausman كما موضح في الجدول ادناه (19) ، توضح النتائج المستخرجة أن القيمة الإحصائية Chi-Sq statistic هي (0.498653) عند مستوى (Prob) والبالغة (0.7793) فهي غير معنوية وبدرجة حرية (2) التي تعتمد على مؤشرات المتغير الوسيط، فإن الأنموذج المناسب هو أنموذج التأثيرات العشوائية وفق اختبار (Hausman) مما يعني رفض فرضية العدم H0 وقبول فرضية البديلة.

جدول رقم (17) Hausman

Chi-Sq			
Test Summary	Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.498653	2	0.7793

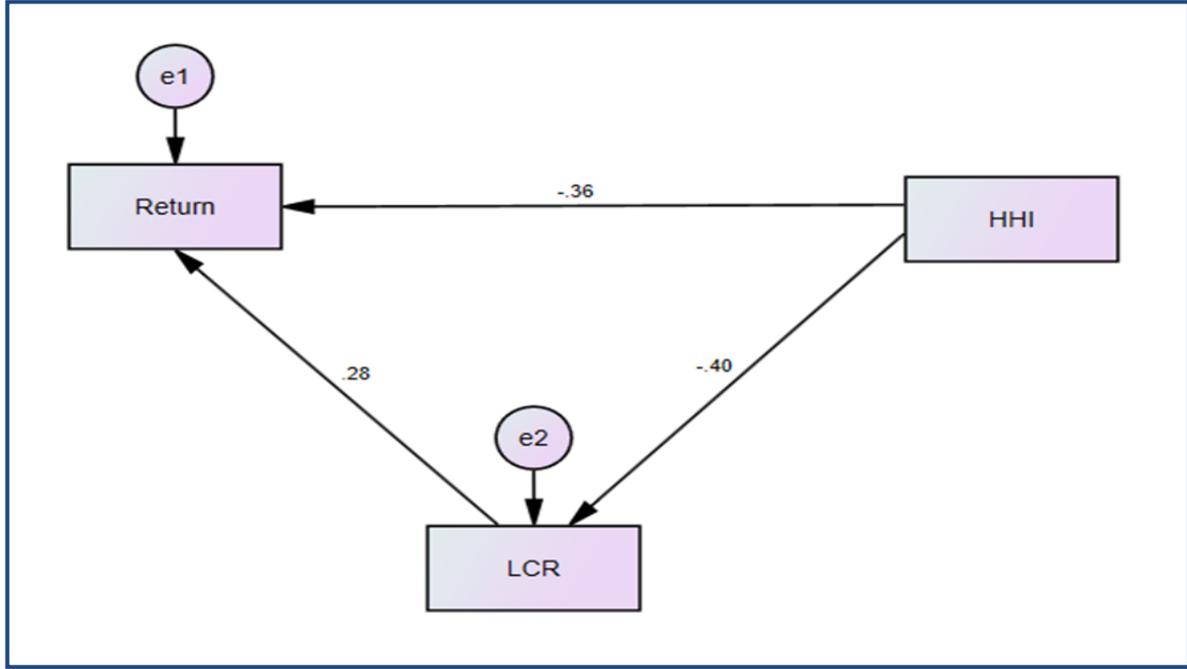
### الفرضية الرئيسية السادسة: تتوسط الملاءة المالية العلاقة بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم

سيتم اختبار الفرضية السادسة عبر التأثير المباشر وغير مباشر لمؤشرات المتغير الوسيط ولقد حدد المؤشر الأول من مؤشرات الملاءة المالية وهو (نسبة تغطية السيولة) تتوسط بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم، وهنا يستلزم تحليل المسار (PA) وقد استخدمت الدراسة البرنامج الاحصائي (Amos-24) الخاص بقياس التأثير غير المباشر بين المتغير المستقل (تنوع محفظة القروض) في المتغير التابع (عوائد الأسهم) بوجود نسبة تغطية السيولة كمتغير وسيط كما هو موضح بالشكل (23) والجدول (20) يوضح العلاقة لتنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة تغطية السيولة إذ بلغ التأثير غير المباشر بينهما (-0.112) وهي اقل من التأثير المباشر الذي بلغ (-0.36) وبالتالي بلغ التأثير الكلي (التأثير المباشر والتأثير الغير مباشر) (-0.472). وهذه النتائج تؤكد وجود تأثير غير مباشر لتنوع محفظة القروض في عائد الأسهم عبر نسبة تغطية السيولة أكبر من التأثير المباشر لتنوع محفظة القروض.

جدول (20) التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر تغطية نسبة السيولة

المسار	التأثير المباشر	التأثير غير مباشر	التأثير الكلي
Return HHI ←	-0.36		
LCR Return ←		-0.40*0.28 =-0.112	-0.472

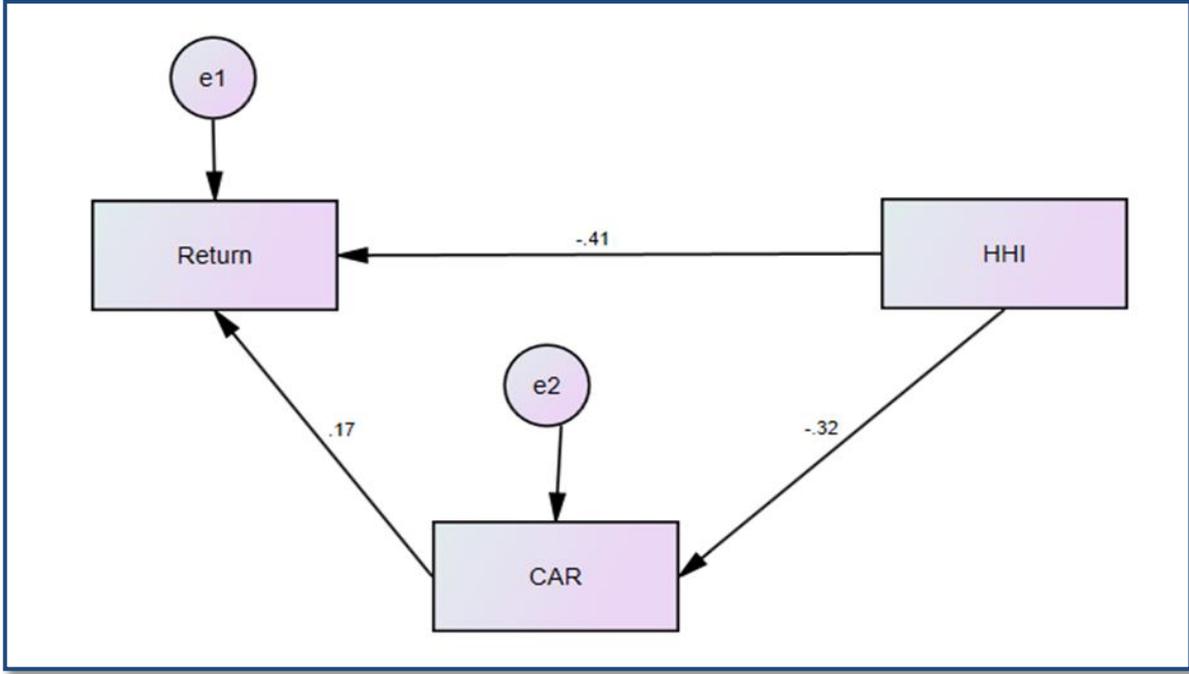
الشكل رقم (25) مسارات التأثير المباشر وغير المباشر بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة تغطية السيولة.



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

وعبر الفرضية لقد حدد المؤشر الثاني من مؤشرات الملاءة المالية وهو (نسبة تغطية كفاية رأس المال) بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم، وهنا يستلزم تحليل المسار (PA) عبر استخدام البرنامج الاحصائي (Amos-24) الخاص بقياس التأثير غير المباشر بين المتغير المستقل (تنوع محفظة القروض) في المتغير التابع (عوائد الأسهم) بوجود نسبة تغطية كفاية رأس المال كمتغير وسيط كما هو موضح بالشكل (26) والجدول (21) يوضح العلاقة لتنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة تغطية كفاية رأس المال إذ بلغ التأثير غير المباشر بينهما (-0.0544) وهي اقل من التأثير المباشر الذي بلغ (-0.41) وبالتالي بلغ التأثير الكلي (التأثير المباشر والتأثير الغير مباشر) (0.022304) وهذه النتائج تؤكد وجود تأثير مباشر لتنوع محفظة القروض في عائد الأسهم اقل من التأثير الغير مباشر لتنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة تغطية كفاية رأس المال.

الشكل رقم (26) يوضح مسارات التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة كفاية رأس المال



المصدر: من اعداد الباحث

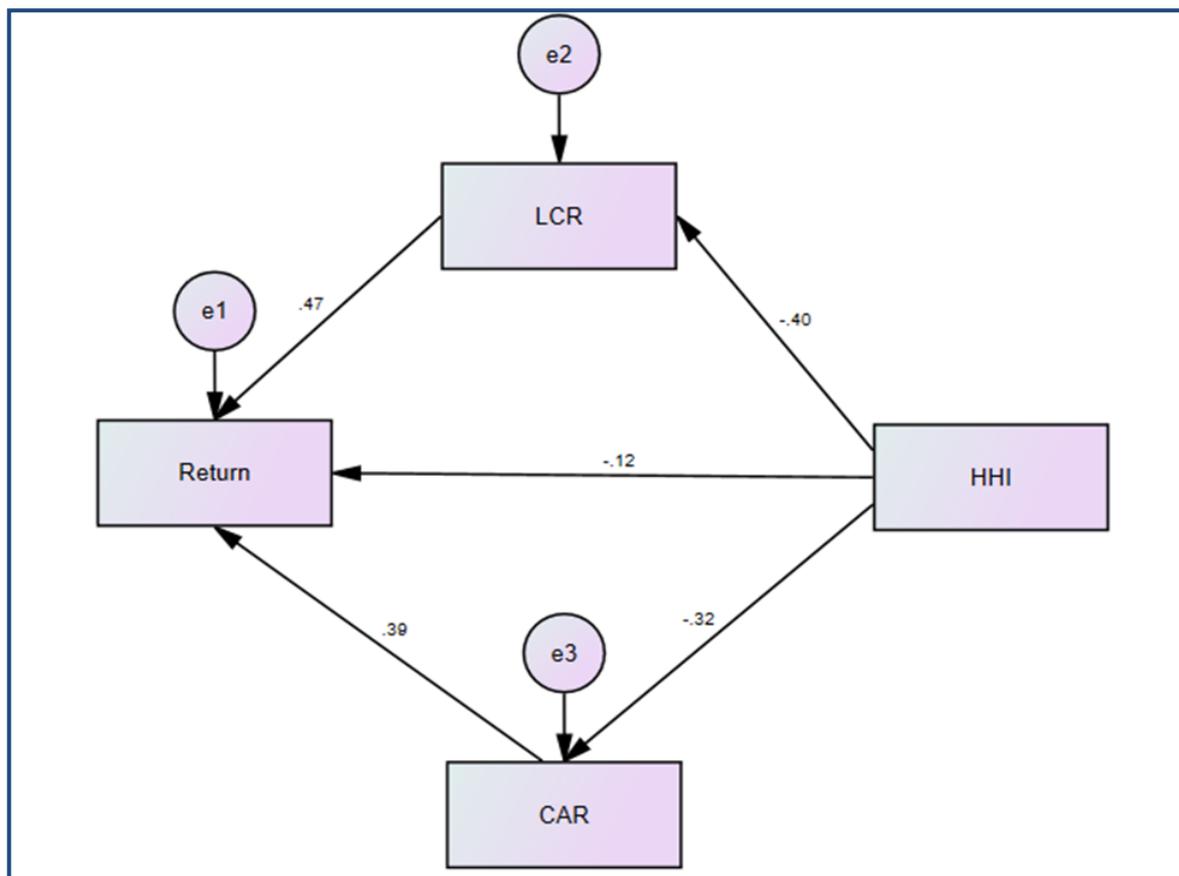
جدول (21) التأثير بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسبة كفاية رأس المال

المسار	التأثير المباشر	التأثير غير مباشر	التأثير الكلي
Return ← HHI	-0.41		
Return ← CAR ← HHI		-0.32*0.17 =-0.0544	0.022304

#### التأثير الكلي لتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر المتغير الوسيط

التأثير الكلي ناتج من (التأثير المباشر + التأثير الغير مباشر) إذ يظهر من الجدول رقم (22) قيم مابين الارتفاع والانخفاض، وكان الأثر الكلي إيجابي بوجود مؤشر عوائد الأسهم المتغير التابع وكان التأثير الكلي قوي و ايجابي في حالة دخول المتغير الوسيط هو نسبة الملاءة المالية.

الشكل رقم (25) مسارات التأثير الكلي بين تنوع محفظة القروض وعوائد الأسهم عبر نسب الملاءة المالية



المصدر: من اعداد الباحث

الجدول رقم (22) يوضح التأثير الكلي لتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر الملاءة المالية

المسار	التأثير المباشر	التأثير غير المباشر	التأثير الكلي
Return ← HHI	-0.12		-0.12+
Return ← LCR	0.47		0.47+
Return ← CAR	0.39		0.39+
Return ← HHI		-0.40*0.47=	-0.40+
Return ← LCR		-0.188	0.47+
			-0.32+
			0.39=
Return ← HHI			0.4272
Return ← LCR			

	$-0.32 \times 0.39 =$ $-0.1248$		Return ← CAR ←

وتبين من النتائج الواردة من التحليل الاحصائي هنالك معنوية لتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم عبر التأثير المباشر وغير المباشرة لنسب تغطية السيولة ونسب كفاية رأس المال وكان تأثيرها إيجابي وواضح.



## الفصل الرابع

**المبحث الأول: الاستنتاجات.**

**المبحث الثاني: التوصيات.**

**المبحث الأول**

**الاستنتاجات**



توطئة

يتضمن هذا المبحث ملخص لأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بهدف تحليل تأثير تنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم الدور الوسيط الملاءة المالية لمصارف عينة الدراسة وفي ضوء نتائج عملية تحليل البيانات التي تم إجراؤها وفقاً للأساليب الإحصائية والمالية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة للتأكد من صحة الفرضيات فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1-توضح عبر نتائج التحليل المالي بواسطة مؤشر (هيرشمان -هيرفندال) أن هناك تركيزاً في محفظة القروض على حساب التنوع لتحقيق عوائد مرتفعة فضلاً عن السيولة وكفاية رأس المال وأن المصارف تحاول التوجه نحو قطاعات محدده عند الإقراض اعتماداً على المعلومات المتوفرة او على نسبة الأمان في هذه القطاعات.

2-تبين عبر النتائج التحليل المالي أن المصارف عينة الدراسة قد ركزت في منح قروضها على القطاع التجاري وقد سجل مصرف الأهلي أعلى نسبة ويليه مصرف المتحدة ومصرف الشرق الأوسط والسبب وراء ذلك، لأنها تحقق عوائد مرتفعة وأن القطاع التجاري قد يكون الاكثر ملائمة والاعلى تنافساً في السوق.

3-تبين عبر نتائج التحليل المالي أن هناك تفاوت في تحقيق نسب العائد بين المصارف عينة الدراسة إذ حقق مصرف التجاري اعلى عائد مما يعني أن المصرف التجاري كان أكفا في تنوع محفظة قروضه وأن تباين العوائد قد يعود إلى تنوع واختلاف طرق الاستثمار لدى المصارف عينة الدراسة.

4-تبين عبر نتائج الدراسة أن المصارف التجارية عينة الدراسة احتفظت بسيولة عالية بهدف مواجهة طلبات السحب السريعة وهذا يؤكد حالة عدم التأكد أو عدم الثقة في قطاعات السوق وارتفاع نسبة مخاطر الائتمان.

5-تبين عبر نتائج التحليل المالي أن المصارف التجارية عينة الدراسة قد حققت كفاية رأس المال بنسب متفاوتة مما يشير إلى احتفاظها بمستويات عالية من الأمان تجنباً لمخاطر تقلبات السوق رغم أن ذلك يضعف عوائدها.

6- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات بأن السيولة وكفاية رأس المال ترتبط إيجابياً مع معدلات عوائد الأسهم وهذا يشير إلى أن مستوى الأمان عالي للمصرف يسهم في أقبال المستثمرين على أسهمه ومن ثم زيادة الطلب على هذه الأسهم.

7- أظهرت نتائج التحليل واختبار الفرضيات بأن العلاقة بين مستوى تركيز القروض ومعدل العائد عكسية مما يشير إلى أن التنوع يزيد من مستوى عوائد الأسهم.

8-ارتفاع نسب كفاية رأس المال نتيجة دخول مساهمين جدد مما يدل وجود موارد مالية معطلة لم تستثمر.

## المبحث الثاني

### التوصيات

يبين هذا المبحث أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة وينبغي على المصارف التجارية عينة الدراسة أخذها بنظر الاعتبار من أجل الارتقاء بمستوى ادائها:

- 1- ضرورة العمل على تخفيض مستوى التركيز في منح قروض المصارف والحفاظ على العوائد عند مستوى معين وزيادة مستوى التنوع في محافظهم عن طريق الدخول إلى قطاعات وأسواق واستثمارات جديدة.
- 2- ضرورة الاستفادة من السيولة العالية لدى المصارف والاستفادة من الاموال في الاستثمار وزيادة القروض الممنوحة من أجل رفع مستوى الأداء للمصارف.
- 3- ضرورة الاهتمام بتنوع محفظة القروض للمصارف عينة الدراسة وذلك عبر منح القروض لقطاعات مختلفة التي من الممكن أن تحقق عوائد مناسبة مع الاخذ بالاعتبار السقوف الائتمانية لحجم القروض الممنوحة بما يلائم مع قدرة المصرف على مواجهة الخسائر المحتملة.
- 4- يجب عند منح القروض الاخذ بالاعتبار ضمان يناسب حجم القروض التي على اساسها يتم تحديد العوائد والحفاظ على مستوى محدد من المخاطرة الائتمانية.
- 5- ضرورة اهتمام المصارف بتوزيع محفظة قروضها واستثماراتها لزيادة عوائد الأسهم.
- 6- على المصارف عينة الدراسة الالتزام بنسب السيولة محده وفق مقررات بازل والعمل على استثمارها بهدف تعزيز مكانة المصرف ودعم المستثمرين وتطوير محفظة القروض من أجل الحصول على المزيد من الارباح.
- 7- على المصرف التزام بنسب كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 لتحقيق الاستقرار المصرفي وتجنب المخاطر التي يتعرض لها المصرف التي قد تسبب إفلاسه أو إعساره.
- 8- ضرورة اهتمام المصارف العراقية التجارية باستراتيجيات تنوع الاستثمارات التي تعطي عائد مرتفع مما يساهم بزيادة وتحسين الأداء المصرفي.

### المصادر العربية

#### \* القرآن الكريم

1. سورة الطلاق

أ- التقارير والوثائق الرسمية:

1. التقارير المالية لمصرف الأهلي التجاري للمدة (2005-2022).

2. التقارير المالية لمصرف التجاري للمدة (2005-2022).

3. التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2005-2022).
4. التقارير المالية لمصرف الشرق الأوسط التجاري للمدة (2005-2022).
5. التقارير المالية لمصرف المتحدة التجاري للمدة (2005-2022).
6. التقارير المالية لمصرف بغداد التجاري للمدة (2005-2022).
7. التقارير المالية لمصرف سومر التجاري للمدة (2005-2022).

#### أ- الكتب

1. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، غدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1 دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000
2. الخالدي، حمد (2008)، تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية.
3. رزق، عادل (2006)، دعائم الإدارة الإستراتيجية للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت
4. عبد الحميد عبد المطلب (2000)، البنوك الشاملة عملياتها واداراتها، الدار الجامعية الإسكندرية
5. عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل ابراهيم، إدارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
6. كنجو واخرون (2009) إدارة المؤسسات المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب.
7. هندي، منير، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، 2000.

#### ج- الدوريات

8. حنفي، عبد الغفار، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1.2005العلاق، بشير عباس، إدارة المصارف، جامعة التحدي، ليبيا، 1998
9. الدغيم، عبد العزيز التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، بالتطبيق على المصرف الصناعي مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثالث ٢٠٠٦ .
10. الشماع، الخليل (2005) اساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

#### د - الرسائل والاطاريح

11. S. A. Mustafa. (2019), تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة بإقليم كردستان-العراق. *QALAAI ZANIST JOURNAL*, 4(4), 313-355.
12. أبو راضي، سميرين سمير خليل ٢٠٠٩. تحليل حجم تداول أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية دراسة حالة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الاعمال، رسالة ماجستير
13. أبو شهاب، عزت هاني عزت، (2018)، " مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط كلية الاعمال
14. أفين فائق، أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب 2015
15. بإسماعيل صافية، 2019"أثرتنوع محفظة القروض على العائد والمخاطرة المتحققة" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في فترة (2012-2018) لنيل شهادة الماجستير وأثرها في إنتاجية المصرف (Doctoral dissertation, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
16. بحيت، غالب شاكر، (2015)، "استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2009)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية D والادارية، العدد (19)
17. حاتم كريم محمد الغرباوي، "اختبار نظرية التسعير المرجح في التنبؤ بعوائد الأسهم" دراسة تطبيقية لمجموعة مصارف في الأسواق العراقية للأوراق المالية للمدة 2019 – 2004، رسالة ماجستير
18. حسين، أحمد علي، ابراهيم فضل المولى البشير (2019) *نمط العلاقة بين الربحية والسيولة*
19. سعاد، دحاوي، (2014) دور القروض في تفعيل الاستثمارات، دراسة تطبيقية بمصرف القرض الشعبي الجزائري cpa، دراسة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بلقياد، الجزائر
20. سوران عبد الله مصطفى، تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطر المصرفية وفق المعايير الدولية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العاملة بإقليم كردستان - العراق) مجلة علمية دورية تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية - اربيل المجلد (4) العدد (4)

21. العنزي، فيصل خلف ضاحي، (2011)، " الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس شركات الأشخاص: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والكويتي"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية القانون.
22. قاسم محمد حمود، 2019"تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج(هيرشمان-هيرفندال) وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2012) لنيل درجة الماجستير.
23. محمد داود عثمان (2008) أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q أطروحة دكتوراه.
24. مناهل مصطفى عبد الحميد & حسن عبد نزال كاظم (2020) السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 26(119), 345-370.

### المصادر الأجنبية

#### A-book

1. Agnew, D. (2016). Introducing a New Comparable Financial Leverage Ratio Algorithm to Deter Banking Insolvency: A Theoretical Study. Northcentral University
2. Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad, "Fundamentals of Corporate Finance", 2nd ed, Prentice Hall, USA, 2012.
3. Bodie Zvi & Kane Alex & Marcus Alan J." Investments" 10th ed , McGraw-Hill Education, 2014. &
4. Brentani, Christine," Portfolio Management in Practice, Elsevier Butterworth-Heinemann "British, 2004.
5. Brigham Eugene F & Ehrhardt, Michael C "Financial Management Theory and Practice"13th ed. South-Western 2011
6. Brigham, E. F., & Lous, C. (1994)؛ Garski:" Financial management", Theory and Practice, 7th Edition, Dryden Press, Fort Worth.-
7. Brigham، Eugene F. & Ehrhardt، Michael c.، "Financial Management Theory and Practice"، 11th Ed, South, Western, 2005.
8. Chance, D. M., & Brooks, R. (2015)؛ " Introduction to derivatives and risk management", Cengage Learning.

9. Chen, Y., et al., "Sectoral Diversification and the banks` Return and Risk: Evidence from Chinese listed Commercial Banks", Journal of Banking and Finance, 2013.
10. Duttweiler, R. (2011). *Managing liquidity in banks: a top down approach*. John Wiley & Sons
11. Fahd, Nasr Hamoud Muznan, the impact of economic policies on the performance of commercial banks, the first edition, Dar Safaa for publication and distribution, Amman Jordan, 2009.
12. Gallati, Reto R. (2003). Risk Management and Capital Adequacy. McGraw-Hill Companies, Inc.
13. Gangadhar, V., & Ramesh baha, G., " Investment Management " , Anmol Publications PVT. LTD, 2006
14. Gitman, L. J., & Chad, J. Zutter. (2012)," Principles of managerial Finance", 13th Edition.
15. Greg, N., Hoppe, CH., "The Handbook of Credit Portfolio Management", Published by the McGraw-Hill Companies, 2009.
16. Greg, N., Hoppe, CH., "The Handbook of Credit Portfolio Management", Published by the McGraw-Hill Companies, 2009.
17. Howells, Peter & Bain, Keith, "Financial Markets and Institutions", 3<sup>rd</sup> Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2000
18. Jordan, d. bradford & miller, w Thomas, "Fundamentals of Investments", kentacky and Saint Louis University, 5th ed, 2009
19. Kidwell, David S.& Blackwell, David W.& Whidbee, David A.& Sias, Richard W.," Financial Institutions, Markets, and Money", 11th Edition John Wiley & Sons, Inc., 2012.
20. Maginn, John L., Tuttle, Donald L.,McLeave , Dennis W&, Pinto, Jerald E "MANAGING INVESTMENT PORTFOLIOS Jerald E., "MANAGING INVESTMENT PORTFOLIOS – DYNAMIC PROCESS", 5th ed., John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, USA, 2007.
21. Management approach, 8th Ed ,McGraw-Hill Education New York, 2014.
22. Mishkin, Frederic S. ; The Economics Of Money, Banking And Financial Markets, 8th Edition, the Addition – Wesley, 2007
23. Mishkin, Frederic S.; the Economics of Money, Banking an Financial Markets, 8th Edition, the Addition – Wesley, 2007.
24. Muthoni, Mburu Ruth, The Effect of liquidity and solvency on the Profitability of Commercial banks in Kenya, Master Thesis, University of Nairobi, 2013.

25. Pilbeam, Keith, " Finance & Financial Markets", 3rd Edition, Palgrave – Macmillan, New Youk, 2010.
26. Ramadan, Ziad, Banking Administration, Dar Safaa Publishing and Distribution, 6th Edition, Amman - Jordan, 1997.
27. Rao, Ramesh K.S., “Financial Management: Concepts and Applications nd. ed., Sign apove: Macmillan publishing Co., 2009.
28. Reilly, Frank K & Brown, K., Investment analysis Portfolio Management, published by South- Western College, the 10th edition, 2011.
29. Reilly, Frank K. & Brown, Keith. Investment Analysis & Portfolio Management, 11th Edition, South-Western, Cengage Learning, 2012.
30. Rose, Peter S., Hudgins, Sylvia C., Bank Management & Financial Services, 9th Edition, McGraw- Hill, International Edition, 2013
31. Rosenbaum Joshua & pearl Joshua " Investment banking "2nd ed, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey 2013.
32. Ross, Stephen A. & Wester field, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, "Corporate Finance", 9th Ed, McGraw-Hill, New York, 2010.
33. Ross, Stephen A.&Wester field, Randolph W.& Jaffe Jeffrey &Jordon,Bradford D.,"Modern Financial Management",8th Edition, McGraw-Hill,Inc., New York,2008.
34. Ross, Stephen A.,& Wester field, Randolph W., & Jaffe, Jeffrey F., " Corporate Finance “, 6th .ed , McGraw – Hill Irwin , 2002 .
35. Saunders, Anthony & Cornett Marcia Millon, Financial Institutions Management a risk
36. Simon Benninga, " Financial Modeling", Third Edition, Massachusetts Institute of Technology, USA, 2008. 32. Sloman, John, “Economics", Sixth Edition, Pearson Education Limited, 2006.
37. Supervision, B. (2010). Large Bank Supervision

### **B- Journals and Periodicals**

38. Mutumira, M. (2019). Effect of capital adequacy on the financial performance of insurance companies in Kenya. International Academic Journal of Economics and Finance, 3(4), 172-185.
39. Acharya, V. V., Saunders, A., & Hasan, I. (2002). The effects of focus and diversification on bank risk and return: evidence from individual bank loan portfolios

40. Acharya, V. V., Saunders, A., & Hasan, I. (2002). The effects of focus and diversification on bank risk and return: evidence from individual bank loan portfolios.
41. Adam, M. H. M. (2014). Evaluating the Financial Performance of Banks using financial ratios A case study of Erbil Bank for Investment and Finance. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 2(6), 162-177.
42. Adzobu , Lydia & Dzidzor, Agbloyor & , Elipkimi Komla, & Aboagye , Anthony, "The effect of loan portfolio diversification on banks" risks and Return: Evidence from an emerging market", *Managerial Finance*, Vol. 43, NO. 11, 2017.
43. Agyapong, D., Agyapong, G. K., & Darfor, K. N. (2011). Criteria for assessing small and medium enterprises' borrowers in Ghana. *International Business Research*, 4(4), 132
44. Al-Budeiri, Hassan Jamil. *Banks, Accounting and Administrative Entry*, Al-Warraq for Publishing and Distribution, 2013
45. Alexandri, Moh Benny & Jelita, Nita, " Stock Investment Analysis: Case In Indonesia Stock Exchange", *International Journal of Business and Management Review*, Vol.3, No.1, 2014.
46. Al-Janabi, S. M., & Abd, M. A. H. (2022). Banking Solvency and Its Impact on Credit Risk: An Analytical Study of a Sample of the Iraqi Private Banking Sector. *Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, 12(4).
47. Alktrani, S. H. M. (2021). Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on the Bank Equity Return: A Cross Country Analysis. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, 12(7), 1950-1962.
48. Al-Manaseer, S. (2020). Relationship between capital structure and stock returns of Jordanian commercial banks. *International Business Research*, 13(2), 100-112.
49. Al-musawi, Saadi Ahmed Hamid, the explanatory ability of indicators of liquidity in the analysis of trends and levels of risk analysis analytical study of a sample of Iraqi commercial banks, University of Babylon / *Journal of the Faculty of Administration and Economics*, 2015.
50. Amen c , Noel & Le soured , Veronique , " portfolio theory and Performance analysis " , John Wiley son SL td ,2003.

51. Aspal P. K & Nazneen, A. (2014) An empirical analysis of capital adequacy in the Indian private sector banks. American Journal of Research Communication, 2(11), 28-42
52. Awutor, Jacob Agbenvega ‘Optimizing bank’s loan portfolio Ghana’ , Kwame Nkrumah university of science and technology, 2015
53. Balthazar, L. (2006). From Basel 1 to Basel 3: The integration of state of the art risk modeling in banking regulation. Springer.
54. Bashir, A. H. M. (1999). Risk and profitability measures in Islamic banks: The case of two Sudanese banks. Islamic Economic Studies, 6(2).
55. Behr, A., Kamp, A., Memmel, C., & Pfingsten, A. (2007). Diversification and the banks' risk-return-characteristics: Evidence from loan portfolios of German banks.
56. Besley, Scott & Brigham, Eugene F., "Principles of Finance", Second Edition, Thomson Learning, Inc., United States of America, 2006
57. Bhat, M., Tariq, S., & Ahmed, I. (2020). Scrutinize the effectiveness of loan portfolio management: Challenges and remedial. Studies in Indian Place Names, 40(59), 303-314.
58. Bhat, M., Tariq, S., & Ahmed, I. (2020). Scrutinize the effectiveness of loan portfolio management: Challenges and remedial. Studies in Indian Place Names, 40(59), 303-314.
59. Block, S. B., Hirt, G. A., & Danielsen, B. R. (2014). Foundations of financial management. McGraw-Hill Education.
60. Bora, B. (2015). Preference shares role in Indian Companies. International Journal of Conceptions on Management and Social Sciences, 3(2).
61. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2015). Introduction to banking (Vol. 10). Pearson education
62. Chen, Yibing & Xianhua Wei & Lingling Zhang, " A New Measurement Of Sectoral Concentration of Credit Portfolios", Procedia Computer Science 17 2013.
63. Corrado, Charles J & Jordan, Bradford. "Fundamentals of Investments: Valuation and Management" Irwin, McGraw – Hill, 2000.
64. DANG, V. D. (2020). A risk-return analysis of loan portfolio diversification in the Vietnamese banking system. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(9), 104-115.
65. De-Graft Quansah. J. G. (2014). Capital Adequacy under Basel 3: Its Implications for Large Commercial Banks in Ghana and Kenya (Doctoral dissertation, University of Leeds)

66. Del Fabbro, B., Valentincic, A., & Gubina, A. F., (2016), " An adequate required rate of return for grid-connected PV systems", *Solar Energy*, 132, 73-83.
67. Diversification: Regional vs Global", *Journal of Financial Stability* 36 (2018) 225–245.
68. Dufera Abdi " Financial performance evaluation " A Case Study of Awash International Bank”, Mekelle, Ethiopia Reg. No0014/01, 2010.
69. Duttweiler Rudolf , *Managing Liquidity in Banks A Top Down Approach* , John Wiley & Sons Ltd , United Kingdom , 2009.
70. Elton, Edwin J.& Gruber, Martin J.& Brown, Stephen J.& Goetz Mann, William I D.,”Modern Portfolio Theory and Investment Analysis”, 9<sup>th</sup> John Wiley & Sons, Inc., 2014.
71. Enrico G. De Giorgi & Ola Mahmoud, "Naive Diversification Preferences And their Representation”, research paper, November 10, 2016
72. Erményi, T. (2015). Evaluating investment profitability and business controlling methods.
73. Freitakas, Eduardas, "The impact,,s of loan,,s portfolio concentration and Diversification to the banking sector, KSI Transactions on Knowledge Society", Volume 6, Number 3, September 2013.
74. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J.، Principles of Managerial Finance Thirteenth Edition, Prentice Hall, 2012.
75. Giulioni, G. (2015). Policy interest rate, loan portfolio management and bank liquidity. *The North American Journal of Economics and Finance*, 31, 52-74.
76. Hassan Jamil. *Banks, Accounting and Administrative Entry*, Al-Warraq for Publishing and Distribution, 2013.
77. Hindi, Munir Ibrahim, “Commercial Banks Management: The Approach to Decision Making” , Third Edition, Modern Arab Bureau, 2010
78. Hirschey, Mark. "Investments Theory and Application". Harcourt Cottage Publisher, 2001.
79. Howells, P., & Bain, K. (2007). *Financial markets and institutions*. Pearson Education.
80. Huynh, J., & Dang, V. D. (2021). Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter?. *Cogent Economics & Finance*, 9(1), 1891709.

81. Kamp, A., Behr, A, "Diversification and the banks` risk – return Characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks", Journal of Banking and Finance, 2007
82. Kamp, A., Pfingsten, A. and Porath, D. , "Do Banks Diversify Loan Portfolios? A Tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios", Deutsche Bundesbank, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies No. 03, May 9, 2005
83. Kapoor, J. R., Dlabay, L., & Hughes, R. J. (2009). Focus on Personal finance. McGraw-Hill Publishing.
84. Lhabitant, François Serge, Portfolio Diversification, ISTE Press Ltd. Published by Elsevier Ltd., 2017
85. Mamahit, E. Y., & Sumiyarsih, (2018), " PENGARUH CAR, NPL DAN ROA TERHADAP PENYALURAN KREDIT PADA BANK PEMERINTAH", Future Jurnal Manajemen dan Akuntansi Vol. 6 (1).
86. Mangram, Myles E.," A Simplified Perspective Of The Markowitz Portfolio Theory", Global Journal of Business Research,, Vol. 7 , No. 1 , 2013.
87. Mc Menamin, Jim, " Financial Management " , N.Y , The Bath press ,1999
88. Min, K. T. M. (2019). EFFECIVENESS OF LOANS PORTFOLIO MANAGEMENT PRACTICES IN MYANMAR MICROFINANCE BANK (Doctoral dissertation, MERAL Portal).
89. Mokaya, Maubi Andrew, & Jagongo, Ambrose, " Corporate Loan Portfolio Diversification and Credit Risk Management among Commercial Bank In Kenya", International Journal of Current Business and Social Sciences Vol.1, Issue 2, 2014
90. Myles, G. D. (2003). Investment analysis. Exeter: University of Exeter. Kangarooed, Jabbarzadeh & Motavassel, Morteza & Arzanlu, Esmail & Soleim Ani, Behzad, " The Investigation of the Relationship between Economic Values Added (EVA) and Return on Assets (ROA) in Tehran Stock Exchange", Journal Of Business Management, Vol.1, No.11, 2012
91. Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas W., (2012), "Fundamentals of Corporate Finance", 2nd ed, John Wiley & Sons, USA.
92. Rossi, S. P., Schwaiger, M. S., & Winkler, G. (2009). How loan portfolio diversification affects risk, efficiency and capitalization: A managerial

- behavior model for Austrian banks. *Journal of banking & finance*, 33(12), 2218-2226.
93. Shapiro, Alan C. & Sarin, Atulya," *Foundations of multinational, Financial management*", 6<sup>th</sup> Edition, John Wiley and Sons INC, United States Of America, 2009
  94. Shapiro, Alan C. & Sarin, Atulya," *Foundations of multinational, financial management*", 6<sup>th</sup> Edition, John Wiley and Sons INC, United States of America, 2009.
  95. Siljeström, A. K. (2013). *The effect of Basel regulation on banking profitability: A cross-country study on 16 OECD countries.*
  96. Soekarno, S., Maya, S., (2012)• *Asset Allocation Based Investment Strategy To Improve Profitability and Sustainability of the SMEs*, Published by Elsevier Ltd.
  97. Solnik , Bruno, & McLeavey , Dennis., " *International Investments* " , 5<sup>th</sup> ed, Pearson Education, Inc., Publishing as Pearson Addison Wesley, USA, 2004.
  98. Spieser, P. (2000). *Information economique ET marches financiers.*
  99. Tawfik, Moheb Khalleh, *the critical mobility and contemporary banking - a documented academic and applied study*, Dar al-Fikr al-Jama'i, Egypt - Alexandria, 2011.
  100. Ukiru, I. C. (2017). *Effect of compliance of prudent financial regulation to Kenya's Commercial banks' stability.*
  101. Viral V. Acharya & Iftekhar Hasan & Anthony Saunders, "Should banks be diversified? Evidence from individual bank loan portfolios", *BIS Working Papers No. 118*, September 2002
  102. Wahyuni, T., & Kaharti, E., (2020)• "Analisis Perbandingan Capital Asset Pricing Model Dan Arbitrage Pricing Theory dalam Memprediksi Return Saham pada Perusahaan Telekomunikasi Periode 2016-2018", *Jurnal Ilmiah Mahasiswa Manajemen, Bisnis dan Akuntansi, (JIMMBA)*, 2(5) , 689-698.
  103. Yildirim,Canan, & Efthyvoulou, Georgios, "Bank Value and Geographic
  104. Zaher, A. S. (2023). *The Impact of Loan Portfolio Returns on Stock Returns: the Moderating Role of solvency in Jordanian Commercial banks.* *Финансы: теория и практика*, 27(2), 99-107.

### C- Dissertations & Thesis.

105. Abu Hamad, Reza Sahib and Al-saag, Mohammed Jabbar, "An analytical study of bank liquidity for a sample of Jordanian commercial banks," Iraqi Journal of Administrative Sciences - College of Management and Economics - University of Karbala, Volume VI – First Issue, 2006.
106. Acosta-González, E., Fernández-Rodríguez, F., & Ganga, H. (2017), "Predicting corporate financial failure using macroeconomic variables and accounting data" Computational Economics, 53 (1).
107. Afrino J. Masdupi E. Effect of profitability ratio, solvency, market ratio, and risk on stock return. Advances in Economics, Business and Management Research. 2019; 97(10):602–606. DOI: 10.2991/piceeba-19.2019.66
108. Chasanah N., Sucipto A. Liquidity ratio, profitability, and solvency on stock returns with capital structure as an intervening variable (Study on food and beverage sub sector listed in Indonesia Stock Exchange (Idx) period 2013–2017). Ekspektra: Jurnal Bisnis dan Manajemen. 2019; 3(1):52–68.
109. Dahiyat A. Does liquidity and solvency affect banks profitability? Evidence from listed banks in Jordan International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. 2016; 6(1):35–40.
110. Dawood, Ali Saad Mohamed, Banks and Investment Portfolio - Decision Support Portal, University Education House, Egypt - Alexandria, 2012.
111. Fairlamb, D. backing's Capital Village: Beyond Capital. Institutional Investor,(August, 1994).
112. Gomes T. King. S. & Lai, A. (2017). Shoring up the Foundations for a more Resilient banking System: the development of Basel ui Ratio, (2015).
113. Herman, D. L. (2011). The Basel Capital Adequacy Accords and the governance of global finance. Rutgers the State University of New Jersey, Graduate School-Newark.
114. King. P. & Tarbert, H. (2011). Basel III: an overview. Banking & financial services policy report, 30(5), 1-
115. O'Brien, R. Glenn & Hubbard, Anthony Patrick, Money, Banking, and the Financial System, Pearson Education, Inc., Prentice Hall, 2012

116. Ojah, H. K., Malik, Y. S., & Ali, A. M. M. (2019). Capital solvency and its impact on the stock prices of banks Listed on Iraq Stock Exchange-Applying to National Bank of Iraq. International Journal of Multidisciplinary Research and Publications (IJMRAP), 2(5), 31-36.
117. Rudolf , Managing Liquidity in Banks A Top Down Approach , John Wiley & Sons Ltd , United Kingdom , 2009.
118. Abdul-Rahman, A., Said, N. L. H. M., & Sulaiman, A. A. (2017). Financing structure and liquidity risk: Lesson from Malaysian experience. Journal of Central Banking Theory and Practice, 6(2).125-148.

## الملاحق

### الملاحق

#### مصرف بغداد

HHI	أخرى	حكومي	افراد	خدمي	تجاري	الزراعي	التعرض الائتماني	صناعي/قروض مالي/قروض
5,011	0	0	52.30209	0	0	0	0	47.69791
5,439	0	0	35.18146	0	0	0	0	64.81854
7,061	0	0	82.10521	0	0	0	0	17.89479
5,046	0	0	45.19571	0	0	0	0	54.80429
8,898	0	0.056726	94.32741	0	0	0	0	0
9,328	0	0.034196	96.58039	0	0	0	0	0
3,934	0	0	0	11.52899	0	57.64822	16.67141	14.15138
4,140	0	0	0	33.76147	11.14326	1.483138	0	53.61213
3,574	0	0	0	43.58877	0	21.75349	0	34.65774
4,051	0	0	0	6.842658	13.19225	22.18642	0	57.77868
5,559	0.032368	0.189946	3.150394	0.123279	0	0	0	74.49493
3,739	0	0	0	0.349365	0	11.09376	7.08894	51.84157
6,292	0	0	6.944899	0.099286	4.547037	0.08666	6.637446	3.139465
6,447	0	0	7.0319	0.096922	4.489886	0.085571	6.554023	2.183333
8,748	0	0	0.233463	0.00358	5.075996	0.007113	1.054752	0.239025
2,757	0	0	4.863095	4.128469	8.013798	0.211493	17.56863	43.01053
4,272	0	0	50.36045	0.978968	2.080106	0.050151	4.124789	1.019892
7,063	0	0	14.40617	0.275265	1.697786	0.019316	0.602211	0.220801
5631.155537	0.001798	0.015604	27.37126	5.654279	2.791117	6.368073	3.350122	14.54748
1963.427072	0.007629	0.046072	34.61746	12.51427	4.172826	14.72125	5.637719	22.17306

#### مصرف التجاري

HHI	مالي	استثمار	مؤسسات	أفراد
3118.503	6.53574	40.99414	29.29372	23.1764
8112.858	0	0	10.5484	89.4516
5518.68	70.66464	0	21.55636	7.779006
4438.495	0	28.97495	58.71455	12.3105
4893.608	0	52.52168	1.289373	46.18895
5013.556	0	0	47.39657	52.60343
8193.141	0	0	10.04289	89.95711
9746.535	0	0	1.283805	98.71619
9586.379	0	0	2.112741	97.88726
7526.554	0	0	14.45739	85.54261
7545.452	0	0	14.32472	85.67528
5799.696	0	22.6788	4.777831	72.54337
7829.248	0	4.002945	7.964121	88.03293
8021.37	0	3.106681	7.718533	89.17479
6408.408	0	4.616836	17.37559	78.00757
5193.976	0	34.99021	2.037497	62.97229
4307.292	0	44.82278	7.891565	47.28566
4453.222	0	47.62096	6.019196	46.35984

## الملاحق

### مصرف الشرق الأوسط

مالي	تجاري	زراعي	خدمات	افراد	شركات	HHI
99.28626	0	0	0	0.712815	0.000923	9858.27
4.673839	27.17692	6.387557	61.76168	0	0	4615.736
0.025414	0	0	0	99.91929	0.055296	9983.868
36.68643	0	0	0	63.31357	0	5354.502
8.622457	11.25078	0.899426	77.08519	2.142146	0	6148.451
0.002495	0	0	0	74.66678	25.33073	6216.773
0.017199	0	0	0	82.02405	17.95875	7050.461
0.001048	0	0	0	49.99948	49.99948	4999.895
3.694984	15.64107	0.049256	80.61469	0	0	6757.027
39.81097	38.47541	3.164307	18.54932	0	0	3419.36
3.907663	45.84268	0.318402	43.74412	6.187134	0	4068.751
39.91391	18.27966	11.74117	7.551179	22.51407	0	2629.025
44.39219	19.51945	12.43361	3.699279	19.95547	0	2918.175
34.52738	9.933339	12.47012	43.06916	0	0	3301.268
47.99645	7.172363	20.87424	3.487669	20.46927	0	3221.991
48.82221	7.058475	20.54278	3.432288	20.14425	0	3273.007
46.7248	16.58979	30.49496	6.19045	0	0	3426.692
78.24876	5.633412	15.08834	1.029486	0	0	6383.322

### مصرف المتحدة

زراعي	صناعي	تجاري	خدمي	عقاري	استثمار	افراد	أخرى	HHI
0	0	0	0	0	0	61.56198	38.43802	5267.359
0	0	0	0	0	32.99921	34.13667	32.86412	3334.31
0	0	0	0	0	40.36417	37.89895	21.73688	3538.088
0	0	0	0	0	1.059736	98.19586	0.744408	9644.103
0	0	0	0	0	27.94726	66.05844	5.994297	5180.699
0	0	0	0	0	93.95816	0	6.041836	8864.64
1.52061	29.86596	39.91249	0.855026	27.84592	0	0	0	3263.421
0	5.116511	68.00066	26.88283	0	0	0	0	5372.955
0.708337	18.87268	38.32723	42.09175	0	0	0	0	3597.372
0	0	0	0	0	4.494924	95.50508	0	9141.424
0	0	0	0	0	29.25259	70.74741	0	5860.91
0	0	0	0	0	53.13353	46.86647	0	5019.638
0	0	0	0	0	63.32093	36.67907	0	5354.894
0	0	0	0	0	85.36226	14.63774	0	7500.979
0	0	0	0	0	84.04576	15.95424	0	7318.228
0	0	0	0	0	88.15489	11.84511	0	7911.591
0	0	0	0	0	89.84856	10.15144	0	8175.816
0	0	0	0	0	99.93007	0.069932	0	9986.023
0	3	8	4	2	44	33	6	3184.395
0	8	20	11	7	39	33	12	2,260

## الملاحق

### مصرف الأهلي

مالي	تجاري	زراعي	خدمات	افراد	شركات	HHI
99.28626	0	0	0	0.712815	0.000923	9858.27
4.673839	27.17692	6.387557	61.76168	0	0	4615.736
0.025414	0	0	0	99.91929	0.055296	9983.868
36.68643	0	0	0	63.31357	0	5354.502
8.622457	11.25078	0.899426	77.08519	2.142146	0	6148.451
0.002495	0	0	0	74.66678	25.33073	6216.773
0.017199	0	0	0	82.02405	17.95875	7050.461
0.001048	0	0	0	49.99948	49.99948	4999.895
3.694984	15.64107	0.049256	80.61469	0	0	6757.027
39.81097	38.47541	3.164307	18.54932	0	0	3419.36
3.907663	45.84268	0.318402	43.74412	6.187134	0	4068.751
39.91391	18.27966	11.74117	7.551179	22.51407	0	2629.025
44.39219	19.51945	12.43361	3.699279	19.95547	0	2918.175
34.52738	9.933339	12.47012	43.06916	0	0	3301.268
47.99645	7.172363	20.87424	3.487669	20.46927	0	3221.991
48.82221	7.058475	20.54278	3.432288	20.14425	0	3273.007
46.7248	16.58979	30.49496	6.19045	0	0	3426.692
78.24876	5.633412	15.08834	1.029486	0	0	6383.322

### مصرف سومر

مالي	صناعي	تجاري	عقاري	خدمي	افراد	استثمار	HHI
10.04913	0	0	0	0	83.51118	6.439695	7116.572
9.71314	0	0	0	0	78.54025	11.74661	6400.898
4.579767	0	0	0	0	84.81061	10.60963	7326.377
0	0	0	0	0	99.13801	0.861988	9829.088
0.007755	0	0	0	0	6.840369	93.15188	8724.063
8.144369	0	0	0	0	77.03609	14.81954	6220.509
8.9091	0	0	0	0	90.21756	0.87334	8219.343
0	0	0	0	0	30.96399	69.03601	5724.739
83.14621	0	16.85379	0	0	0	0	7197.343
54.27085	0	45.72915	0	0	0	0	5036.48
8.259198	0	0	0	0	10.46364	81.27716	6783.679
0	0	0	0	0	41.17816	58.82184	5155.65
73.32261	4.951905	21.49125	0.023509	0.21072	0	0	5862.646
76.84236	3.807679	17.13423	2.184892	0.030833	0	0	6217.604
73.88603	4.664818	19.08466	2.33794	0.026548	0	0	5850.597
33.93385	8.318517	52.75205	4.933115	0.062468	0	0	4027.822
72.4886	15.92625	10.25678	1.20691	0.12146	0	0	5614.915
48.26665	6.314872	41.30024	2.270727	1.847513	0	0	4083.826
31.43442	2.443558	12.4779	0.719838	0.127752	33.48333	19.31321	6410.675
31.43442	2.443558	12.4779	0.719838	0.127752	33.48333	19.31321	6410.675
32.52013	4.311568	17.63355	1.369021	0.432792	39.75508	31.9083	1509.78

## الملاحق

### بيانات الخاصة بكفاية رأس المال

السنة	بغداد	الخليج	الأهلي	الشرق الأوسط	المتحدة	سومر	التجاري	المتوسط
2005	1.718062	0.830393	1.252304	0.614859	1.764364	1.081153	1.580234	126.3%
2006	1.851669	1.211093	1.696147	0.935668	2.414978	0.853641	0.602631	136.7%
2006	1.295503	1.179876	2.364912	1.026101	2.590252	1.299328	0.528391	146.9%
2007	1.2122	0.978697	1.099636	0.909989	2.107469	2.226552	0.77448	133.0%
2008	1.994311	0.986871	1.24525	1.742734	1.994232	1.140159	0.751998	140.8%
2009	1.322292	0.972647	0.930433	1.567403	1.116428	1.61772	0.842315	119.6%
2010	1.322946	1.009385	1.411579	1.538107	0.814811	1.455236	1.350708	127.2%
2012	1.474164	1.183564	1.942863	1.549456	0.945684	1.956198	1.239579	147.0%
2013	1.419391	1.336982	1.057665	1.590769	0.922446	2.08681	1.781664	145.7%
2014	1.33803	1.382806	1.281813	1.699183	0.914142	0.914359	1.147488	124.0%
2015	1.053723	1.055167	1.160903	1.421752	0.920275	1.941109	1.275305	126.1%
2016	1.026239	0.861038	1.065486	1.257908	0.880167	1.764825	0.994753	112.1%
2017	1.0705	1.279061	0.857932	1.32681	0.825383	1.797579	0.903628	115.2%
2018	1.208928	1.242533	0.805484	1.402104	0.749822	1.639584	1.162547	117.3%
2019	1.042835	1.375216	0.544057	1.308761	0.536591	2.191894	1.501569	121.4%
2020	5357.768	1.513801	0.313405	1.814991	1.865321	1.002686	1.000589	76646.8%
2021	5811.772	0.950242	1.716848	1.232296	1.917002	1.003135	0.15886	83125.0%
2022	0.545987	0.735494	0.20803	2.376544	1.019291	1.016672	0.99992	98.6%
الوسط الحسابي	62169.1%	111.6%	116.4%	140.6%	135.0%	149.9%	103.3%	8989.4%
الانحراف الم	1807.263	0.21635	0.545077	0.399437	0.646666	0.471631	0.399868	25856.3%

## الملاحق

### بيانات الخاصة بالسيولة

المتوسط	التجاري	سومر	المتحدة	الشرق الأوسط	الأهلي	الخليج	بغداد	السنة
131.5%	1.311375	2.256366	1.10313	0.909601	1.849168	0.853666	0.921131	2005
123.4%	1.248892	1.432131	1.217923	0.906546	2.033204	0.891953	0.904359	2006
119.0%	1.241784	1.381828	1.213801	0.917671	1.718572	0.979459	0.873952	2007
130.5%	1.272517	2.221169	1.390958	0.802751	1.485336	1.018731	0.942344	2008
117.4%	1.471551	1.235701	0.910597	0.897966	1.759295	1.000156	0.942344	2009
107.9%	1.608867	1.638581	0.648267	0.711377	1.163151	0.948658	0.832721	2010
118.6%	1.998317	1.609512	0.378595	0.711377	1.625914	1.099708	0.879465	2011
112.5%	1.766325	1.494274	0.590552	0.805436	1.430157	0.819498	0.970975	2012
117.0%	2.203437	1.809914	0.307467	0.775666	1.114266	1.006177	0.974362	2013
119.2%	2.516025	1.663272	0.204641	0.775666	1.203852	1.035192	0.944335	2014
109.6%	1.264727	2.07797	0.473188	0.926279	1.140297	0.904305	0.883591	2015
111.1%	0.829666	2.678422	0.267951	0.908681	1.268495	0.92453	0.898047	2016
105.6%	0.741524	2.210311	0.280794	0.908681	1.263302	1.092559	0.898047	2017
109.9%	0.973941	2.16977	0.055308	0.953213	1.311804	1.292805	0.938204	2018
149.3%	1.341149	4.868394	0.036901	0.920415	1.075224	1.401536	0.804914	2019
128.8%	1.297062	3.670728	0.054571	0.920415	0.629869	1.533154	0.907354	2020
111.1%	0.904067	2.831497	0.132011	0.993264	0.321705	1.516535	1.080809	2021
92.4%	0.849968	0.421523	2.356373	0.993264	1.160391	0.262406	0.425102	2022
117.5%	138.0%	209.3%	64.6%	87.4%	130.9%	103.2%	89.0%	المتوسط
43.1%	0.486162	0.990483	0.615145	0.087778	0.416436	0.28973	0.130498	الانحراف الم

بيانات الخاصة بعوائد الاسهم

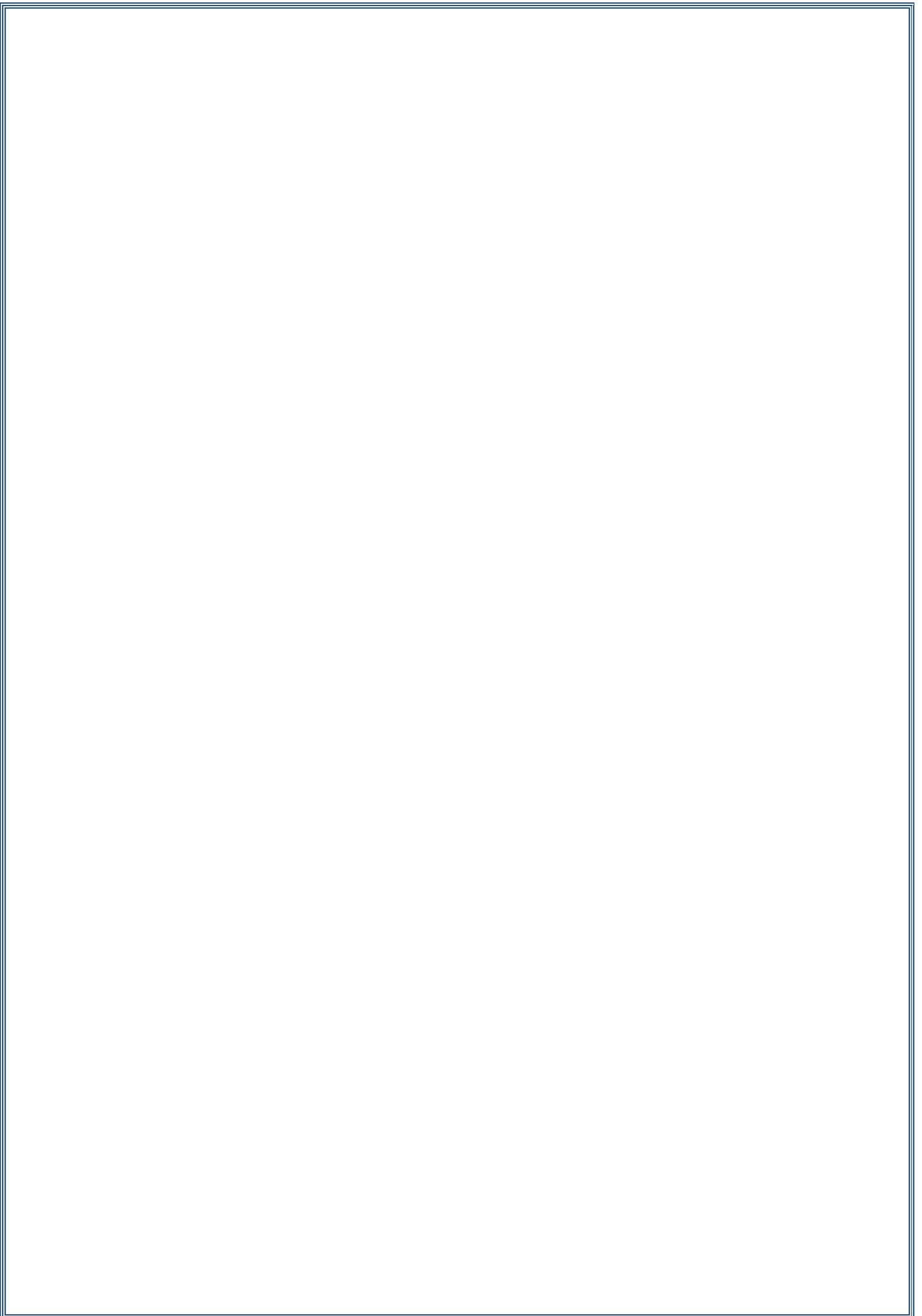
## الملاحق

السنة	بغداد	الخليج	الأهلي	الشرق الأوسط	المتحدة	سومر	التجاري
2005	0.975641	0.518966	0.05	0.688889	1.764364	0.553448	0.030769
2006	1	0.518966	0.05	0.633333	2.414978	0.553448	0.030769
2007	2.390323	0.533333	0.097619	1.62	2.590252	-0.26667	0.35
2008	1.063636	0.484483	-0.1	1.173256	2.107469	-0.1	0.106522
2009	0.884972	0.208333	-0.13	0.88875	1.994232	0.030404	0.55
2010	0.884972	-0.1	-0.21469	0.027273	1.116428	-0.19	0.397194
2011	2.52023	0.039703	-0.13824	0.966875	0.814811	-0.18	1.27
2012	0.844444	0.108349	-0.13619	0.521644	0.945684	0.029804	0.295625
2013	1.13767	0.202174	-0.1678	0.6	0.922446	0	-0.46043
2014	0.517742	-0.03333	-0.1678	-0.4	0.914142	0.08	-0.64303
2015	0.229829	-0.52922	-0.1	-0.47039	0.920275	-0.05	-0.71195
2016	-0.02407	-0.55	-0.35909	-0.675	0.880167	-0.1	-0.47833
2017	-0.39	-0.50744	-0.53	-0.65	0.825383	-0.1	-0.44878
2018	-0.7	-0.70474	-0.74824	-0.87	0.749822	-0.08889	-0.55128
2019	-0.7	-0.86	-0.37361	-0.9	0.536591	-0.49	-0.47478
2020	-0.27211	-0.78857	0.191739	-0.79667	1.865321	-0.81	-0.59326
2021	0.098431	-0.85	0.398527	-0.75	1.917002	-0.62	-0.15419
2022	0.497914	-0.84	0.163636	-0.86	1.019291	-0.81	-0.5
الوسط الحسه	0.608869	-0.17494	-0.12301	0.041553	1.349926	-0.14214	-0.11029
الوسيط	0.681093	-0.06667	-0.1331	-0.18636	0.982488	-0.1	-0.30148
الانحراف الم	0.902101	0.528142	0.271249	0.838983	0.646666	0.373685	0.531091

## **Abstract**

This study highlighted the diversification of the interpretation of portfolio as an integration variable from using (Hirschman-Herfindahl) through stock returns as a dependent variable and the different mediating role of financial solvency, as they used the Basel II index, which are (full coverage ratio, relative to capital). This study was conducted for a sample of Iraqi NARN, which is (8) banks listed on the Iraqi Stock Exchange, for a period of one year (2005-2022), and the annual phenomenon was relied upon to shed light on the financial statements of the banks in the study chart, The problem of the study was embodied in knowing the extent of diversification of loans in the banks in the study sample, and whether the banks in the study sample have the financial solvency necessary to achieve outstanding performance. The study hypotheses were tested and analyzed statistically using programs and statistical measures (EViews V.12, Panel Data, Excel, Spss) from in order to reach the goal of the study. The study reached several conclusions, including that there is a negative impact relationship for diversifying the loan portfolio on returns, and the indirect impact relationship was positive for financial solvency indicators, for which the results were all significant. This indicates that the concentration in granting loans often leads to a decrease in stock returns, as well as the impact of diversifying the loan portfolio was positive through financial solvency indicators, which had positive and statistically significant results. This indicates that diversifying the loan portfolio leads to increased stock returns.

**Keywords:** (loan portfolio diversification, stock return, financial solvency, Basel III, liquidity)





The Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
/University of Karbala  
College of Administration and  
Economics

**Department of Business Administration** **The effect of loan  
portfolio diversification on stock returns: the mediating role  
financial solvency in commercial banks**

**An applied study on a sample of Iraqi commercial bank Listed  
on the Iraq Stock Exchange for the period from (2005–2022)**

A thesis submitted to the Council of the College of Administration  
and Economics – University of Karbala as part of the requirements  
for obtaining a Master's degree in Business Administration

**A letter written by the student**

**Fatima Ahmed Taher**

**Supervised by**

**Professor Dr**

**Ali Ahmed Fares**

2024

1446